

Distr.: General
1 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

البند 152 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى
30 حزيران/يونيه 2021

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

6	أولا - مقدمة
6	ثانيا - أداء الولاية
6	ألف - لمحة عامة
7	باء - تنفيذ الميزانية
16	جيم - مبادرات دعم البعثة
17	دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
17	هـاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
18	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق



79	ثالثا - أداء الموارد
79	ألف - الموارد المالية
80	باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
81	جيم - نمط الإنفاق الشهري
81	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
82	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
82	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
83	رابعا - تحليل الفروق
89	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
90	سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 298/75

موجز

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي جُمعت في عناصر، هي: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم.

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة التوترات السياسية وانعدام الأمن والعنف. وأدت تلك التوترات إلى إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الذي حاول تعطيل العملية الانتخابية والنظام الدستوري. وعلى الرغم من التحديات، واصلت البعثة جهودها لحماية المدنيين، ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسُبل منها بذل المساعي الحميدة والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات الضامنة للاتفاق؛ ودعم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ وتشجيع التماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية؛ وتعزيز حقوق الإنسان ورصدها؛ وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق؛ وحماية الأمم المتحدة وموظفيها.

وبلغت النفقات التي تكبدتها البعثة بالنسبة للفترة المشمولة بهذا التقرير ما قدره 936,3 مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره 99,9 في المائة، مقارنة بنفقات بلغت 895,7 مليون دولار ومعدل استخدام للموارد بلغ 98,4 في المائة في الفترة 2020/2019.

ويعكس الرصيد الحر البالغ 1,4 مليون دولار الأثر الصافي لما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (11,6 مليون دولار)، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بسبب عدم صلاحيتها للخدمة وعدم نشرها، وانخفاض التكاليف الفعلية للسفر لأغراض التمرکز والتأوب والإعادة إلى الوطن، ويُعزى ذلك إلى انخفاض تكاليف الرحلات الجوية المستأجرة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (5,2 ملايين دولار)، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض التكاليف العامة والتكاليف المتعلقة ببذل الخطر للموظفين الدوليين، وانخفاض البدلات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة؛ (ج) زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (15,4 مليون دولار)، ويُعزى ذلك إلى اقتناء المباني الجاهزة وتكاليف الشحن ذات الصلة لإقامة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين الذين أُذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض تكاليف العمليات الجوية بسبب عدم نشر الطائرات العمودية وتأخر نشرها وعدم صلاحيتها للخدمة لفترة طويلة.

أداء الموارد المالية

(ب) آلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	479 285,4	467 679,1	11 606,3	2,4
الموظفون المدنيون	214 387,0	209 224,9	5 162,1	2,4
التكاليف التشغيلية	244 039,3	259 413,8	(15 374,5)	(6,3)
إجمالي الاحتياجات	937 711,7	936 317,8	1 393,9	0,1
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 868,3	15 715,1	(846,8)	(5,7)
صافي الاحتياجات	922 843,4	920 602,7	2 240,7	0,2
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	937 711,7	936 317,8	1 393,9	0,1

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	الوظائف الفعلية (المتوسط)	معدل الشواغر (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	169	148	12,4
الوحدات العسكرية	11 481	11 317	1,4
شرطة الأمم المتحدة	400	366	8,5
وحدات الشرطة المشكلة	1 680	1 689	(0,5)
الموظفون الدوليون	687	598	13,0
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	106	94	11,3
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	496	475	4,2
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	223	210	5,8
الوطنيون	43	42	2,3

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	الوظائف الفعلية (المتوسط)	معدل الشواغر (النسبة المئوية) ^(ب)
الوظائف المؤقتة ^(ج)			
الموظفون الدوليون	61	53	13,1
الموظفون الغنيون الوطنيون	1	1	—
فئة الخدمات العامة	7	6	14,3
الأفراد المقدمون من الحكومات	108	106	1,9

(أ) تمثل الحد الأقصى لقوام الأفراد المأذون به، باستثناء الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين الذين وافق عليهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021).

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

1 - ترد الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقرير الأمين العام المؤرخ 18 آذار/مارس 2020 (A/74/756)، ويبلغ إجماليها 948 036 100 دولار (وصافيتها 933 121 700 دولار). وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 169 مراقباً عسكرياً و 11 481 من أفراد الوحدات العسكرية و 400 من ضباط شرطة الأمم المتحدة و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 749 من الموظفين الدوليين (منهم 61 موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة) و 616 موظفاً وطنياً (منهم 9 موظفين يشغلون وظائف مؤقتة) و 266 من متطوعي الأمم المتحدة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

2 - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ 1 أيار/مايو 2020، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه 944 361 700 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (A/74/737/Add.10، الفقرة 25).

3 - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 284/74 ومقررها 571/74 مبلغاً إجماليه 937 711 700 دولار (صافيه 922 843 400 دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وقُسم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأصبة مقرر.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

4 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في قراره 2149 (2014)، ومددها في قرارات لاحقة صادرة عنه. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء المشمولة بهذا التقرير في قراره 2499 (2019) و 2552 (2020).

5 - وكلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام، هو دعم تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص خطرها بشكل مستدام باتباع نهج شامل واتخاذ ترتيبات استباقية وراعاة دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

6 - ووسع مجلس الأمن، في قراره 2499 (2019) و 2552 (2020)، مهام البعثة لتشمل مواصلة دورها السياسي في عملية السلام، بسبل منها تقديم الدعم السياسي والتقني والعملياتي لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (اتفاق السلام)؛ ومساعدة السلطات الوطنية في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية السلمية في عامي 2020 و 2021 وإجرائها عن طريق بذل المساعي الحميدة وتوفير الدعم الأمني والعملياتي واللوجستي وعند الاقتضاء، الدعم التقني، لا سيما لتيسير الوصول إلى المناطق النائية، وعن طريق تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛ وإسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية في تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق السلام، من قبيل إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة بعد التحقق من سجلات أفرادها ونزع سلاحهم وتسريحهم وتدريبهم.

7 - وقرر مجلس الأمن، في قراره 2566 (2021) المؤرخ 12 آذار/مارس 2021، زيادة الحجم المأذون به لعنصر البعثة العسكري بـ 2 750 فرداً وزيادة الحجم المأذون به لعنصر الشرطة فيها بـ 940 فرداً، انطلاقاً من المستويين الحاليين المأذون بهما في الفقرة 27 من القرار 2552 (2020).

8 - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة 2021/2020. ويُقارن التقرير تحديداً بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، وبين النواتج المنجزة فعلاً والنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

9 - تأثرت الفترة المشمولة بالتقرير بتجدد أعمال العنف في أعقاب التوتر الذي ساد في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأدت هذه التوترات إلى إنشاء ائتلاف من الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، وهو ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي ندد باتفاق السلام وحاول تعطيل العملية الانتخابية والنظام الدستوري. وشنت الجماعات المسلحة المتحالفة مع الائتلاف هجمات متزامنة ومنسقة ضد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر 2020، مهددة بانغبي وأماكن أخرى في جميع أنحاء البلد. ورداً على ذلك، نشرت البعثة جميع قواتها للحفاظ على النظام الدستوري وحماية المدنيين وتمكين التوجه إلى صناديق الاقتراع في معظم أنحاء البلد. ونجحت البعثة، جنباً إلى جنب مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والقوات المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية وأفراد الأمن الآخرين، في تعطيل الهجوم الذي شُنَّ على العاصمة وضد مواقع القوات المسلحة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. بيد أن الحالة الأمنية ظلت هشة بعد ذلك، بسبب استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، ولا سيما الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف، وقوات الدفاع الوطني بمساعدة قوات منشورة في إطار اتفاقات ثنائية وأفراد أمن آخرين.

10 - كما أسهمت العمليات التي قامت بها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والقوات المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية وأفراد الأمن الآخرين في زيادة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك قوات الدفاع الوطني وحلفاؤها، التي تفاقم بسبب استخدام الجماعات المسلحة ل ذخائر متفجرة. وعلاوة على ذلك، أدت العمليات إلى تعطيل التعاون بين قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والبعثة، حيث أصبحت الأولى أقل انفتاحاً لتبادل المعلومات عن مواقعها وعمليات نشرها أو المشاركة في العمليات مع البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة أيضاً زيادة في عدد وجسامه الانتهاكات ضد اتفاق مركز البعثة المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة التي ارتكبتها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، فضلاً عن القوات المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية وأفراد الأمن الآخرين. وقد أثرت هذه الانتهاكات المرتكبة ضد اتفاق مركز البعثة على القدرة العملية للبعثة وساهمت في زيادة حدة التوتر والعداء تجاهها.

11 - وللتصدي للتدهور الأمني، حسنت البعثة استجابتها للتهديدات الأمنية بتعزيز قدرة حركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها ومرونتهم، والحفاظ على وضع قوي لحماية المدنيين، وتأمين مناطق الاضطراب الرئيسية، والحد من مخاطر العنف الانتخابي أو العنف الذي تمليه دوافع سياسية، وضمان التنسيق بين عناصرها والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وتحسين رصدتها وتنفيذها للإنذار المبكر وجهود الاستجابة السريعة في جميع المواقع. وشملت التعديلات التي أدخلت على وضع القوة

من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمواجهة التهديدات الناشئة عن تدهور الحالة الأمنية الاستعانة بجميع الوحدات الاحتياطية ووحدات قوات الرد السريع، وخصوصاً في بامباري وبانغاسو وبوسيمبيلي وبوار وسيبوت، فضلاً عن تفعيل خطة الدفاع في بانغي لتعزيز الوضع في العاصمة. وتلقت البعثة، بالإضافة إلى تكييف وضعها القوي، بالاقتران مع العمل السياسي الاستراتيجي والمساعدى الحميدة الفعالة، تعزيزات عسكرية من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في إطار التعاون بين البعثات لتعزيز أمن المدنيين والانتخابات.

12 - وقدمت البعثة المشورة والدعم الاستراتيجيين لتيسير تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد الوطني، وشمل ذلك دعم الحكومة في تقييم التقدم المحرز ووضع استراتيجية لتنفيذه بفعالية واستدامة في المستقبل. ودعمت البعثة أيضاً تنفيذ اتفاق السلام على مستوى المقاطعات من خلال تنشيط هيكل التنفيذ على المستوى المحلي، فضلاً عن تعزيز مبادرات السلام المحلية الرامية إلى الحد من العنف وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. وعقب تشكيل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ركزت البعثة جهودها على إعادة إقامة الحوار بين الجماعات المسلحة والحكومة، تمشياً مع الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والجهات الضامنة لاتفاق السلام، فضلاً عن تنشيط تنفيذ الاتفاق في سياق يشهد تصاعد التوتر السياسي واستمرار العمليات العسكرية وتفاقم الأزمة الإنسانية. وواصلت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة والشركاء الدوليين، إشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنيين لتشجيع إجراء حوار سياسي بناء وشامل للجميع وذي مصداقية من أجل تعزيز الاستقرار الوطني ودعم الحوار الجمهوري⁽¹⁾ وفقاً لولايتها المتعلقة بالمساعدى الحميدة. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا يزال تنشيط وتنفيذ اتفاق السلام يواجهان تحدياً بسبب غياب الإرادة لدى الأطراف، وانعدام الثقة بين الأطراف الموقعة، وعدم إنفاذ الجزاءات المفروضة على الأطراف الموقعة غير الممتثلة، وتفكك بعض الأطراف الموقعة.

13 - وعلى الرغم من محاولات عرقلة العملية الانتخابية من جانب بعض الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة السياسية، واصلت البعثة دعم سير العملية الانتخابية لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، فضلاً عن إجراء الجولتين الثانية والثالثة من الانتخابات التشريعية في آذار/مارس وأيار/مايو 2021. وتحسنت تدريجياً الأوضاع الأمنية والسياسية، فضلاً عن قدرة السلطة الوطنية للانتخابات على التحضير للانتخابات وإجرائها، عقب كل جولة من الانتخابات التشريعية. وقد مكّن الدعم الانتخابي الذي قدمته البعثة من وضع وتنفيذ أطر قانونية منقّحة، وتعزيز النظام الدستوري للبلد، وإعادة تأكيد رغبة السكان في اختيار قادتهم من خلال صناديق الاقتراع وليس عن طريق وسائل عنيفة. وقد أسهم هذا الدعم في التنفيذ الفعال للعملية الانتخابية، إذ كفل إنشاء جميع مراكز الاقتراع وتسجيل أكثر من 1,8 مليون من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى للتصويت. وكفلت الخطة المتكاملة لأمن الانتخابات، التي اشتركت في تنفيذها قوة البعثة وشرطة الأمم المتحدة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، إدلاء الناخبين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية البالغ عددها 140 في جمهورية أفريقيا الوسطى بأصواتهم في الانتخابات التشريعية. كما عززت الخطة المتكاملة إعادة إرساء سلطة الدولة، فضلاً عن توسيع نطاق سيطرة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على الأراضي الوطنية. وساهم الدعم المتعدد الجوانب الذي قدمته البعثة ووكالات الأمم المتحدة للمرشحات في تحسين أدائهن خلال الانتخابات التشريعية.

(1) اقترح الرئيس، فوستان أركانج تواديرا، إجراء حوار جمهوري بوصفه مشاورة عامة وشاملة للجميع على نحو تام بشأن قضايا السلام والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية.

14 - وفيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي والمصالحة المجتمعية، واصلت البعثة تعزيز تنفيذ وترسيخ اتفاقات السلام المحلية القائمة البالغ عددها 11 اتفاقاً مع التركيز على دعم منظمات المجتمع المدني ومنع العنف المتصل بالانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، كرست البعثة جهوداً للتصدي للتحديات المحلية الجديدة في مجالي السلام والحوار، مع التركيز على المناطق التي يسودها التوتر شديد بين المجتمعات المحلية، في الوقت الذي عملت فيه أيضاً على تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، زادت البعثة من جهودها الرامية إلى تحديد الأسباب الجذرية المحلية للنزاع ودعم تنفيذ مبادرات سلام ملموسة من جانب لجان السلام والمصالحة المحلية وقادة المجتمعات المحلية والناشطين في مجال السلام، بسبل منها الاضطلاع بالأنشطة المدرة للدخل في شكل مشاريع سريعة الأثر أو الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري. وشمل ذلك حوافز لتشجيع عودة الأشخاص المشردين داخلياً، وحرية التنقل، والحد من التوترات بين المجتمعات المحلية المسلمة والمسيحية، وتحقيق المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والإدارية، والتعايش السلمي، فضلاً عن المشاركة المجدية للجماعات النسائية والشبابية في لجان السلام المحلية. وفي هذا الصدد، أدت الشراكات الاستراتيجية مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في تعزيز مبادرات المصالحة الجارية. وواصلت البعثة أيضاً العمل مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة المحلية في مجال الترحال الرعوي من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى منع نشوب نزاعات عنيفة بين الرعاة والمجتمعات الزراعية المحلية.

15 - ومن أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان، أوفدت البعثة المتكاملة بعثات خاصة معنية بحقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والشواغل المتعلقة بحماية المدنيين في سياق الانتخابات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع والإبلاغ عنها. وساهمت البعثة أيضاً في تعزيز أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطات النساء، ورابطات الضحايا، والعاملين في وسائل الإعلام، وذلك بهدف الإسهام في تنبيهات الإنذار المبكر بشأن حماية المدنيين، ولإنشاء منابر للحوار بشأن حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي. وقامت البعثة بأنشطة للدعوة والتوعية ودعم بناء المؤسسات والعدالة الانتقالية من أجل النهوض بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك منع الانتهاكات، ومبادرات العدالة الانتقالية، وبرنامج متعدد المستويات ومفصل للحوار بُغية الإسهام في إيجاد وإدامة بيئة توفر قدراً أكبر من الحماية والأمن في جميع أنحاء البلد.

16 - ودعمت البعثة أيضاً التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن خطاب الكراهية من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى المجلس الأعلى للاتصالات والوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز القدرة الوطنية على منع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية والتصدي لذلك. وكفلت البعثة رصد حالات انتهاك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، والتحقيق في حالات الانتهاك هذه والإبلاغ عنها ومقاضاة مرتكبيها، وعززت شراكاتها مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال تعزيز التعاون وتبادل المعلومات. وقدمت البعثة دورات للتوعية إلى المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لحماية الأطفال وتنفيذ قانون حماية الطفل الجديد لإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، مع إحالة الضحايا أيضاً إلى الأجهزة الوطنية المختصة. وزادت البعثة المتكاملة، من خلال اجتماعات الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد

والتحليل والإبلاغ والبعثات الميدانية، من فرص التحليل المشترك للدعوات المتعلقة بالعنف الجنسي، وعززت التحقيقات وتقديم الدعم للضحايا.

17 - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب وبآليات العدالة الانتقالية، اتخذت الحكومة، بدعم من البعثة، خطوة هامة نحو تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة عن طريق تعيين أعضاء هذه اللجنة. كما أُحرز تقدم كبير نحو التشغيل الفعلي للمحكمة الجنائية الخاصة التي زُوِّدت تدريجياً بالإمكانات اللازمة للقيام بالتحقيقات وإجراء المحاكمات من خلال توفير مزيد من الموارد في مجال التحقيق لمكتب المدعي الخاص. وواصلت البعثة تقديم المشورة والدعم للتحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، مع توفير الحماية أيضاً لقضاة المحكمة. كما تحسنت قدرة القضاة ورؤساء القلم وكتبة المحكمة وأفراد الشرطة القضائية فيما يتعلق بالتحقيقات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة قوات الأمن الداخلي في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام، وفي وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة.

18 - وواصلت البعثة، جنباً إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز آليات الرقابة وعمليات التفتيش المركزية لمعالجة قضايا الإفلات من العقاب والمساءلة. وقُدِّم الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إنشاء آلية وطنية للتحقق من سجلات الأفراد في إطار إضفاء الطابع المهني على قطاع الأمن. وتم تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن للفترة 2017-2021، وتضمن التقرير النهائي توصيات رئيسية بشأن تحسين إدارة قطاع الأمن، وتنمية الرقابة الديمقراطية والإشراف المدني على قطاع الأمن، وتنسيق العمل والدعم المتعلقين بإصلاح قطاع الأمن. كما واصلت البعثة تقديم دعمها لتنفيذ خطة تنمية القدرات وخطة تغيير حجم قوات الأمن الداخلي وإعادة نشرها، بهدف تعزيز مستوى الثقة لدى السكان، وتحسين حماية المدنيين، وترسيخ مفاهيم الخفارة المجتمعية والتنسيق المجتمعي. وقامت البعثة أيضاً بأنشطة لبناء القدرات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر لصالح قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وقدمت الدعم التقني لتنفيذ خطة العمل الوطنية للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

19 - وعلى الرغم من التقدم البطيء في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في ضوء حالة عدم اليقين بشأن تطبيقه على العناصر المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، واصلت البعثة دعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضطلع بها الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج. وركزت البعثة على معالجة مسألة الجماعات المسلحة غير المنتسبة لائتلاف وحالات بعينها لعناصر من الجماعات المسلحة المنتسبة إلى الائتلاف أعربت عن استعدادها لإلقاء أسلحتها. وفي ضوء تباطؤ وتيرة العملية، أعادت البعثة توجيه الموارد المرصودة في البداية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى تنفيذ أنشطة أخرى. وفي هذا الصدد، نُفذت برامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في مناطق الاضطراب التي لم يُطْلَق فيها البرنامج الوطني أو تعرض فيها للتعطيل لتلبية توقعات المقاتلين وأفراد المجتمعات المحلية، ومهدت الطريق لتنفيذ البرنامج الوطني بتنفيذاً فعالاً وشاملاً. وساهمت برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في منع أعمال العنف وتهديدها في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر تنامي التوترات الطائفية. وولدت هذه البرامج شعوراً بالمسؤولية على الصعيد المحلي، وكثيراً ما جمعت بين القادة المحليين وأفراد المجتمعات المحلية لتحديد

المشاريع ذات الأولوية والاتفاق عليها بشكل جماعي بهدف معالجة بعض الأسباب الجذرية للعنف المجتمعي.

20 - ورغم إحراز تقدم في تشغيل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، توقفت العملية بسبب التحديات اللوجستية وانعدام الإرادة السياسية وانضمام بعض الأعضاء إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وللمساعدة على تجاوز تلك التحديات، أنشأت البعثة فرقة عمل تضم جميع عناصر البعثة وأقسامها ذات الصلة لتعزيز التنسيق وتحسين التدفق الداخلي للمعلومات على الصعيد العملياتي وعلى صعيد صنع القرار. ومكّن ذلك البعثة أيضا من تقديم المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية، بمجرد التحقق من سجلات الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة ونزع سلاحهم وتسريحهم وتدريبهم للالتحاق بالوحدات الأمنية المختلطة الخاصة.

21 - وكفلت البعثة أن الدعم الذي تقدمه لأجهزة الدفاع الوطني والأمن الداخلي يتم وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. واستمرت البعثة في رصد سلوك قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المنشورة في المناطق، وواصلت الإبلاغ عن سوء السلوك أو انتهاكات حقوق الإنسان. وأسهمت البعثة، في إطار الدعم الذي تقدمه لتنفيذ اتفاق السلام، في فحص المرشحين والتحقق من سجلاتهم لغرض إدماجهم في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة ولغرض إعادة إدماجهم على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي. أما المرشحون الذين اعتُبروا أنهم ارتكبوا انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان والقانون الوطني، فقد تم الإبلاغ عنهم واستبعادهم من العملية.

22 - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى بسط سلطة الدولة عن طريق زيادة نشر السلطات الوطنية وقوات الأمن الداخلي وتعزيز وجودها في جميع أنحاء البلد. وشمل ذلك توفير التدريب السابق للنشر وبناء القدرات والإرشاد اليومي للموظفين الحكوميين المنشورين حديثا. وعقب تعيين جميع حكام المقاطعات ونوابهم والأمناء العاميين للمقاطعات، ساعدت البعثة الحكومة في نشرهم في المناصب الخاصة بكل منهم. ومهّد هذا الجهد الطريق أيضا لزيادة الاستثمارات من جانب فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين، نظرا لتحسّن فرص الحصول على خدمات العدالة والخدمات الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والمالية. بيد أن فترة الانتخابات وما بعد الانتخابات قوضت بعض المكاسب المتحققة وكشفت عن القيود التي تحد من وجود سلطات الدولة وقدرتها وشرعيتها عقب إغلاق المحاكم والسجون، فضلا عن انشقاق قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ومسؤولين في الدولة.

23 - وواصلت البعثة أيضا تشجيع التقدم فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون، بسبل منها الدعم الذي قدمته لبناء قدرات القضاة ونشرهم في مناطق واقعة خارج بانغي لتمكين الاضطلاع بالأنشطة القضائية، بما فيها التحقيقات. ورافق عمليات النشر هذه أنشطة لتوعية الجمهور والمجتمعات المحلية المتضررة، وكفالة أمن موظفي المحاكم وتوفير الحماية للضحايا والشهود، وإعادة تأهيل المحاكم وتجهيزها، وإدخال تحسينات على إدارة المحاكم، وتقديم الدعم لنظام المساعدة القانونية. وقدمت البعثة التدريب للموظفين القضائيين، بمن فيهم العاملون في نظام القضاء العسكري. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم لنظام السجون من خلال المشاركة النشطة للأفراد المقدمين من الحكومات في الحفاظ على الأمن واحترام حقوق الإنسان.

24 - وظلت البعثة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ملتزمة بتحسين أمن أفراد حفظ السلام، وب تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من التهديدات التي يتعرض لها السكان وموظفو الأمم المتحدة، تمشيا مع مبادرة

العمل من أجل حفظ السلام. بيد أن الهجمات العنيفة التي شنتها الجماعات المسلحة المرتبطة بانتلاف الوطنيين من أجل التغيير أسفرت عن مقتل سبعة من أفراد حفظ السلام أثناء العمليات التي قامت بها البعثة، مما دفع البعثة إلى تقييد تحركات موظفي الأمم المتحدة في بعض المواقع بسبب زيادة المخاطر الأمنية. وواصلت البعثة أيضاً تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتحسين أمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تنقيح وتحسين تخطيطها للطوارئ، وزيادة التخطيط الأمني، واستخدام الاستخبارات والرصد والاستطلاع لرصد شبكات الطرق، وتحسين التدابير الأمنية في المجمعات.

25 - وبدأ العمل بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في البعثة في عام 2019 وهو لا يزال يُنفذ بنشاط. ووضعت البعثة إطار النتائج الخاص بها ضمن النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، يبين بالتفصيل خطة حُدِّدت فيها الأولويات على صعيد البعثة ككل لإنجاز الولاية، وهي تقوم بجمع بيانات المؤشرات للمساعدة على تتبع التقدم المحرز وتقييم أثر عمل البعثة في المجالات ذات الأولوية. وأجرت البعثة أربعة تقييمات للأداء منذ بدء العمل بالنظام الشامل، مسترشدة في ذلك ببيانات المؤشرات، وذلك لتقييم أداء البعثة فيما يتعلق بالمهام المنوطة بها. وقد استخدمت البعثة بيانات وتحليلات النظام الشامل لإثراء تقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن. كما استخدمت النظام الشامل لإرشاد صياغة الوثائق الاستراتيجية مثل استراتيجيتها الشاملة. وتتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي للبعثة، التي يشرف عليها رئيس الموظفين، تنفيذ النظام الشامل الذي سيستمر استخدامه بانتظام لتحديث خطط البعثة، وإرشاد اتخاذ القرارات القيادية، وتعزيز تقديم التقارير إلى المقر وإلى الدول الأعضاء. بيد أن محدودية القدرة التخطيطية للبعثة تجعل من الصعب إجراء تقييمات متكاملة منتظمة للتخطيط والأداء.

جائحة مرض فيروس كورونا

26 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عاملاً هاماً في تأثيره على تنفيذ ولاية البعثة. وعلى الرغم من التحديات، واصلت البعثة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في حدود التوجيهات الصادرة عن الحكومة فيما يتعلق بالجائحة ومع الامتثال الكامل لهذه التوجيهات، على الرغم من الآثار الواسعة النطاق المترتبة على حالة الطوارئ الصحية العامة هذه. وواصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم الاستراتيجي والعملياتي الأساسي من خلال مختلف لجان الأزمات المعنية بجائحة كوفيد-19 التي أنشأتها الحكومة. وقدمت البعثة أيضاً الدعم للسلطات الوطنية في التصدي لهذه الجائحة، لا سيما من حيث دعم الهياكل الأساسية المتعلقة بالخدمات الصحية، وكذلك من خلال حملات التوعية. واستؤنف دعم أنشطة التواصل المتعلقة بكوفيد-19، ولا سيما حملة التطعيم الوطنية، في آذار/مارس 2021 مع بدء ارتفاع أعداد الحالات.

27 - وضمنت البعثة إمكانية مواصلة عقد الاجتماعات مع الشركاء الوطنيين على المستويين الاستراتيجي والتقني، بما في ذلك عن طريق إتاحة بعضٍ من قدراتها على عقد اجتماعات افتراضية، وعند الاقتضاء، كقالة اتخاذ تدابير التباعد البدني المناسبة للاجتماعات الحضرية المطلوبة. وساعدت البعثة أيضاً على معالجة بعض الآثار المباشرة لجائحة كوفيد-19 على العملية الانتخابية، بما في ذلك الدعم اللوجستي لإيصال المواد الانتخابية الحيوية في ضوء تعليق الرحلات الجوية، فضلاً عن اتخاذ التدابير المناسبة لنشر موظفي الانتخابات الوطنيين والمواد الانتخابية في الوقت المناسب من أجل إنشاء

مكاتب انتخابية في جميع أنحاء البلد. كما دعمت البعثة اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من خطر انتشار كوفيد-19 داخل مراكز الاقتراع، ولجمع النتائج بأمان ونقلها وتجهيزها على وجه السرعة في العاصمة.

28 - وواصلت البعثة العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة للتخفيف من حدة التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19، وضمان صحة موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم، ومنع انتشار كوفيد-19 قدر الإمكان. واستنادا إلى الدروس المستفادة من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، واصلت البعثة تنفيذ نهج شامل ومتكامل ومرن إزاء الجائحة. وشمل ذلك مواصلة تنفيذ سلسلة من التدابير والإجراءات للتخفيف من أثر الجائحة على البعثة والبلد المضيف، وحماية موظفي الأمم المتحدة، وضمان استمرارية تصريف الأعمال. وقامت البعثة، تماشيا مع خطتها التكتيكية للطوارئ لمواجهة جائحة كوفيد-19، بتنفيذ طرائق عمل مختلطة، عند الضرورة وأثناء الموجات العالية من العدوى، وتكييف التدابير حسب الحاجة على أساس معدلات الإصابة بين موظفي الأمم المتحدة وعامة السكان على حد سواء.

الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى

29 - اضطلعت البعثة بسلسلة من الأنشطة البرنامجية دعما لتنفيذ ولايتها. وكان الهدف من هذه الأنشطة هو دعم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وكذلك تعزيز قدرات المؤسسات المحلية ودعم الحكومة في مجالات العدالة والسجون وحقوق الإنسان وبرامج تحقيق الاستقرار المجتمعي وتدريب الشرطة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وتوطيد دعائم السلام.

30 - وترد فيما يلي حالة الأنشطة المنفذة وطبيعتها:

(أ) **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة الإدماج** - تواصل تقديم الدعم التقني واللوجستي للسلطات الوطنية في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره 2552 (2020). وفي هذا الصدد، دعمت البعثة المؤسسات الوطنية في نزع سلاح وتسريح المقاتلين غير المنتسبين إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بمن فيهم النساء، من خلال دفع بدل إعادة إدماج للمقاتلين السابقين المسرحين، وتوفير الأمن للأسلحة والذخائر التي تم جمعها والتخزين المؤقت لها، وتنفيذ أنشطة التواصل والتوعية التي تستهدف الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية. ووفقاً لمبدأ المسؤولية الوطنية، واصلت كيانات وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، بما فيها وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، قيادة تنفيذ البرنامج. وساهم نزع السلاح في تحسين أمن وسبل عيش المجتمعات المحلية التي نُفذ فيها البرنامج، نظرا لانخفاض قدرة الجماعات المسلحة على زعزعة المكاسب الأمنية المتحققة داخل تلك المجتمعات؛

(ب) **برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية** - استمر تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة في وضع وتنفيذ برامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، ركزت البعثة على المناطق الأكثر تعرضا للعنف الانتخابي والتي لا تُنفذ فيها أي برامج أخرى للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، في الوقت الذي استهدفت فيها تحديدًا الشباب المعرضين للاستغلال والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة في سياق الانتخابات. وواصلت البعثة تنفيذ البرامج من خلال أنشطة التدريب المهني والإرشاد والأنشطة المدرة للدخل من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية، التي استفاد منها المتلقون المباشرون ومجتمعاتهم المحلية، فضلا عن مشاريع

التوعية والدعم المجتمعي، بما في ذلك دفع بدلات الغذاء والنقل للمستفيدين خلال فترة تدريبهم المهني التي تستغرق ثلاثة أشهر، وتوفير مجموعات مواد بدء العمل وإعادة الإدماج في نهاية تدريبهم. ومكّنت هذه البرامج البعثة من تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، ومن تحسين سبل العيش داخل المجتمعات المحلية. وفي ضوء انتشار جائحة كوفيد-19، استُخدمت برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية كذلك للتوعية بتدابير الوقاية من كوفيد-19 من خلال تركيب محطات لغسل اليدين في أماكن استراتيجية داخل المجتمعات المحلية المستهدفة، وإنتاج المستفيدين من البرامج لصابون محلي لغسل اليدين ولكمامات منسوجة يدويا، مع دعوة المستفيدين والمجتمعات المحلية إلى تلقّي اللقاح. ونفّذت البرامج بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي اختير نظرا لخبرته وقدرته على تنفيذ البرامج بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومتسمة بالكفاءة؛

(ج) **العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة)** - قُدمت المساعدة التقنية والمالية لإكمال مرحلة تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مواصلة تعيين القضاة وتوفير التدريب للموظفين الوطنيين والدوليين في مجال استراتيجيات وأساليب التحقيق الأساسية والمتقدمة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة. وواصلت البعثة تقديم الدعم لأنشطة التحقيق والأنشطة القضائية، وتوعية الجماهير والمجتمعات المتضررة والتواصل معها، وتوفير الأمن لموظفي المحاكم وحماية الضحايا والشهود، والإدارة العامة للمحاكم ودعم إنشاء وتشغيل نظام المساعدة القانونية. وقد نفّذ هذا البرنامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) **العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون)** - واصلت البعثة دعم النشر الفعال للعناصر الفاعلة القضائية في جميع أنحاء البلد في إطار المحاكم العادية. واستلزم ذلك ليس فقط تقديم الدعم اللوجستي، بل أيضا بناء القدرات وإسداء المشورة التقنية لضمان تزويد الجهات الفاعلة في مجال العدالة، سواء في المحاكم أو في الإدارة المركزية لوزارة العدل، بالأدوات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها بنجاح. وشمل ذلك دعم تعزيز استقلال السلطة القضائية ومساءلة القضاة، وهما أمران أساسيان لكفاءة استراتيجية مكافحة الإفلات من العقاب وبناء ثقة الجمهور في نظام العدالة. كما وفرت البعثة التدريب للعناصر الفاعلة القضائية بشأن مسائل التشريعات المتعلقة بالانتخابات لضمان إلمامها بشكل جيد بأحكام قانون الانتخابات حتى تتمكن من إجراء التحقيقات في انتهاكات هذه التشريعات ومقاضاة مرتكبيها، مما أتاح لها البت بفعالية في مثل هذه القضايا عند نشوئها. كما قُدم الدعم لإزالة الطابع العسكري عن نظام السجون من خلال أنشطة بناء القدرات لموظفي السجون المدنيين. ودعمت البعثة أيضا إعادة تأهيل السجون لتحسين الأمن والحد من الحوادث الخطيرة في السجون، وتوفير الهياكل الأساسية الملائمة. ونفّذت هذه البرامج بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، استنادا إلى معرفتهما المحددة بالسياق والقدرات والقيود على الصعيد القطري، فضلا عن خبرتهما في مجال العدالة والمؤسسات الإصلاحية؛

(هـ) **حقوق الإنسان** - واصلت البعثة تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وآليات الإنذار المبكر، على الإسهام في إيجاد بيئة توفر الحماية، لا سيما في ضوء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وشمل ذلك دعم المجلس الأعلى للاتصالات في التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن خطاب الكراهية لمنع انتشار العنف في سياق الانتخابات. ودعمت البعثة أيضا عملية العدالة الانتقالية، بسبل منها دعم لجنة اختيار أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة،

بالتعاون مع وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية، مما أسفر عن تعيين 11 عضوا بصورة رسمية، ومثل ذلك بداية تفعيل اللجنة وتنفيذ ولايتها على نحو كامل؛

(و) **الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)** - ساهمت البعثة في تعزيز آليات الإنذار المبكر التي تتيح للمجتمعات المحلية تعزيز قدرتها على اتخاذ إجراءات وقائية بصورة استباقية أو التصدي في الوقت المناسب للتهديدات التي تواجه السكان المدنيين. وطوال فترة الانتخابات، دعمت البعثة السلطة الوطنية للانتخابات في حلقات عمل للتوعية والتدريب بشأن إدارة الشائعات، مما أدى إلى حشد دعم السكان للانتخابات. وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية في إنشاء لجان محلية جديدة للسلام والمصالحة. وأقيمت شراكات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات المحلية. وشملت هذه الأعمال سلسلة من الأنشطة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات في مجال تحليل النزاع وإدارة النزاع والوساطة. كما دعمت البرامج الموظفين المدنيين المدربين والمنشورين بالفعل لتولي زمام مبادرات إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها في المجالات الخاصة بكل منهم وتعزيز الممارسات الإدارية وعمل الدولة في المجالات ذات الأولوية. وتُقدّم هذه البرامج في إطار شراكات أُقيمت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي (Expertise France)، ومشروع "تامبولا" (Tamboula) الذي تموله فرنسا؛

(ز) **تدريب أفراد الشرطة/الاشتراك معهم في المواقع** - قامت البعثة بإعادة تأهيل مراكز الشرطة والدرك وتجهيزها، وقدمت التدريب لقوات الأمن الداخلي. وشمل ذلك أنشطة تدريبية متصلة بالانتخابات تضمنت منظورا جنسانيا، بما في ذلك تحليل المعلومات الاستخبارية، وحماية كبار الشخصيات، وحماية المدنيين، واستخدام القوة، واحترام حقوق الإنسان في السياق الانتخابي. وساهم البرنامج في تحسين ظروف العمل والخدمات المقدمة للسكان، وفي تحسين أمن السكان المحليين وحرية تنقلهم. وتُقدّم هذا البرنامج بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية وممثلين عن قوات الأمن الداخلي؛

(ح) **سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن** - دعمت البعثة السلطات الوطنية في استعراض الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وفي وضع إجراءات وطنية للتحقق من سجلات الأفراد في إطار إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وعلاوة على ذلك، عُقدت حلقة عمل للنساء المنخرطات في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لتوعيتهن بواجباتهن ومسؤولياتهن في تأمين الانتخابات. كما دعمت البعثة نظام القضاء العسكري من خلال دورات للتدريب وبناء القدرات؛

(ط) **الشؤون السياسية (توطيد السلام)** - للعام الثاني، نفذت البعثة برنامجا للتثقيف السياسي من خلال المنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية (Finn Church Aid) يهدف إلى تحقيق الاستقرار والتحول السياسي في المناطق المتأثرة بالنزاع من خلال بناء قدرات السلطات المحلية، وقيادات النساء والشباب، والمشردين داخليا والفئات الضعيفة الأخرى، فضلا عن زيادة المشاركة السياسية تدريجيا كوسيلة لمعالجة المظالم بطريقة سلمية. وبعد توطيد المكاسب التي تحققت في بانغي والقطاع الغربي، وسّعت البعثة نطاق تدخلها ليشمل مقاطعة واحدة في القطاع المركزي ومقاطعة واحدة في القطاع الشرقي. وأطلقت البعثة أيضا سلسلة من التدخلات المصممة خصيصا لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على منع نشوب النزاعات المحلية وحلها، وإتاحة القدرات اللازمة لهيكل التنفيذ على الصعيد المحلي لاتفاق السلام، ولا سيما لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ الاتفاق ولجان الأمن التقنية. ويهدف الإسهام في إيجاد بيئة مواتية لتنظيم الانتخابات، عززت البعثة أيضا قدرات الأحزاب السياسية بشأن أساليب إجراء حملات انتخابية مسؤولة.

جيم - مبادرات دعم البعثة

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة نشر أفرادها في مواقع مختلفة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات في بانغي، وثلاثة مقر قطاعية (بريا، وبوار، وكاغا باندورو)، وخمسة مكاتب ميدانية متكاملة (بامباري، وبانغاسو، وبوسانغوا، وبيريراتي، ونديلي)، وثلاثة مكاتب فرعية (أوبو، وباوا، وبيراو)، وعدة مواقع أخرى في جميع أنحاء البلد لا يتوافر فيها إلا وجود عسكري دائم. وإضافة إلى ذلك، أبقت البعثة على مهام الدعم اللوجستي والإداري في دوالا بالكاميرون، وفي مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكائن في عنيتيبي بأوغندا.

32 - ومن أجل دعم ولاية البعثة وعملياتها، وفي ضوء تكييف العمليات العسكرية استجابة لتدهور الحالة الأمنية، عززت البعثة قواعد العمليات بإضافة مرافق جاهزة إلى قاعدتي عمليات تقعان في بوار وكاغا باندورو. ولمواصل تعزيز أداء قوة البعثة فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها في مجال حماية المدنيين، تم تحسين التنسيق الأمني والإمام بالحالة في الميدان باستخدام المنظومات الجوية المصغرة غير المأهولة المزودة بأربع طائرات تكتيكية مسيرة، قُدمت بموجب طلب توريد. وقد أتاح ذلك إلما أنيا بالحالة فيما يتعلق بالمهام التكتيكية لحماية المدنيين، بمن فيهم أفراد البعثة. وعلى وجه الخصوص، حسّنت هذه المنظومات الاستخبارات والرصد والاستطلاع والإنذار المبكر، مما مكن البعثة من توفير القدر الكافي من الأمن، بما في ذلك للقوافل الإنسانية وغيرها من القوافل اللوجستية التابعة للبعثة.

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت البعثة نطاق خدماتها الطبية لدعم تنفيذ التدابير الوقائية ضد جائحة كوفيد-19 ولضمان الامتثال لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية والحكومة. وقامت البعثة بتجديد مرافق وزارة الصحة لدعم جهود الحكومة في توفير الخدمات الصحية الملائمة للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتجديد وتكييف ثلاثة مرافق قائمة في بانغي تُستخدم لعزل حالات الإصابة بكوفيد-19 المشتبه فيها والمؤكد. وأنشأت البعثة مختبرا خاصا بها للاختبارات باستخدام تفاعل البوليمراز التسلسلي، اعتمدته بالكامل منظمة الصحة العالمية والحكومة لاختبار جميع أفراد منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت البعثة بحملة تطعيم ضد الجائحة في إطار برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم إعطاء 15 108 جرعات من اللقاح للموظفين، وتم تطعيم 6 378 فردا من أفراد البعثة تطعيما كاملا. وقامت البعثة، من أجل تعزيز قدراتها على توفير الرعاية للمرضى المصابين بكوفيد-19، بشراء معدات ومستلزمات إضافية لتوفير الرعاية الموسعة لهم. واشترت البعثة أيضا معدات طبية لنظام رعاية في الملاجئ لبناء وحدة عناية مركزة مؤلفة من ستة أسرّة، كل منها مجهز بجهاز للتنفس، وجهاز لتوليد الأوكسجين، وجهاز لرصد العلامات الحيوية. وقامت البعثة، من أجل توفير حيز مكتبي لأفرادها يتوافق مع المتطلبات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، بإصلاح المباني في مجمّع UCATEX، وشمل ذلك تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بُغية توفير حيز مكتبي إضافي للأفراد المدنيين والأفراد النظاميين، ونصبت وحدات اغتسال إضافية وجددت المباني الجاهزة في مقر البعثة في بانغي.

34 - ولتمكين موظفي البعثة من مواصلة تنفيذ الولاية، وعلى الرغم من القيود التي فُرضت على التنقل في سياق جائحة كوفيد-19، تم تحسين الهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الطلب المتزايد على الاعتماد على التطبيقات السحابية، بما في ذلك الأدوات التعاونية

لعقد اجتماعات ودورات تدريبية افتراضية، وتبادل الوثائق. وقد أتاح ذلك للبعثة تنفيذ ترتيبات عمل بديلة، شملت التعاون عبر الوسائل الافتراضية بين الموظفين المقيمين في مواقع و/أو مكاتب و/أو مناطق مختلفة.

دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثة في الاستعانة بخدمات مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، ومركز الخدمات الإقليمي، وكلاهما يوجد في عنيتيبي، لدعم عملياتها. واستمرت البعثة في تلقي الدعم من مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي في مجالات إلحاق الموظفين بالعمل وإنهاء خدمتهم، والمزايا وكشوف المرتبات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (مثل منح التعليم وسداد تكاليف السفر المتصل بالبعثات)، وخدمات أمين الصندوق، والتدريب وخدمات المؤتمرات، والنقل ومراقبة التحركات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وواصلت البعثة العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك في مجال التعاون السياسي، ولا سيما بشأن دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حلول للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعاونت البعثة أيضاً مع المكتب من خلال تبادل المعلومات بشأن الإدارة المشتركة عبر الحدود لجائحة كوفيد-19 بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبشأن إجراء تحليل مشترك لتأثير أنشطة الجماعات المسلحة على تنفيذ ولاية البعثة في الأجزاء الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى.

36 - وفي سياق التعاون بين البعثات مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021، تم تعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بنشر مؤقت لسريتي مشاة وطائرتي هليكوبتر عسكريتين للخدمات لمساعدة البعثة المتكاملة في تعزيز الأمن في المناطق الحرجة، مع الحفاظ على الأمن في بانغي في أعقاب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وكان لطائرتي الهليكوبتر دور أساسي في تنسيق تشكيل العتاد الجوي الخاص بالبعثة المتكاملة، وكفالة التغطية على الصعيد الوطني والتدخل السريع لتوفير الأمن وحماية المدنيين، وضمان أمن الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

37 - واصلت البعثة الاستفادة من التنسيق المعزز مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين من أجل النهوض بالدعم الانتخابي وجهود السلام والتنمية والجهود الإنسانية. ومكنت تقوية الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية وفريق الأمم المتحدة القطري للبعثة من أداء ولايتها بفعالية أكبر وتحقيق نتائج ملموسة من اتفاق السلام لصالح السكان، بما في ذلك معالجة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لجائحة كوفيد-19.

38 - وواصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل مع الحكومة في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها. وواصلت البعثة أيضاً العمل مع البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم عملية التحقق من سجلات أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتدريبهم.

39 - ومُدِّد إطار عمل الأمم المتحدة المعزَّز للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2021 إلى عام 2022، مما سمح باستمرار استجابة الأمم المتحدة المنسقة لأولويات الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وأدرجت الأولويات البرنامجية للبعثة في إطار العمل للفترة 2018-2021 وفي خطة العمل المشتركة للفترة 2021-2022 على أساس الميزة النسبية لكل عضو من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وقدمت البعثة والجهات الشريكة لها في الأمم المتحدة الدعم للحكومة فيما يتعلق بمعدل تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وتسريع إنفاق الأموال المرتبطة بها.

40 - وزادت البعثة الجهود التي تبذلها للتنسيق مع الجهات المعنية الإقليمية من خلال دعمها لاستمرار تنفيذ اتفاق السلام بالتعاون مع الجهات الشريكة. وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي للإسهام في استمرار أداء فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى لمهامه، واستمرت في العمل الذي تقوم به مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الأعضاء، بما فيها الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

واو - أطر الميزة القائمة على النتائج

العنصر 1: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

41 - واصلت البعثة السعي إلى تحقيق الهدف الأولي لولايتها المتمثل في حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم في بيئة أمنية تزداد تعقيدا وتتسم بتجدد العنف وزيادة التوترات السياسية نتيجة لانعدام الثقة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمعارضة. وتسبب تشكيل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وما ترتب عليه من أعمال عنف في انتكاسة كبيرة في عملية المصالحة وفي إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، الأمر الذي هدد التقدم المحرز، ولا سيما في مجال توفير الأمن للمدنيين وحمايتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عدد الاشتباكات العنيفة بين الأطراف الموقَّعة زيادة كبيرة، مما أسفر عن ارتفاع في عدد القتلى المدنيين، فضلا عن زيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان. وشمل ذلك حالات عنف جنسي متصل بالنزاع وانتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال، ارتكبتها طوال العملية الانتخابية جماعات مسلحة، بما في ذلك الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف، وقوات الدفاع والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية، وأفراد الأمن الآخرين المنشورين بناء على طلب الحكومة بموجب اتفاقات ثنائية. وكان لعمل قيادة البعثة على الصعيد السياسي دور أساسي في منع الهجمات ضد المدنيين في كثير من الحالات وفي تعبئة الاستجابات للشواغل الرئيسية التي حُدِّدت من خلال آليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر.

42 - ومن أجل تعزيز حماية المدنيين، ركزت البعثة على تحسين إجراءات الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة على الصعيد الميداني. وفي هذا الصدد، ازداد خلال الفترة عدد شبكات الإنذار المحلية، وكذلك عدد مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي في قواعد التشغيل الدائمة والمؤقتة. وتلقت جهات التنسيق المتوقعة تدريباً بشأن الإنذار المبكر وعلى أن تصبح جهات فاعلة رئيسية في تبادل تنبيهات الإنذار المبكر مع عناصر البعثة ذات الصلة، ومساعدي شؤون الاتصال المجتمعي، والسلطات المحلية. وتم تيسير عقد جلسات لبناء القدرات مع السلطات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة لتمكين هذه الجهات من الاستعراض المشترك لتدابير الحماية وتحسينها، ومنع التهديدات والتخفيف من حدتها، ورصد الإجراءات المتخذة للحد من الشواغل

الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حالات التأخير في الحيلولة دون التفعيل الكامل للوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وعقب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، انضم العديد من أعضاء تلك الوحدات إلى الجماعة المسلحة المشكلة حديثاً أو تخلوا مؤقتاً عن مواقع مخيماتهم. وعلاوة على ذلك، بمجرد أن استأنفت الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة تسيير دورياتها، أبلغ عن حالات سوء سلوك ضد السكان هدبت بتقويض العلاقات مع السلطات والمجتمعات المحلية.

43 - وواصلت البعثة عقد اجتماعات تنسيق افتراضية لحماية المدنيين، ومناقشة التنبيهات وغيرها من الشواغل، وتنسيق الاستجابات الشاملة والمتكاملة. وأنتجت خرائط أسبوعية للمناطق الحرجة فيما يتعلق بحماية المدنيين بهدف توجيه عمل الأفراد النظاميين وغيرهم من الجهات الفاعلة المدنية، شملت أعضاء مجموعة الحماية وفريق الأمم المتحدة القطري. وللتخفيف من خطر العنف المرتبط بالترحال الرعوي، واصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، العمل المشترك مع السلطات المحلية وممثلي مجتمعات الرعاة والمزارعين من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى منع نشوب نزاعات عنيفة بين الرعاة والمجتمعات الزراعية المحلية. وأسفر التنفيذ المتكامل لمشروع الترحال الرعوي عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد عن تحسين التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية الحدودية وعقد أول حوار وطني بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن الترحال الرعوي منذ عقود. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب في رسم خرائط لمسارات الترحال الرعوي الناشئة وجمع البيانات عن العنف الجنساني لكي يُستفاد منها في أنشطة الحماية المحددة الأهداف والوقائية والسريعة الاستجابة.

44 - وواصلت البعثة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال بناء قدرات الوزارات التنفيذية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكات الإنذار المبكر، والمنظمات المحلية لحقوق الإنسان. ومن خلال توفير دورات تدريبية وحلقات عمل، نمت البعثة القدرة الوطنية على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وجمع البيانات عنها، للإسهام في تنبيهات الإنذار المبكر بشأن حماية المدنيين، وإنشاء منابر للحوار بشأن حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي. ونُظِّمت أيضاً دورات تدريبية موجهة نحو بناء القدرات في مجال العدالة الانتقالية والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. وعززت البعثة أيضاً قدرات أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مجال حقوق الإنسان، وساهمت في إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملهم.

45 - وللتصدي للزيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان، أنشأت البعثة فرقة عمل خاصة مؤلفة من موظفين لشؤون حقوق الإنسان، وموظفين لشؤون حماية الطفل، وأفراد من شرطة الأمم المتحدة، انتشرت في جميع أنحاء البلد للتحقيق في الانتهاكات ذات الصلة بالانتخابات. وشكلت المعلومات التي جمعتها وتحققت منها فرقة العمل الأساس لتقرير عام يشمل الفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، ويركز بشكل خاص على انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالانتخابات. وبعد إيفاد البعثات الميدانية، أطلعت الحكومة على تقارير حقوق الإنسان، مما دفع وزير العدل إلى إنشاء لجنة تحقيق خاصة في 4 أيار/مايو 2021 كُلفت بالتحقيق في انتهاكات قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، فضلاً عن القوات المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية وأفراد الأمن الآخرين.

46 - وواصلت البعثة العمل مع الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ووضع حد لها، ولزيادة الوعي داخل المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية من أجل تعزيز

حماية الأطفال وحقوقهم، بما في ذلك ما يتعلق بالأحكام الجديدة للحماية المنصوص عليها في قانون حماية الطفل المعتمد في حزيران/يونيه 2020. وبدأت البعثة في تنفيذ الشق الوطني من مبادرة العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وهي حملة عالمية مدتها ثلاث سنوات لحماية الأطفال من ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، مع التركيز على حماية الأطفال في سياق الانتخابات. وأفضى التواصل مع الجماعات المسلحة إلى فرز الأطفال الموجودين في صفوفها، وأسفرت جهود الدعوة لدى السلطات القضائية الوطنية عن إطلاق سراح الأطفال المعتقلين والمحتجزين بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وقد أثر تجدد أعمال العنف وجائحة كوفيد-19 على قيام البعثة بأنشطة التوعية والتدريب، وأدى إلى تأخير وضع خطة وطنية للوقاية. كما بُذلت جهود، من خلال هياكل اتفاق السلام، لإيجاد فرص للحوار مع الجماعات المسلحة بشأن ضرورة حظر العنف الجنسي من خلال إصدار أوامر قيادية.

47 - وواصلت البعثة دعم الحملات التي تقوم بها على نطاق البلد لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والحد من انتشار الشائعات، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تأجيج العنف ونشر معلومات مضللة عن كوفيد-19، وذلك بتعزيز قدرات الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام على منع التحريض العام على الكراهية والعنف. وقامت البعثة بدعم ورصد تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بمنع خطاب الكراهية والتحريض العلني على العنف، وذلك بتقديم الدعم إلى المجلس الأعلى للاتصالات، وهو المؤسسة الوطنية المسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمكلفة بمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف. ولزيادة الوعي بالأثر السلبي المترتب على خطاب الكراهية، اشتركت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، في إصدار تقرير عام عن منع خطاب الكراهية والتحريض على العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى.

48 - وخلال هذه الفترة، حدثت زيادة في عدد الحوادث التي استُعملت فيها ذخائر متفجرة في البلد. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021، وقع 23 حادثاً استُعملت فيها ذخائر متفجرة، مما أسفر عن مقتل و/أو إصابة مدنيين، بمن فيهم أطفال وأفراد من قوات الدفاع الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد حفظ السلام. ودعماً للتصدي لخطر الذخائر المتفجرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم، قدمت البعثة دورات للتوعية بالمخاطر المتصلة بالذخائر المتفجرة إلى أكثر من 1 000 من أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت البعثة أدوات الإنذار المبكر الخاصة بحماية المجتمعات المحلية في أكثر من 40 قاعدة عسكرية، وقدمت دورات للتوعية بالمخاطر لموظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين وللجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الحالة الإنسانية أشد مستويات تدهورها على مدى خمس سنوات من جراء العنف، وتشريد السكان، والازدياد الكبير في أسعار المواد الغذائية الناجم عن تعطل طريق الإمداد الرئيسي في البلد، وتدابير الوقاية من كوفيد-19، وانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الفيضانات. وازدادت الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، ولا سيما عمليات السطو على الأماكن والسرقعة وعرقلة إيصال المعونة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أولت قوة البعثة الأولوية لكفالة قدرتها على توفير الأمن لمرافقة القوافل التي تقدم المساعدات الإنسانية.

الإنجاز المتوقع 1-1: تحسين البيئة الأمنية وحماية المدنيين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (2018/2019: 113؛ 2019/2020: 117؛ 2020/2021: 60)	198 اشتباكاً مسلحاً بين أطراف النزاع ويعزى ارتفاع عدد الاشتباكات المسلحة إلى حوادث العنف التي وقعت قبل الانتخابات الرئاسية وفي أعقابها، وكذلك إلى تجدد القتال، في أعقاب الهجوم الفاشل الذي شُن على العاصمة في 13 كانون الثاني/يناير 2021، بين الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وبين قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المدعومة بالقوات المنتشرة في إطار اتفاق ثنائي وبأفراد أمن آخرين
انخفاض عدد نقاط التفتيش غير المشروعة في جميع أنحاء الإقليم الوطني (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: 162؛ 2020/2021: 120)	130 نقطة تفتيش غير مشروعة أنشأتها الجماعات المسلحة في جميع أنحاء الإقليم الوطني ويعزى ارتفاع عدد نقاط التفتيش غير المشروعة إلى إنشاء الجماعات المسلحة لنقاط تفتيش جديدة بهدف توليد إيرادات، وذلك بعد أن فقدت سيطرتها على مناطق التعدين في أعقاب الهجوم المضاد الذي شنته عليها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بدعم من القوات المنتشرة في إطار اتفاق ثنائي ومن أفراد أمن آخرين
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
تشغيل وصيانة 24 قاعدة عمليات دائمة، و 4 معسكرات متكاملة دائمة، وما لا يزيد عن 40 قاعدة عمليات مؤقتة، في سياق وضع القوة المرن والاستباقي للبعثة	21 قاعدة عمليات دائمة 4 معسكرات متكاملة 41 قاعدة عمليات مؤقتة
تسيير 1 400 دورية أسبوعية في مراكز السكان الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى للتدخل السريع من أجل حماية المدنيين، وتحسين حرية التنقل، والحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، والحد من نفوذها في جميع أنحاء الإقليم	2 269 دورية أسبوعية ويعزى ارتفاع الناتج إلى التغيير الذي طرأ على النهج الذي تتبعه البعثة إزاء ضمان حرية التنقل وحماية المدنيين، وإلى استجابتها لتدهور الحالة الأمنية
تسيير 200 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مراكز السكان الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم	287 دورية أسبوعية مشتركة ويعزى ارتفاع الناتج إلى استراتيجية البعثة الرامية إلى إقامة وجود متين في سياق الانتخابات في ضوء تزايد أنشطة الجماعات المسلحة الذي أسفر عن تزايد الاشتباكات المسلحة وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في أعقاب أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تسيير 350 دورية أسبوعية عن طريق فرقة العمل المشتركة في بانغي وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوات الأمن الداخلي لتوفير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ضمانا لحرية حركة المدنيين وحمايتهم	232	دورية أسبوعية ويعزى انخفاض الناتج إلى ما يلي: (أ) إيلاء البعثة الأولوية للمهام الجديدة الموكلة إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة استجابة لتدهور الحالة الأمنية، ويشمل ذلك توفير الأمن لكبار الشخصيات الوطنية والدولية أثناء عملية الانتخابات وتوفير الأمن للقضاة الأحد عشر المعينين في المحكمة الجنائية الخاصة؛ (ب) إحجام قوات الأمن الداخلي عن المشاركة في الدوريات المشتركة في أعقاب الحملة المناوئة للبعثة
تسيير 40 دورية أسبوعية مشتركة مع وحدات الأمن المختلطة الخاصة لكفالة حرية التنقل وحماية المدنيين	لا	لم تُسيّر دوريات مشتركة، نظرا لعدم وجود مذكرة تفاهم بين قوة البعثة والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، وذلك لأن الوحدات لم تكن تعمل بعدُ بكامل طاقتها خلال الفترة. ومع ذلك، سيرت الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة دوريات من دون قوة البعثة
إجراء 13 عملية قوية ومتنقلة قصيرة الأجل بحجم الكتيبة و 12 عملية طويلة الأجل من جانب الوحدات الاحتياطية التابعة لقائد القوة (3 وحدات من قوة الرد السريع) للمبادرة بردع أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين في مناطق الاضطراب الناشئة، وحماية المدنيين من العنف أو المضايقة خلال فترة الانتخابات والحد من سيطرة الجماعات المسلحة ووجودها	10	عمليات قوية ومتنقلة قصيرة الأجل بحجم الكتيبة ويعزى انخفاض الناتج إلى إيلاء الأولوية للعمليات الطويلة الأجل بما يتماشى مع الاحتياجات التشغيلية
عملية طويلة الأجل	15	عملية طويلة الأجل ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بأمن الانتخابات والمبادرة بردع أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين
تنفيذ ما متوسطه 85 مهمة مرافقة مسلحة أسبوعية لقوافل الأمم المتحدة والقوافل الإنسانية والتجارية	427	مهمة مرافقة مسلحة أسبوعية ويعزى ارتفاع الناتج إلى تغيير أُدخل على سياسة البعثة ويلزم بمرافقة جميع فرادى المركبات، لا سيما في ضوء تزايد انعدام الأمن وتزايد عدد الهجمات التي تُشن على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني
تنفيذ 6 ساعات طيران يومية للمنظومات الجوية بدون طيار و 16 ساعة طيران يومية لطائرات الهليكوبتر من أجل تحسين الوعي بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع	4	ساعات طيران يومية للمنظومات الجوية بدون طيار ويعزى انخفاض الناتج إلى سوء الأحوال الجوية خلال موسم الأمطار الذي يتسم بعواصف سريعة التحرك ورياح عاتية وسحب واطئة، وهو ما تسبب في توقف متكرر للعمليات وحال دون تشغيل الطائرات المسييرة بدون طيار
ساعة طيران يومية لطائرات الهليكوبتر	11	ساعة طيران يومية لطائرات الهليكوبتر ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم توفر طائرات أو عدم صلاحيتها للخدمة، وإلى تأخر نشر وحدة جوية واحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	مشروعاً تشمل 38 مشروعاً لإصلاح الطرق و 21 مشروعاً لإصلاح الجسور و 7 مشاريع لإمدادات المياه و 13 مشروعاً لإصلاح وصيانة المطارات ومواقع الهبوط ويعزى انخفاض الناتج إلى إيلاء الأولوية لمشاريع إصلاح الطرق وإعادة بناء الجسور من أجل تيسير حركة الناس وضمان النظام الديمقراطي وأمن العملية الانتخابية، وهي مشاريع تطلبت حشد قدرات هندسية هامة من البعثة، نظراً لتردي حالة شبكة الطرق	79	تنفيذ الوحدات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة 150 مشروعاً لإصلاح الطرق والجسور والآبار والمطارات، واضطلاعها بمهام بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء العمل الإنساني والشركاء الحكوميين بغرض تيسير حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة في إطار الإنعاش المبكر ورصدهما
إنشاء 65 موقعا أمنيا ثابتا أسبوعيا لزيادة بروز القوة وقدرتها الاستباقية للتدخل من أجل حماية المدنيين من التهديد الذي تفرضه الجماعات المسلحة	425	موقعا أمنيا ثابتا جرى إنشاؤها أسبوعيا ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية التي طرأت في جميع أنحاء البلد استجابةً لتدهور السياق الأمني وبغية تحسين حماية المدنيين ومنع تنقل الأسلحة غير المشروعة من موقع إلى آخر في أرجاء البلد	425	
عقد 12 اجتماعاً لتوفير بناء القدرات النظرية والعملية للسلطة الوطنية في إطار أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة	لا	لم تُعقد اجتماعات، نظراً لاستيلاء السلطات الوطنية بصورة غير قانونية، في آب/أغسطس 2020، على المتفجرات المشتراة لأغراض أنشطة التدريب والتوجيه، وذلك في انتهاك لاتفاق مركز البعثة، وهو ما أدى إلى استمرار تعليق المشروع، بما في ذلك الاجتماعات المقررة	لا	
تنظيم 20 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وآليات الإنذار المبكر لتعزيز قدرة الدولة والجهات الفاعلة غير الرسمية للمساهمة في تهيئة بيئة وقائية	72	دورة تدريبية ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بتقديم التدريب لطائفة أوسع من المستفيدين، تشمل أفراد المجتمع المدني والصحفيين وشبكات الإنذار المبكر والمنظمات المحلية لحقوق الإنسان، ولا سيما في أعقاب تزايد انتهاكات حقوق الإنسان الذي وثّق في سياق الانتخابات	72	
إيفاد 10 بعثات من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتقييم الحماية تدعمها البعثة لدعم التشغيل الكامل لآليات الإنذار المبكر المنشأة على الصعيدين الوطني والإقليمي	29	بعثة لتقييم الحماية ويعزى ارتفاع الناتج إلى أن ثلاث مؤسسات (مجلس الاتصالات، واللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) أوفدت معا 10 بعثات لتقييم الحماية، لكي يتسنى إنشاء جهات تنسيق معنية بتقديم معلومات عن تنبيهات الإنذار المبكر بشواغل حقوق الإنسان وحماية المدنيين المرتبطة بالانتخابات، وذلك	29	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

بالإضافة إلى البعثات الميدانية التسعة عشرة التي أوفدتها إحدى منظمات المجتمع المدني (التنسيقية الوطنية لجمعيات الضحايا) إلى مناطق مختلفة لجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وتيسير حصول الضحايا على الخدمات المتاحة

من المناسبات العامة

2

لا لم تُصغ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية تقارير مواضيعية أو تقارير موازية عن حالة حقوق الإنسان بسبب تدهور الحالة الأمنية، الذي حال دون اضطلاع هذه المنظمات بأنشطتها في مجالي الرصد والتوعية وحال دون جمعها للمعلومات ذات الصلة التي كانت ستُستند إليه في إعداد التقارير

ويعزى انخفاض عدد المناسبات العامة إلى عدم نشر أي تقرير خلال السنة المشمولة بالتقرير؛ وبالتالي، لم يكن بالإمكان عقد أي مناسبة لتعميم التقارير

دورية يومية مقررة سلفا قامت بها وحدات الشرطة المشكلة

67

دورية يومية للدعم العملياتي

172

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بإقامة وجود أكثر قوة للشرطة، بسبب منها إفاد بعثات مشتركة وإجراء عمليات مشتركة لتوفير الأمن، في أعقاب محاولات الإطاحة بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التي قام بها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وتدهور الحالة الأمنية

عملية تواصل

4 529

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية التي اقتضت زيادة التفاعل مع السكان لطمأننتهم وتحديد مخاوفهم وشواغلهم بشأن إجراء الانتخابات، وذلك بغية تحسين الأمن فيما يتصل بولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين

تنظيم 4 مناسبات عامة لدعم المجلس الأعلى للاتصالات، واللجنة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في إعداد ونشر وتعميم ثلاثة تقارير مواضيعية وتقرير مواز عن حالة حقوق الإنسان للمدنيين في البلد، من أجل تعزيز الإلمام بالحالة والمساءلة السياسية والقضائية

تسيير 54 دورية يومية مقررة سلفا تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و 6 دوريات يومية للدعم العملياتي داخل بانغي وخارجها، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات

إجراء 3 744 عملية تواصل من جانب أفراد شرطة الأمم المتحدة في مواضع، منها مقاطعات ومواقع أفرقة، من أجل طمأننة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز الوعي الأمني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم 36 دورة لبناء قدرات 720 من الجهات الفاعلة في مجال الحماية والأمن، بما في ذلك السلطات المحلية، وممثلو المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، والجهات الوطنية الفاعلة في مجال الحماية (قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة)، وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة (بمن في ذلك 215 امرأة)، للقيام على نحو مشترك باستعراض وتحسين أداء وسائل الحماية لمنع التهديدات والتخفيف من حدتها ورصد الإجراءات المتخذة للحد من الشواغل المحددة المتعلقة بالحماية مما يسهم في تحسين البيئة الأمنية العامة بهدف تحقيق هدف زيادة مشاركة جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية ومسؤوليتها	36 148 3 400	مشروعاً لبناء القدرات دورة تدريبية جهة فاعلة في مجال الحماية والأمن، بما في ذلك 114 امرأة ويعزى ارتفاع عدد الجهات الفاعلة المدربة إلى الحاجة إلى توفير دورة لتجديد المعارف في مجال جمع وتبادل المعلومات في الوقت المناسب عن أمن المدنيين وحمايتهم لفائدة المتطوعين المشاركين في شبكة الإنذار المحلية بغية تعزيز آليات الإنذار المبكر، وإلى الحاجة إلى تقديم أنشطة التدريب لتشجيع إيجاد حلول قائمة على الحوار للنزاعات بين المزارعين والرعاة
تنظيم 3 دورات لتدريب أعضاء الشبكة الوطنية غير الرسمية لحماية ضحايا العنف الجنسي والشهود لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ البيان المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى	1	دورة تدريبية يعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، التي حالت دون عقد دورات تدريبية كبيرة وقد حلت محلها اجتماعات افتراضية عُقدت لتقديم آخر المستجدات ولتبادل المعلومات
عقد 12 جلسة لمجموعات التركيز ونشاط إعلامي لمنع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية والتصدي له في العملية الانتخابية	11 11	مؤتمراً صحفياً تقريراً إخبارياً
	62	منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي
	13	مقالاً منشوراً على الموقع الشبكي للبعثة
	1	رسالة إخبارية منشورة على الموقع الشبكي للبعثة
	1	قصة مصورة منشورة على الإنترنت
	63	حلقة عمل لفائدة 500 2 من أفراد المجتمع المحلي في مناطق بانغي، وبيغوا، وبيمبو، وبربراتي
تنظيم حملة وطنية للاتصالات تستمر على مدى سنة، تستهدف جماهير مختلفة، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها	1 24 4	حملة منظّمة على مدى سنة، شملت مقالاً منشوراً على الموقع الشبكي للبعثة نشرات إخبارية منشورة على موقع البعثة على الموقع الشبكي للبعثة
	91	منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي

- 139 برنامجا إذاعيا، بما في ذلك 100 تقرير إخباري وبرنامج حوارى جرى إنتاجها وبثها بصورة رئيسية على إذاعة Guira FM، و 33 تمثيلية قصيرة و 6 إعلانات هادفة إلى منع العنف بُثَّت على 20 محطة إذاعية مجتمعية وعلى إذاعة Guira FM
- 253 حلقة عمل نُظمت لزيادة الوعي لدى أكثر من 7 000 من قادة وأفراد المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد، وذلك في إطار الجهود المبذولة للحد من التوترات في مرحلة ما بعد الانتخابات ولتعزيز قيم ثقافة السلام
- وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت دورات توعية في بانغي، وبريا بطرق أبواب المنازل من باب إلى باب، ونظمَ شباب محليون أساسا قوافل سلام في بانغي، وبريا، وبامباري، وأوبو، وزيميو، وموكي، وبوار، وفي المناطق الواقعة على طول الطرق الرئيسية بين بوار، وباورو، وبين بوار، وبابوا

الإنجاز المتوقع 1-2: تحسين حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزها، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال

- زيادة عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تم حلها، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع (2019/2018: 727؛ 2020/2019: 1 426؛ 2021/2020: 1 550)
- وضع خطط عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وتوقيع الجماعات المسلحة عليها (2019/2018: 2؛ 2020/2019: 3؛ 2021/2020: 3)
- أُنجز: 3 خطط عمل وقعتها الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، كانت قيد التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير
- وتعثر تنفيذها خلال النصف الثاني من هذه الفترة بسبب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وتدهور الحالة الأمنية، والصعوبات التي ووجهت في الوصول إلى قيادة الجماعات المسلحة للحوار معها. ورغم ورود ادعاءات بوجود أطفال في صفوف الجماعات المسلحة الموقعة، لم يتسن التحقق من هذه المعلومات. وقد شوهد أطفال مع بعض الحركات من أعضاء الائتلاف التي لم توقع على خطط العمل

عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر لهم خدمات الرعاية المناسبة (2019/2018: 1 115؛ 2020/2019: 616؛ 2021/2020: 1 500)	سُرح من القوات والجماعات المسلحة ما مجموعه 290 طفلاً، من بينهم 99 فتاة
عدد الأطراف الموقعة على اتفاق السلام التي أصدرت أوامر واضحة بحظر العنف الجنسي واعتمدت مدونة سلوك تحظر العنف الجنسي (2019/2018: صفر؛ 2020/2019: صفر؛ 2021/2020: 5)	لم تصدر أي جماعة من الجماعات المسلحة البالغ عددها 14 جماعة أوامر واضحة تحظر العنف الجنسي
العدد الكلي لأفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الطفل، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (2019/2018: 3 569؛ 2020/2019: 1 952؛ 2021/2020: 4 000)	ويعزى عدم وجود أوامر واضحة تحظر العنف الجنسي إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية، اللذين أديا إلى عدم مشاركة الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في آليات رصد وتنفيذ اتفاق السلام وحالا دون إجراء حوار منهجي بشأن مسألة العنف الجنسي
عدد تدابير الحماية وتدابير السياسات الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 4؛ 2021/2020: 2)	3 500 من أفراد قوات الأمن الداخلي، بمن فيهم 200 امرأة، جرى تدريبهم يعزى انخفاض عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المدربين إلى تدهور الحالة الأمنية والقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تعليق بعض أنشطة التدريب في المناطق
عدد أوامر القيادة الصادرة عن الجماعات المسلحة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل (2019/2018: 3؛ 2020/2019: 4؛ 2021/2020: 3)	أنجز: اتخذ تدبيران من تدابير الحماية وتدابير السياسات، وشمل ذلك إنشاء لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفون حكوميون وقيام المنظمات غير الحكومية الوطنية بإدارة منزلين آمنين لضحايا العنف الجنسي والشهود عليه
	لم يصدر أي أوامر قيادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
	ويعزى عدم صدور أوامر القيادة إلى ظهور ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي أعاق الحوار مع قيادات الجماعات المسلحة المعنية

إيفاد 36 بعثة تحقيق خاصة لرصد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق منها، و 120 بعثة ميدانية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان و 150 زيارة إلى مرافق الاحتجاز	53 بعثة تحقيق خاصة
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جميع أطراف النزاع في سياق العنف المتصل بالانتخابات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
بعثة ميدانية ويعزى انخفاض الناتج إلى تدهور الحالة الأمنية الذي أدى إلى إلغاء بعض البعثات الميدانية وإلى إعطاء البعثة الأولوية لبعثات التحقيقات الخاصة	73	
زيارة إلى مرافق الاحتجاز لرصد ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين والوضع القانوني، وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بالاحتجاز	211	
ويعزى ارتفاع الناتج إلى تزايد عدد الأشخاص المعتقلين والمحتجزين بدعوى انتمائهم إلى جماعات مسلحة، وهو ما دفع البعثة إلى إجراء المزيد من الزيارات إلى مرافق الاحتجاز	31	
تقرير شامل:		
تقرير سنوي عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	1	
تقارير فصلية	4	
تقريراً شهرياً	12	
تقرير عام	1	
تقارير فصلية عن الأنشطة الرئيسية المتعلقة بحماية المرأة، بما في ذلك بناء القدرات والشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية	3	
تقرير عن ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق باتجاهات وأنماط الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال جائحة كوفيد-19	1	
لم يُنشر أي تقرير عن اتجاهات حقوق الإنسان. وقد تأخر نشر التقرير لأن البعثة أعطت الأولوية لصياغة ونشر التقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات	لا	
لم تُنظم مناسبات عامة ريثما يتم نشر التقرير عن اتجاهات حقوق الإنسان	لا	
إعداد 31 تقريراً عن حالة حقوق الإنسان تتألف من تقرير سنوي واحد، و 4 تقارير فصلية، و 12 تقريراً شهرياً، وتقاريرين عامين مواضيعيين، وتقارير أخرى عن الحوادث/التقارير المخصصة عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك تقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك إعداد 12 تقريراً شهرياً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	إعداد تقرير واحد عن حقوق الإنسان عن اتجاهات حقوق الإنسان والتقدم المحرز والتحديات المواجهة منذ صدور التقرير الاستعراضى لعام 2017، وتنظيم 20 مناسبة عامة بالتعاون مع المجتمع المدني الوطني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم التنفيذ الكامل لتوصيات التقرير المتعلق بحقوق الإنسان	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إجراء 10 زيارات ميدانية دعماً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل دعم المجلس الأعلى للاتصالات بشأن التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية ومنع انتشار العنف في سياق الانتخابات	14	زيارة ميدانية لزيادة الوعي بمنع الفضائح والجرائم الجماعية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف في ضوء تدهور الحالة الأمنية
تنظيم 5 دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية دعم تنفيذ ولايتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما في سياق الانتخابات	5	دورات تدريبية
تنظيم 20 دورة تدريبية قبل النشر وبعده بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع وحماية الطفل، لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، لدعم إدماج حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك بناء قدرات قوات الدفاع الوطني	57	دورة تدريبية قبل النشر وبعده ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الحاجة إلى تدريب المزيد من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ارتكبتها في سياق الانتخابات
تنظيم 30 نشاطاً/دورة تدريبية بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لفائدة 1 500 من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وموظفي السجون	60	نشاطاً/دورة تدريبية
	1 199	من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وموظفي السجون ويعزى ارتفاع الناتج إلى التغيير الذي أُدخل على طريقة تقديم أنشطة التدريب استجابةً للتدابير التي نفذتها البعثة للحد من انتشار كوفيد-19، وتُلزم بالآ يتجاوز المشاركون الحاضرون في الغرفة الواحدة خلال الدورات التدريبية أكثر من 15 مشاركاً. ونتيجة لذلك، نُظمت دورات تدريبية أكثر شارك فيها عدد أقل من المشاركين
تنظيم 30 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان في السياق الانتخابي، تتألف من 15 دورة تدريبية بشأن الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان ورصدها في السياق الانتخابي، لفائدة أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والصحفيين، لدعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الانتخابات، وإقامة 15 دورة تدريبية بشأن حماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	63	دورة تدريبية نُظمت في المجموع وشملت
	43	دورة تدريبية بشأن الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان ورصدها في السياق الانتخابي
	20	دورة تدريبية لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بشأن حماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى تنظيم دورات تدريبية أكثر لفائدة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

نظرا إلى تدهور الحالة الأمنية، وحدث زيادة ملحوظة في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها

25	اجتماعا مع الجماعات المسلحة	26	اجتماعا مع قيادات الجماعات المسلحة للدعوة إلى تنفيذ خطط العمل الموقعة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، و 4 اجتماعات تنسيق لرصد وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل الموقعة، و 30 نشاطا لتوعية أفراد الجماعات المسلحة بالشواغل المتعلقة بحماية الطفل
لا	لم تُعقد اجتماعات تنسيق نظرا لأن بعض الجماعات المسلحة التي وقعت على خطط العمل قد انضمت إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، مما أثر سلبا على الجهود الرامية إلى مواصلة الحوار أو الاجتماعات		
21	اجتماعا مع الجماعات المسلحة		
	ويعزى انخفاض الناتج إلى تدهور الحالة الأمنية		
30	دورة/نشاط تدريب	10	تنظيم دورات/أنشطة لتدريب أعضاء المجتمع المدني على رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتحقق منها، وحملة وطنية واحدة في هذا الصدد، وإقامة 30 دورة لتوعية المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشبكات الإنذار المحلية والسلطات المحلية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم مزيد من الأنشطة في إطار الفرع الوطني التابع للمبادرة العالمية للعمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة من الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال وإلى تنظيم أنشطة تدريبية بشأن حماية الأطفال لأفراد المجتمع المدني في سياق تدهور الحالة الأمنية		
1	حملة وطنية لحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل بما يتفق مع الحملة العالمية التي مدتها 3 سنوات		
121	دورة للتوعية		
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى تنظيم مزيد من الأنشطة في إطار الفرع الوطني التابع للمبادرة العالمية للعمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة من الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في سياق العملية الانتخابية		
149	بعثة ميدانية	60	إيفاد بعثة ميدانية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها، بما في ذلك ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة
	ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق تدهور الحالة الأمنية		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد حلقة عمل وطنية واحدة و 6 حلقات عمل إقليمية (على مستوى البلديات) لتناول موضوع منع الانتهاكات الجسدية الستة لحقوق الأطفال في إطار خطة وطنية للوقاية	لا	لم تُعقد حلقات عمل بسبب التأخيرات التي واجهتها الحكومة في وضع خطة الوقاية الوطنية، نظرا للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، وتركيز الحكومة على الانتخابات، وتدهور الحالة الأمنية، وهو ما حال دون إجراء الحوار ودون مشاركة أعضاء الجماعات المسلحة في حلقات العمل
تقديم 4 تقارير فصلية إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتقرير سنوي واحد متعلق بحالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى	4	تقارير فصلية
	1	تقرير سنوي عن حالة الأطفال في النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى قدم كإسهام في التقرير السنوي العالمي للأمن العام عن حالة الأطفال في النزاع المسلح
	1	تقرير لفترة سنتين للأمن العام عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى
عقد 10 اجتماعات مع أعضاء شبكة الحماية الوطنية غير الرسمية، والرابطات النسائية والشبابية، ومقدمي الخدمات، لدعم بناء القدرات والتخطيط وآليات التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع	10	اجتماعات عُقدت مع أعضاء الشبكة دعماً لأنشطة التوعية، بهدف التدريب على تدابير الوقاية من كوفيد-19 وعلى منع العنف ضد المرأة في السياق الانتخابي
تنظيم 3 حلقات عمل مع المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ذات الصلة لتحليل اتجاهات العنف الجنسي المتصل بالنزاع ونطاقه، للتوصية بآليات لمواجهته وفقا للبيان المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الأعضاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري	لا	لم تُعقد حلقات عمل نظرا للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، التي حالت دون تنظيم حلقات عمل كبيرة. غير أن تنفيذ البيان المشترك قد نوقش مع الجمهور المعني خلال مناسبات أخرى. ونوقش تنفيذه مع أعضاء شبكة الحماية في الفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ
تنظيم حملة عمل واحدة، عبر الإذاعة والمطبوعات والفيديو	1	حملة
ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، من أجل حماية الأطفال من الانتهاكات الستة الجسدية لحقوقهم	4	مؤتمرات صحفية مركزة على حماية حقوق الطفل
	27	منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي
	2	من الصور في إطار "صور اليوم" على الموقع الشبكي للبعثة
	12	حلقة عمل
	1	نشاط لإذكاء الوعي العام بآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسدية ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح لفائدة 2 594 مشاركا، منهم 552 امرأة
	30	تقريراً إخبارياً
	8	مجلات إذاعية

العنصر 2: دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة

50 - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى دعم العملية السياسية وتعزيزها، حيث ساندت الجهود المبذولة في جميع أنحاء البلد لدعم السلطات الوطنية في التنفيذ الكامل والتدريجي لاتفاق السلام، ودعم التحضير للانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وتعزيز المصالحة والحوار بين المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة الموقعة والحكومة. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الناجمة عن العنف المتصل بالانتخابات ومن الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بالدعم المتعدد الجوانب الذي تقدمه البعثة، أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وفقاً للجدول الزمني للانتخابات، وأسفرت عن نقل ديمقراطي للسلطة وفقاً لمتطلبات الدستور. وواصلت البعثة دعم آليات تنفيذ اتفاق السلام على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء، وبذلت جهوداً دعوية لدى الجماعات المسلحة التي لا تزال ملتزمة بالاتفاق لدعوتها إلى مواصلة تنفيذه. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي والمالي في هذا الصدد.

51 - وفي شباط/فبراير 2021، شرعت الحكومة في تقييم تنفيذ اتفاق السلام، رغم التوترات الانتخابية التي ألقت بظلالها على تنفيذه وعلى عمل آلياته. وكان من بين توصيات التقييم تعيين وزير يُكلف خصيصاً بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام. وقدمت البعثة دعماً فنياً لتلك العملية بتقديم المشورة وتوصيات وفقاً للتقييم الذي أجرته اللجنة التنفيذية المعنية بتنفيذ اتفاق السلام في الفترة من 16 إلى 25 شباط/فبراير 2021. وفي حزيران/يونيه، شكل الرئيس، فوستان أركانج تواديرا، حكومته الجديدة التي تضمنت وزارة مسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن واتفاق السلام، وهو ما يدل على استمرار التزام السلطات الوطنية بالاتفاق. ومكّن الدعم المالي والتقني الذي قدمته البعثة من الحفاظ على استمرار أطر التنفيذ الخاصة باتفاق السلام، وإن تفاوتت فعاليتها وشمولها للجميع. وأتاح ذلك حيزاً آمناً لإجراء حوار سياسي في 14 مقاطعة، مما أسهم في تلافي الأثر السلبي الذي خلفه القتال الدائر على التماسك الاجتماعي. وأثبتت آليات المتابعة المحلية لاتفاق السلام جدواها البالغة في التصدي للنزاعات المحلية وفي الحفاظ على حيز للحوار يتسم بالأمان وشمول الجميع. وباستخدام التمويل البرنامجي، وضعت اللجان الرئيسية التابعة للمقاطعات مبادرات لوقف تصعيد النزاع ولتسويته، وهو ما يدل على تزايد مستويات تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني.

52 - وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية في إنشاء لجان محلية للسلام والمصالحة وفي دعم بناء قدراتها. وعززت البعثة أيضاً قدرات السلطات المحلية، بما في ذلك لجان المقاطعات المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام، والمنظمات غير الحكومية في إجراء عمليات المصالحة المجتمعية ومبادرات التخفيف من حدة النزاع وتنفيذ عمليات السلام المحلية، مع التركيز بوجه خاص على مناطق التوتر التي توجد فيها توترات طائفية لأسباب منها وجود جماعات مسلحة. وعمليات المصالحة المجتمعية هذه، التي كانت تهدف إلى الدفع قدماً بتولي المجتمع المدني زمام الأمور في مبادرات السلام والحوار والوساطة، نُفذت بالشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين.

53 - وقدمت البعثة الدعم التقني والدعم عن طريق بذل مساعٍ حميدة من أجل بناء توافق في الآراء على الإصلاحات الضرورية التي نُفذت عملاً بقانون الانتخابات لعام 2019 والقانون التنظيمي بشأن السلطة الوطنية للانتخابات الذي اعتمد في حزيران/يونيه 2020 ومن أجل إنشاء آليات التنسيق في الفترة السابقة للانتخابات. وفي أيلول/سبتمبر 2020، أعيد تنشيط الإطار التشاوري بمرسوم رئاسي لكي يكون منتدى يمكن فيه تبادل المعلومات عن العملية الانتخابية ومناقشتها وتيسير توافق الآراء فيما بين الأحزاب السياسية

والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. وأنشئت اللجنة الاستراتيجية للانتخابات بهدف بناء توافق في الآراء بين المجتمع الدولي والحكومة والسلطة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وفي أعقاب الجهود الدعوية التي بذلتها البعثة والمجتمع الدولي، تولى 11 مفوضاً انتخابياً جديداً من مفوضي السلطة الوطنية للانتخابات مناصبهم في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو ما أدى إلى إعادة تنشيط هذه المؤسسة وتعزيز مصداقيتها في أوساط الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي كانت قد فقدت الثقة في قدرتها على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشاملة للجميع. وساعدت البعثة على وضع استراتيجية اتصالات وحملة للتوعية والتثقيف المدني بشأن الانتخابات، وساعدت في الوقت نفسه وحدة الاتصالات التابعة للسلطة الوطنية للانتخابات على استخدام وسائل الإعلام للوصول إلى جمهور أكبر. وقدمت البعثة أيضاً الدعم الأمني والعملي واللوجستي من أجل إنجاز عملية تسجيل الناخبين.

54 - وأبرز السياق الأمني وأداء قوات الأمن الوطنية أهمية إعادة تركيز الجهود على إصلاح قطاع الأمن، والحوكمة، ومؤشرات الأداء الخاصة بقوات الأمن الوطني. وتؤكد ذلك من خلال تقييم لعملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن أجرتها الهيئة الوطنية المكلفة بتنسيق إصلاح قطاع الأمن. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2021، يسرت البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى زيارتين تفتيشيتين قامت بهما المفتشية العامة للقوات المسلحة الوطنية في بوار وبانغاسو، وهما منطقتان من مناطق الدفاع الثلاث، وكان ذلك يهدف إلى اتخاذ تدابير تصحيحية تعالج ما لوحظ في القوات الوطنية خلال الفترة الانتخابية من أوجه خلل وسوء سلوك. وأسهمت البعثة، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، في بناء قدرات مفتشيات قوات الأمن الوطنية، بسبل منها إنشاء نظام لتبادل المعلومات، وتسجيل جميع حالات سوء السلوك والانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن الوطني المنتشرة على الأرض.

55 - وبالتوازي مع ذلك، ساعدت البعثة وزارة الدفاع في صياغة الخطة الرئيسية للبنية التحتية للقوات المسلحة وفي استعراض خطة الدفاع الوطني، وواصلت في الوقت نفسه تقديم الدعم إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لتمكينها من الانتشار في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة، قدمت البعثة أيضاً دعماً لوجستياً لتسيير دوريات مشتركة مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وحرصت أيضاً على احترام سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في أعقاب ورود تقارير عن احتمال ارتكاب انتهاكات محتملة على يد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وتزايد عدد انتهاكات اتفاق مركز البعثة. وبغية تعزيز الوقاية والمساءلة، قدمت البعثة تقارير فصلية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ونادت إلى فتح تحقيقات فيها ومحاسبة مرتكبيها.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر تنفيذ أنشطة إدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى تأثيراً شديداً بجائحة كوفيد-19، وتدهور الحالة الأمنية قبل الانتخابات وفي أعقابها، وهما أمران عرقلا إمكانية الاضطلاع بمهام ميدانية، كما تأثر تنفيذ تلك الأنشطة باستيلاء السلطات الوطنية بصورة غير قانونية، وفي انتهاك لاتفاق مركز البعثة، على المتفجرات المشتراة في إطار مشروع لدعم قدرات قوات الدفاع الوطني على التخلص من الذخائر المتفجرة. ومع ذلك، واصلت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تشجيع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على تنفيذ أفضل الممارسات في مجال إدارة الأسلحة

والذخائر، وذلك عن طريق توفير التدريب المتخصص والقيام بأنشطة ضمان الجودة والرصد الدقيق لأنشطة إدارة الأسلحة والذخائر.

57 - وواصلت البعثة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، الذي اكتسب زخماً خلال السنتين الماضيتين، على الرغم من الصعوبات المتصلة بعدم امتثال بعض الجماعات المسلحة لمعايير الأهلية للبرنامج. وبدعم من البعثة المتكاملة، أجرت الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج عمليات مختلفة في مجال نزع السلاح والتسريح في بانغي وفي مواقع أخرى تقع في المناطق الشمالية الشرقية والشرقية الوسطى. وأدى تحالف بعض الجماعات المسلحة الموقعة مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وشأن عمليات عسكرية في أعقاب ذلك بقيادة قوات الدفاع الوطني إلى تأخيرات كبيرة في تنفيذ البرنامج، وهو ما استلزم اتخاذ قرارات وتوجيهات استراتيجية واضحة بشأن كيفية المضي قدماً في البرنامج في هذا السياق الجديد.

58 - وتكملت للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعمار إلى الوطن، واصلت البعثة دعم مشاريع الحد من العنف المجتمعي التي توفر حوافز تكافح تجنيد الشباب ذوي النزعات إلى العنف بسهولة من قبل الجماعات المسلحة وتسهم في استقرار المجتمعات المحلية. وفي إطار برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، دعمت البعثة أنشطة التدريب المهني، وبدء الأنشطة المدرة للدخل، وفرص النقد مقابل العمل من خلال مشاريع مجتمعية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء تفشي جائحة كوفيد-19، واصلت البعثة، في إطار المشاريع الجارية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، دعم أنشطة التوعية بالتدابير الوقائية من كوفيد-19؛ وإنتاج الصابون اليدوي المحلي والكمامات المنسوجة يدوياً من قبل المستفيدين، لتوزيعها على الفئات الضعيفة؛ وتركيب محطات لغسل الأيدي في مواقع استراتيجية داخل المجتمعات المستهدفة.

الإنجاز المتوقع 2-1: إحراز تقدم نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وعملية سلام وعملية سياسية شاملتين للجميع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

عدد المبادرات المنجزة للتخفيف من حدة النزاعات في المناطق الرئيسية التي تشهد توتراً طائفياً (2019/2018: 42؛ 2020/2019: 82؛ 2021/2020: 28) أنجز: نُفذت 39 مبادرة مجتمعية للتخفيف من حدة النزاعات وقد ارتفع عدد المبادرات رداً على تدهور البيئة الأمنية الناجم عن العنف الذي وقع قبل الانتخابات وبعدها والذي أثر على السياق الاجتماعي والسياسي

عدد عمليات المصالحة المجتمعية التي تسهم في السلام والاستقرار (2019/2018: 9؛ 2020/2019: 8؛ 2021/2020: 11) أُجري ما مجموعه 8 عمليات مصالحة مجتمعية جديدة ويعزى انخفاض عدد العمليات إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، وتدهور الحالة الأمنية الناجم عن العنف المتصل بالانتخابات، وإبلاء الأولوية لرصد وتعزيز إنجازات اتفاقات السلام المحلية الموقعة في السنوات الماضية

كان هناك ما مجموعه 27 آلية متابعة تعمل بالكامل، ويشمل ذلك آليتين على الصعيد الوطني و 25 آلية على مستوى المحافظات

عدد آليات متابعة اتفاق السلام المفعلة والعاملة في جميع أنحاء الإقليم الوطني (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 36)

ويعزى انخفاض عدد آليات المتابعة النشطة إلى معارضة الحكومة لمشاركة الجماعات المسلحة المرتبطة بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في آليات المتابعة المحلية لاتفاق السلام، وهو ما جعل من المستحيل تفعيل خمس لجان تابعة للمقاطعات المعنية بتنفيذ الاتفاق و 4 لجان أمنية تقنية

عدد مراكز تسجيل الناخبين المتاحة في كافة أنحاء البلد (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 300)

أُنجز: أنشئت 541 3 مركز اقتراع، وشمل ذلك 18 مركزاً في الخارج و 448 5 مركز اقتراع، بما في ذلك 40 مركزاً في الخارج

عدد ما اعتمد ونفذ من أطر انتخابية قانونية ومؤسسية وتنسيقية منقحة متعلقة بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 1؛ 2021/2020: 2)

أُنجز: اعتمد إطاران قانونيان انتخابيان منقحان هما القانون التنظيمي المنقح بشأن السلطة الوطنية للانتخابات والجدول الزمني المنقح للانتخابات

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت أو أعيد تنشيط عدة أطر تنسيقية منها الإطار التشاوري لبناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين، واللجنة الاستراتيجية لتنسيق الدعم الدولي مع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالانتخابات، والإطار التشاوري الثلاثي المستويات المعني بتنسيق الأمن

أُنجز: أدى الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 30 آذار/مارس 2021 وبدأت الدورة البرلمانية لأعضاء الجمعية الوطنية في 3 أيار/مايو 2021 وعلاوة على ذلك، فإن المرشحين والأحزاب السياسية والناخبين الذين سعوا إلى الطعن في العمليات الانتخابية أو في النتائج المؤقتة قدموا طعونهم في غضون المهل المحددة لتقديم الطعون بعد كل انتخابات لكي تستعرضها المحكمة الدستورية بصورة نهائية.

انتخاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء الجمعية الوطنية وتوليهم لمناصبهم بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبت بصورة كاملة في النتائج المطعون في صحتها (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: نعم)

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

إجراء 12 حلقة عمل في 12 مكتباً ميدانياً لصالح 720 مستفيداً دعماً لعمليات السلام المحلية من خلال دعم اللجان المحلية للسلام والمصالحة ولجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات المحلية، وذلك من أجل دعم وتنفيذ عمليات واتفاقات السلام المحلية تمشياً مع اتفاق السلام بهدف تسوية النزاعات ودعم العملية الانتخابية على المستويين المحلي	74	حلقة عمل في 12 مكتباً ميدانياً
مستفيداً، منهم 157 2 امرأة	5 273	مستفيداً، منهم 157 2 امرأة
ويعزى ارتفاع الناتج إلى قرار البعثة الاضطلاع بالتنفيذ المباشر بدلاً من اللجوء إلى شركاء منفذين، وهو ما مكن من زيادة التغطية بتكلفة مخفضة للدورة الواحدة		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

		والإقليمي والدفع قدماً بتولي المجتمع المدني زمام الأمور في مبادرات السلام والحوار والوساطة، في شراكة مع المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين
تنظيم 5 عمليات للسلام المجتمعي لصالح 500 مستفيد من خلال استخدام حملات التوعية، وقوافل السلام، والعصف الفكري، وتعبئة الشباب والنساء، بوساطة لجان السلام والمصالحة المحلية ولجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام والسلطات المحلية، وذلك من أجل تعزيز اتفاقات السلام المحلية البالغ عددها 11 اتفاقاً ومعالجة النزاعات الناشئة المحتملة الجديدة على المستويين المحلي والإقليمي بهدف الحد من العنف المجتمعي، وتيسير حرية الحركة، وتخفيف العنف المتعلق بالانتخابات والترحال، والتحضير للعودة السلمية للمشردين داخلياً واللاجئين	8	عمليات للسلام المجتمعي، من خلال 38 حملة توعية
تنظيم 10 دورات توعية لأعضاء لجان السلام المحلية و/أو الوطنية، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات المعنية بتنفيذ الاتفاق المتعلق بإدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال وحمايتهم في مبادرات السلام واتفاق السلام	4 453	مستفيداً، منهم 1 921 امرأة
تقديم المساعدة يومية إلى السلطة الوطنية للانتخابات من خلال الاشتراك معها في موقع واحد، وعقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية من أجل دعم التحضيرات التقنية، بما في ذلك إصدار قائمة الناخبين النهائية، ورصد وتنفيذ الإطار القانوني والأدلة الإجرائية اللازمين لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع، ودعم الجهود المبذولة لزيادة تمثيل النساء المنتخبات إلى 35 في المائة على الأقل وإدارة الطعون في نتائج الانتخابات أو الاعتراضات عليها	17	دورة للتوعية
تنظيم برنامج تدريبي لما يصل إلى 20 000 موظف من موظفي مراكز الاقتراع وحلقة عمل واحدة في بانغي لتوحيد محتوى التدريب ومنهجية ميسري التدريب	نعم	ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بالتواصل مع المزيد من لجان السلام المحلية في أحياء بانغي لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال
برنامج تدريبي تضمّن تدريب المدربين في بانغي، وتدريب أعضاء الفروع المحلية للسلطة الوطنية للانتخابات، وتدريب موظفي مراكز الاقتراع	1	جرى من خلال تقديم مساعدة يومية إلى السلطة الوطنية للانتخابات، وشمل ذلك تقديم الدعم العملي والوجستي والمساعدة القانونية قبل الانتخابات وأثناءها وفي أعقابها في جميع أنحاء 5 408 مراكز اقتراع في جميع أنحاء البلد. ورغم حدوث تحسينات طفيفة في تمثيل المرأة، مقارنة بالانتخابات السابقة، لم يصل تمثيل المرأة إلى العتبة الدنيا البالغة 35 في المائة
موظفين مدربين يتألفون من 13 884 من موظفي مراكز الاقتراع، و 109 مدربين، و 517 من أعضاء الفروع المحلية للسلطة الانتخابية الوطنية	14 510	برنامج تدريبي تضمّن تدريب المدربين في بانغي، وتدريب أعضاء الفروع المحلية للسلطة الوطنية للانتخابات، وتدريب موظفي مراكز الاقتراع

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض عدد الأفراد المدربين إلى انخفاض عدد مراكز الاقتراع المستخدمة في مختلف جولات الانتخابات التشريعية المتعاقبة الذي أدى إلى انخفاض عدد الموظفين اللازمين، كما يعزى إلى تدهور الحالة الأمنية الذي حد من التنقل لتدريب الموظفين الذين جرى تعيينهم

حلقة عمل لتوحيد المحتوى

1

جرى من خلال تقديم دعم يومي بشأن أنشطة التثقيف المدني إلى السلطة الوطنية للانتخابات على مستوى المقر وعلى مستوى فروعها المحلية

نعم

تقديم المساعدة التقنية والعملية يومياً إلى السلطة الوطنية للانتخابات من جانب الموظفين الميدانيين في المجال الانتخابي في 17 مكتباً ميدانياً بشأن تنفيذ برامج التثقيف المدني وتوعية الناخبين وتدريب موظفي مراكز الاقتراع والتدريب على التخطيط والتوزيع اللوجستيين لبطاقات الناخبين والمواد الانتخابية واسترجاع نتائج الانتخابات

لم تُعقد اجتماعات بسبب إعطاء الحكومة الأولوية للمسائل المتصلة بالعملية الانتخابية والمسائل الأمنية في جميع أنحاء البلد

لا

عقد 10 اجتماعات لدعم وزارة الخارجية في متابعة اجتماعات اللجان المشتركة المعقودة في عام 2019 مع الكاميرون وجمهورية الكونغو، ولتيسير إعادة تفعيل اللجان المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان في الفترة 2021/2020

لم يُقدّم الدعم التقني نظراً لعدم إعادة تنشيط اللجان المشتركة بسبب إعطاء الحكومة الأولوية للمسائل المتصلة بالعملية الانتخابية والمسائل الأمنية في جميع أنحاء البلد

لا

تقديم الدعم التقني أسبوعياً لمتابعة تنفيذ الأحكام والتوصيات المقدمة من اللجان المشتركة على الصعيد الوطني ولجانها الفرعية على الصعيد العابر للحدود

اجتماعات لدعم 3 مبادرات عابرة للحدود على مستوى المقاطعات لمناقشة المسائل العابرة للحدود، بما في ذلك اجتماعات مع تشاد والسودان بشأن الجرائم العابرة للحدود واجتماعات مع السودان بشأن الأمن على الحدود وقت إجراء الانتخابات

9

عقد اجتماعات شهرية لتقديم الدعم المتكامل لأربع مبادرات عابرة للحدود من قِبَل السلطات المحلية بهدف معالجة مسائل الأمن المحلي وحماية المدنيين وغيرهما من المسائل العابرة للحدود المرتبطة بالترحال والاتجار بالأسلحة الصغيرة ونشاط العناصر المسلحة، وذلك في سبيل تطبيع العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة

ويعزى انخفاض الناتج إلى إعطاء الحكومة الأولوية للمسائل المتصلة بالعملية الانتخابية، وتدهور الحالة الأمنية، وتعذر إمكانية الوصول إلى السلطات المحلية من البلدان المجاورة لمناقشة المسائل العابرة للحدود

اجتماعات استشارية

9

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد 6 اجتماعات استشارية مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام واجتماعين نصف سنويين لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الشركاء، وذلك بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام	لا	ويعزى ارتفاع الناتج إلى تزايد التعاون اللازم مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين لتشجيع المصالحة ودعم اتفاق السلام في سياق تدهور الحالة الأمنية لم تُنظَّم اجتماعات نصف سنوية لفريق الدعم الدولي
عقد 9 اجتماعات للجنة التنفيذية للمتابعة أو اجتماعات استراتيجية رفيعة المستوى بشأن عملية السلام الوطنية من أجل كفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة وفي الاجتماعات الشهرية للجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام المدعومة من قبل البعثة بهدف تنسيق التنفيذ العام لاتفاق السلام وتسوية المسائل الإقليمية المثارة من خلال لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام	7	ويعزى عدم عقد الاجتماعات نصف السنوية إلى تفضيل الحكومة لعمليات بديلة يقودها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل إقامة حوار بين الحكومة وأئتلاف الوطنيين من أجل التغيير بهدف إحياء اتفاق السلام اجتماعات للجنة التنفيذية للمتابعة ويعزى انخفاض الناتج إلى إيلاء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الأخرى الموقعة على اتفاق السلام الأولوية للمسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات وإدارة التوترات ذات الصلة
عقد 12 جلسة عن طريق التداول بالفيديو بين اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاق السلام والأمانة التقنية للجنة التنفيذية للمتابعة والولاية في 17 مقاطعة من أجل مناقشة تنفيذ اتفاق السلام في الميدان	2	من الجلسات عن طريق التداول بالفيديو عُقدتا بين وزير الإدارة الإقليمية وشؤون اللامركزية، بصفته رئيسا للجنة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، وأعضاء لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، واللجنة التقنية المعنية بالأمن على مستوى المقاطعات
عقد حلقتي عمل لبناء القدرات بشأن تقنيات الحملات الانتخابية المسؤولة لفائدة الأحزاب السياسية (الانتخابات الرئاسية والتشريعية) وحلقتي عمل لنشر قانون الأحزاب السياسية ومدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية التي تقدّم مرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية	2	من حلقات العمل لبناء القدرات من حلقات العمل عُقدتا، بما في ذلك حلقة عمل بشأن إقرار مدونة قواعد السلوك، وبناء على توصية صادرة من إطار التوافق وسلطات وزارة الإدارة الإقليمية وشؤون اللامركزية، تناولت حلقة العمل الثانية أدوار ومهام الأحزاب السياسية خلال العملية الانتخابية بدلا من نشر قانون الأحزاب السياسية
عقد اجتماع مع الأحزاب السياسية لإقرار ميثاق الأحزاب السياسية بشأن التكافؤ بين الجنسين من أجل دعم مشاركة النساء في السياسة	لا	لم يُعقد الاجتماع نظرا لأن الالتزام بالامتنثال لقانون تكافؤ الجنسين وبتحسين مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية قد أُدرج في مدونة قواعد حسن السلوك المتعلق بالأحزاب السياسية. ومع ذلك، لم يؤيد هذه الوثيقة سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إجراء 6 مبادرات وساطة محلية أو حوار محلي لفائدة 200 مشارك في بؤر التوتر في الميدان، من أجل تعزيز الثقة بين السلطات المحلية والمجتمع المدني والحد من أثر العنف على السكان والتحضير لعملية انتخابية سلمية	72	مبادرة وساطة محلية أو حوار محلي أُجريت في 9 مقاطعات، بمشاركة لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، واللجنة التقنية للمتابعة، ولجان السلام المحلية، والسلطات المحلية، والقيادات النسائية
مشاركا في 9 مقاطعات	1 140	ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بدعم إطلاق مبادرات إضافية للوساطة المحلية أو الحوار المحلي في ضوء تدهور الحالة الأمنية، والمتعلقة كذلك بسد الفجوة الناجمة عن غياب شركاء آخرين وآليات تمويل أخرى تدعم أنشطة مماثلة
عقد 144 اجتماعا على مستوى المقاطعات مع القادة والأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات من أجل تيسير إجراء الانتخابات الوطنية والمحلية في أجواء سلمية والتقيّد بمدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية، من بينها 36 اجتماعاً على الأقل تتمثل في حلقات عمل تركز على مسائل سياسية وتقنية محدّدة	305	اجتماعات على مستوى المقاطعات ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بدعم إجراء الانتخابات الوطنية والمحلية في أجواء سلمية، التي أدت إلى عقد المزيد من الاجتماعات في مقاطعات نانا مامبيري، ونانا - غريبيزي، وكيمو، وأواكا، وكوتو السفلى، وكوتو العليا
إجراء 50 إحاطة بين البعثة ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس وزرائها ووزير الإعلام فيها لتعزيز الحوار مع الحكومة، دعماً لاتفاق السلام وللتنضير للانتخابات	50	اجتماعا عُقد بين القيادة العليا للبعثة والرئيس أو رئيس الوزراء لمناقشة العملية الانتخابية
إجراء 30 بعثات ميدانية وعقد 5 اجتماعات تداول بالفيديو دعماً لتواصل أعضاء البرلمان مع دوائهم الانتخابية ومع السلطات المحلية بشأن اتفاق السلام والانتخابات	لا	لم تُجرَ بعثات ميدانية ولم تُعقد اجتماعات تداول بالفيديو ولم تُجرَ البعثات الميدانية بسبب القيود المفروضة على سفر أعضاء البرلمان بسبب جائحة كوفيد-19 وإيلاء أعضاء البرلمان الأولوية للأنشطة المتصلة بالحملات الانتخابية. ولم تُعقد اجتماعات تداول بالفيديو بسبب الحظر المفروض بسبب جائحة كوفيد-19 على التجمعات الكبيرة للناخبين، الذين كانوا سيُتجمعون، نظراً لانخفاض انتشار الإنترنت في جمهورية أفريقيا الوسطى، للمشاركة في اجتماعات التداول بالفيديو الرامية إلى تمكين أعضاء البرلمان من الاتصال بناخبهم
عقد 16 حلقة عمل لبناء قدرات 480 عضوة من عضوات المنظمات والشبكات النسائية فيما يتعلق بخطة العمل الوطنية	20	حلقة عمل لبناء القدرات
	960	عضوة من عضوات المنظمات والشبكات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	ويعزى ارتفاع الناتج إلى التغييرات التي طرأت على التقسيم الإداري للبلد وأدت إلى زيادة عدد المقاطعات من 16 إلى 20 مقاطعة
الموضوعة مؤخراً بشأن النساء والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن 1325 (2000)) والدور القيادي للمرأة وتوطيد السلام من أجل كفالة مشاركة ومساهمة النساء بفعالية في عمليات السلام على المستوى المحلي	3	إجراءات/مبادرات ذات أولوية نُفذت في 3 مقاطعات (بيراو، وبريا، ونديلي) من خلال عقد حلقتي عمل لبناء القدرات بشأن الوساطة المحلية والأنشطة المدرة للدخل في كل من المقاطعات الثلاث
تولي نساء قيادة 32 إجراء ذا أولوية/مبادرة ذات أولوية ودعم البعثة تلك الإجراءات والمبادرات من أجل مساندة العمليات السلمية والحلول السياسية على المستوى المحلي ومستوى القاعدة الشعبية في 16 مقاطعة	10	ويعزى انخفاض الناتج إلى تدهور الحالة الأمنية الناجم عن أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها، والقيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19، التي حالت دون تمكّن البعثة من الاضطلاع بنفس المبادرات/الإجراءات في المقاطعات السبع عشرة المتبقية
عقد 16 حلقة عمل للتوعية لصالح 320 من أفراد السلطات المحلية و 320 من قادة المجتمعات المحلية، و 580 من قادة وقائدات المنظمات النسائية والشبابية بشأن المشاركة السياسية للمرأة، مع إعداد خطط عمل للتعبة الاجتماعية لصالح مشاركة النساء والشباب في مختلف مراحل العملية الانتخابية في بانغي والأقاليم	1 000	ويعزى انخفاض عدد حلقات العمل إلى اتخاذ قرار يقضي بعقد حلقات عمل أكثر شمولاً تشارك فيها جميع الفئات المستهدفة معاً، بدلاً من عقد حلقات عمل مخصصة لكل مجموعة مستهدفة
تنظيم حملة اتصال استراتيجية تستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل دعم اتفاق السلام وتولي المسؤولية عنه ومن أجل المشاركة في الانتخابات	1 000	من السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية من القادة والقائدات، 700 منهم من النساء والفتيات الصغيرات و 300 من الصبية الصغار
تنظيم حملة اتصال استراتيجية تستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل دعم اتفاق السلام وتولي المسؤولية عنه ومن أجل المشاركة في الانتخابات	1	حملة اتصال استراتيجية تقرير إخباري ومجلة إذاعية على إذاعة Guira FM بشأن طائفة متنوعة من المواضيع مثل العملية الانتخابية ومنع العنف المتصل بالانتخابات
مقالات منشورة على الموقع الشبكي للبعثة	5	رسالة إخبارية
رسالة إخبارية	1	قصة مصورة نُشرت على الإنترنت
صورة نُشرت في إطار "صور اليوم"	25	منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي
منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي	378	

الإنجاز المتوقع 2-2: إحراز تقدم نحو تنفيذ تدابير لإصلاح قطاع الأمن وتحقيق استقراره، بما في ذلك السياسة الأمنية الوطنية واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الخطط القطاعية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطط القطاعية (2019/2018): استراتيجيتان و 6 خطط قطاعية؛ 2020/2019: 4 خطط؛ 2021/2020: إطار معياري واحد لخطة قطاعية)	لم ينفذ أي إطار معياري للخطط القطاعية بسبب تدهور الحالة الأمنية في أعقاب أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها، وكذلك بسبب السياق السياسي الذي اتسم بعملية انتخابية أطول من المتوقع أعقبها جمود طويل ضمن الوزارات في انتظار تعديل الحكومة
عدد المقاتلين السابقين الذين جرى فحص سجلاتهم الشخصية لأغراض ضمهم إلى قوات الدفاع الوطني، نتيجة لتفعيل خطة الإدماج الوطني (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 200)	أنجز: جرى ضم 292 مقاتلاً سابقاً إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بعد فحص أجرته الوحدة المعنية بتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن
ويعزى ارتفاع عدد المقاتلين السابقين الذين تم التحقق من سجلاتهم الشخصية إلى قرار السلطات الوطنية بفحص سجلات المزيد من المقاتلين السابقين	
عدد أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي الذين جرى فحص سجلاتهم الشخصية (2019/2018): 1 461؛ 2020/2019: 2 970؛ 2021/2020: 1 000)	أنجز: جرى فحص سجلات 2 547 مرشحاً، في إطار عملية التجنيد، من أجل دمجهم في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ويعزى ارتفاع عدد المرشحين إلى قرار السلطات الوطنية بطلب فحص السجلات لعدد أكبر من المرشحين
عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المنتشرين في جميع أرجاء الإقليم الوطني (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: 1 064؛ 2021/2020: 1 200)	نشر ما مجموعه 274 عنصراً من عناصر قوات الأمن الداخلي، منهم 36 امرأة، في جميع أنحاء البلد في إطار خطة الانتشار ويعزى انخفاض عدد قوات الأمن الداخلي المنتشرة إلى قرار الحكومة باستخدام النشر المؤقت في المحافظات للقوات التي تنشر عادة في بانغي، وذلك لتأمين الانتخابات بدلاً من استخدام عمليات النشر الدائمة التي تدخل في إطار خطة الانتشار السنوية لقوات الأمن الداخلي
عدد أفراد قوات الدفاع الوطني المنتشرين في جميع أرجاء الإقليم الوطني (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: 1 308؛ 2021/2020: 1 500)	نشر ما مجموعه 2 218 فرداً من قوات الدفاع الوطني حتى 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 ومنذ شن الهجوم العسكري المضاد على قوات ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، لم تزود البعثة بمعلومات عن عدد قوات الدفاع الوطني المنتشرة

22 مرفق تخزين مخصصاً للأسلحة والذخيرة تابعاً لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في اثنتين من مناطق الدفاع، وأنشطة تدريبية شهرية نظرية وعملية لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في هذا الصدد، بما في ذلك تدريب المدربين	لا	لم تنشأ أي مرافق تخزين مخصصة ويعزى عدم وجود ناتج إلى القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19، وتدهور الحالة الأمنية قبل الانتخابات وبعدها، مما قيد إمكانية السفر إلى الميدان، وإلى الاحتجاز غير القانوني لمتفجرات مشتراة في إطار مشروع يهدف لتعزيز قدرات قوات الدفاع الوطني في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة
تقديم مساعدة تقنية شهرية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين وضعتهما اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، بما في ذلك دعم المشاركة في الاجتماع السنوي الدولي لمديري البرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة، وإعداد معايير ووثائق وطنية، والمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة بالموضوع	نعم	دورات تدريبية بشأن إدارة الأسلحة والذخائر نظمت لفائدة 27 فرداً من أجهزة الدفاع الوطني والأمن الداخلي ويعزى انخفاض الناتج إلى تدهور الحالة الأمنية في أعقاب أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها والقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
تدريب واحد لمدربي قوات الدفاع الوطني و 6 دورات/أنشطة تدريبية للوحدات الأمنية المختطة الخاصة بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم	لا	من خلال نشر خبير في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لبناء قدرات أفراد اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، ودعم اللجنة في إعداد الوثائق البرنامجية والاستراتيجية. وقدمت البعثة أيضاً الدعم للجنة في مشاركتها في الاجتماع الدولي الرابع والعشرين لمديري البرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة
دورة تدريبية واحدة لفائدة 42 فرداً من الوحدات الأمنية المختطة الخاصة بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم	1	لم ينظم أي تدريب لمدربي قوات الدفاع الوطني بسبب القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تعليق عدد كبير من أنشطة التدريب، بالإضافة إلى السياق السياسي الذي ركز على التحضير للانتخابات، وتدهور الحالة الأمنية
حلقة عمل	23	دورة تدريبية واحدة لفائدة 42 فرداً من الوحدات الأمنية المختطة الخاصة بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، وإلى كون الوحدات الأمنية المختطة الخاصة لم تعمل بكامل طاقتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد 60 حلقة عمل لفائدة 1 800 فرداً من أفراد قوات الأمن الداخلي، منهم 500 امرأة، لإسداء المشورة التقنية والتوجيه بشأن أنشطة الشرطة الرئيسية فيما يتعلق بالانتخابات مع استخدام المنظورات الجنسانية، بما في ذلك النظام العام والأمن العام في سياق انتخابي، بهدف تجنب الخسائر في الأرواح الناجمة عن العنف الانتخابي	871	فرداً من قوات الأمن الداخلي، منهم 201 امرأة ويعزى انخفاض الناتج إلى الجهود التي تبذلها البعثة لتقادي ازدواجية الجهود من خلال التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أجرى ومول سلسلة من حلقات العمل مماثلة لتلك التي خطت لها البعثة
عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية لإسداء المشور الاستراتيجية وتقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي، لا سيما في سياق العملية الانتخابية، و 4 حلقات عمل لدعم تنفيذ خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني الخاصة بقوات الأمن الداخلي، فضلاً عن تقديم الدعم اليومي لقوات الأمن الداخلي من خلال الاشتراك في المواقع معهم والرصد والتوجيه وإسداء المشورة	31	اجتماعاً مع السلطة الوطنية للانتخابات ويعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية لكفالة النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية وعدة جولات للانتخابات التشريعية في سياق تدهور الحالة الأمنية عُقدت حلقة عمل واحدة
	10	اجتماعات عمل مع قوات الأمن الداخلي وبالإضافة إلى ذلك، اشترك أفراد البعثة في المواقع مع قوات الأمن الداخلي، وقدموا التوجيه والرصد والمشورة بانتظام لنظرائهم بشأن إدماج وأهمية المنظور الجنساني في أنشطتهم اليومية
يعزى انخفاض عدد حلقات العمل إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، وإلى كون خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني الخاصة بقوات الأمن الداخلي قد وضعت في صيغتها النهائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير	1	حلقة عمل لأفراد قيادة قوات الأمن الداخلي حول الرقابة الهرمية وممارسة سلطة الانضباط خلال الانتخابات
تنظيم حلقة عمل لدعم ترويج سياسات الانضباط لقوات الأمن الداخلي، و 4 دورات تدريبية وأنشطة توعية شهرية لدعم جهود مكافحة الرشوة، وأنشطة الرصد والإرشاد والتوجيه اليومية مع المفتشيات المركزية	2	دورتان تدريبيتان
عقد 6 اجتماعات مع الفريق العامل المعني بالتنسيق الدولي لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الوفد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري وشرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و 4 اجتماعات لإصلاح قطاع الأمن دعماً لتنسيق	10	ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وأدى انخفاض عدد حلقات العمل إلى تراجع الوعي والمساءلة في صفوف قوات الأمن الداخلي اجتماعات ويعزى ارتفاع الناتج إلى القيود المفروضة على عدد المشاركين في كل حدث لإتاحة التبادل الاجتماعي الكافي في سياق جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى ارتفاع عدد الاجتماعات

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
المساعدة الدولية وتعبئة الموارد لصالح المبادرات المتعلقة بقطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى	4	اجتماعات لإصلاح قطاع الأمن
تنظيم حلقتي عمل دعماً للجهود الوطنية المتعلقة بقطاع الأمن الرامية إلى تنفيذ الخطط القطاعية المصدّق عليها، بما في ذلك تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق أنشطة التنفيذ، دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن	2	حلقتا عمل لدعم التقييم الذي تجريه هيئة التنسيق الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ودعم وزارة الدفاع في استعراض خطة الدفاع الوطني
عقد 6 اجتماعات تنسيقية و 3 حلقات عمل لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن في تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن	9	اجتماعات تنسيقية بين البعثة والشركاء الوطنيين وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري بشأن دعم المفتشية العامة للقوات المسلحة الوطنية وإنفاذ العدالة العسكرية ويعزى ارتفاع الناتج إلى تعزيز الدعم المقدم إلى المفتشية العامة للقوات المسلحة الوطنية بعد ارتفاع عدد أفراد قوات الدفاع الوطني الذين تخلوا عن مواقعهم في أعقاب الهجوم الذي شنته قوات ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021
	2	حلقتا عمل نظمتا لصياغة الخطة الرئيسية للبنية التحتية للقوات المسلحة
	1	مؤتمر لضباط الجيش لتنفيذ حامية للجيش
عقد 10 اجتماعات مع اللجنة التوجيهية المعنية بالإدماج من أجل تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني بشأن إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وحلقة عمل لتدريب المدربين بشأن تنفيذ المناهج المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	5	اجتماعات
	لا	لم ينفذ أي تدريب للمدربين
	24	اجتماعاً ويعزى ارتفاع الناتج إلى القيود المفروضة على عدد المشاركين في كل حدث لإتاحة التبادل الاجتماعي الكافي في سياق جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى ارتفاع عدد الاجتماعات

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات		اجتماعاً
عقد 15 اجتماعاً مع الجهات المعنية الدولية والوطنية لتنسيق ومآزرة عملية عام 2021 لتجنيد قوات الدفاع على نطاق البلد، بما في ذلك تقديم الدعم الاستراتيجي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومساعدة النظراء الوطنيين في وضع آلية للموارد البشرية والحفاظ عليها من أجل إدارة ومواصلة عمليات التحقق من الأفراد	11	اجتماعاً	ويعزى انخفاض الناتج إلى قرار وزارة الدفاع تعليق عقد الاجتماعات خلال الفترة الانتخابية، وإلى تدهور الحالة الأمنية
عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات الرئيسية المعنية بالأمن بشأن تنفيذ عملية إعادة بسط سلطة الدولة من أجل كفاءة الاتساق في نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	لا	لا	لم تعقد أي اجتماعات بشأن تنفيذ عملية إعادة بسط سلطة الدولة لأن لجنة التنسيق والرصد التابعة للاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة لم تكن تعمل بكامل طاقتها بسبب تحول في الأولوية فيما يتصل بالانتخابات
تنظيم 6 بعثات تقييم مشترك ميدانية لدعم الشركاء الوطنيين في قياس فعالية عمليات نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستدامتها وما شهدته من تحول وتأثيرها على السلام والأمن	2	بعثتان ميدانيتان للتقييم المشترك مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري والمفتشية العامة للقوات المسلحة الوطنية في بوار وبانغاسو	ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية
عقد 20 اجتماعاً مع الأطراف المعنية الدولية والوطنية بشأن تنفيذ خطة وزارة الدفاع المتعلقة بإنشاء البنى التحتية، التي تتضمن تعبئة الموارد وأنشطة التدريب المتخصص والحصول على سندات ملكية قطع الأراضي المخصصة لإنشاء للحاميات	20	اجتماعاً	
عقد 5 اجتماعات وحلقتي عمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين دعماً لتنفيذ استراتيجية قطاعية لإدارة الحدود وأمن التعدين والإشراف على المناجم	5	اجتماعات	
عقد 5 اجتماعات وحلقتي عمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين دعماً لتنفيذ استراتيجية قطاعية لإدارة الحدود وأمن التعدين والإشراف على المناجم	لا	لا	لم تُعقد أي حلقات عمل ويعزى غياب ورش العمل إلى التأخير في تفعيل اللجنة الوطنية المكلفة بإدارة الحدود، التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في 25 كانون الثاني/يناير 2021
تنظيم حملة واحدة في مجال التعبئة المجتمعية وأنشطة إعلامية، بما يشمل إشراك الشركاء الوطنيين وبناء قدراتهم من أجل زيادة فهمهم لعملية إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم لها، فضلاً عن إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي	1	1	حملة واحدة في مجال التعبئة المجتمعية
تنظيم مؤتمر صحفي لتسليط الضوء على التقدم المحرز في عملية إصلاح قطاع الأمن ومساهمة البعثة في العملية	1	1	مؤتمر صحفي لتسليط الضوء على التقدم المحرز في عملية إصلاح قطاع الأمن ومساهمة البعثة في العملية
تقريراً إخبارياً	20	20	تقريراً إخبارياً
مجلات إذاعية	10	10	مجلات إذاعية

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
		5 مقالات نشرت على الموقع الشبكي للبعثة
		39 منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي
		1 صورة في إطار "صورة اليوم" نُشرت على الإنترنت
		وبالإضافة إلى ذلك، عقدت سلسلة من جلسات تبادل المعلومات لتوعية قوات الدفاع الوطني بالمسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن
الإنجاز المتوقع 2-3: إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج		
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	
عدد أفراد الجماعات المسلحة الجدد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية (2019/2018: 261؛ 2020/2019: 1 318؛ 2021/2020: 2 000)		
		جرى نزع سلاح وتسريح ما مجموعه 1 443 من الأفراد المنضمين حديثاً إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك 117 امرأة
		ويعزى انخفاض عدد الأفراد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم إلى حدوث حالات تأخير في العملية، نظراً إلى أن اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية تعيّن عليها إصدار توجيهات جديدة بشأن المقاتلين المنتمين إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير ومعالجة الحالة الأمنية المتدهورة
عدد المستفيدين المباشرين المشاركين في برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية (2019/2018: 6 840؛ 2020/2019: 12 514؛ 2021/2020: 3 500 (30 في المائة منهم نساء))		
		أُنجز: شارك 3 672 مستفيداً، بمن فيهم 1 529 امرأة (41 في المائة)، في المشاريع المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
زيادة في النسبة المئوية للشعور الإيجابي بالأمن في المجتمعات المحلية التي تتخذ فيها برامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية التي أجريت (2019/2018: 10 في المائة؛ 2020/2019: 23 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة)		
		لم تجر الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالشعور بالأمن، التي تستلزم تفاعلاً شخصياً، وذلك بسبب القيود المفروضة على التنقل فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد 12 اجتماعاً مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية، بما في ذلك الجهات المانحة، من أجل تبادل المعلومات والتأزر في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية	39	اجتماعاً عقدت مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى عقد المزيد من الاجتماعات التقنية والتنسيقية للتصدي للتحديات الناشئة التي تعوق النهوض بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، فضلاً عن استئناف الاجتماعات نصف الشهرية لآلية التنسيق بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين، التي علقت أنشطتها سابقاً بسبب جائحة كوفيد-19
تلقي 2 000 مقاتل دعماً في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار في مواقع مستهدفة ضمن الإطار الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام	1 443	مقاتلاً، منهم 115 امرأة ويعزى انخفاض الناتج إلى حدوث حالات تأخير في العملية، نظراً إلى أن اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية تعيّن عليها إصدار توجيهات جديدة بشأن المقاتلين المنتمين إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير ومعالجة الحالة الأمنية المتدهورة
استفادة 3 500 من أفراد المجتمعات المحلية من برامج الحد من العنف المجتمعي (30 في المائة منهم نساء)، من بينهم الشباب المعرضون لخطر التجنيد من قبل الجماعات المسلحة وكذلك العناصر المرتبطة بتلك الجماعات	3 672	مستفيداً، منهم 1 529 امرأة ويعزى ارتفاع الناتج إلى إعادة توجيه برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية نحو أنشطة النقد مقابل العمل والأنشطة الزراعية الرعوية المدرة للدخل بالاعتماد على المواد المتاحة بسهولة أكبر في الأسواق المحلية، مما أتاح تحقيق وفورات في تكاليف النقل
12 زيارة متنقلة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل توعية الجماعات المسلحة بمشاركة الأطفال في العملية والتحقق من وجود أطفال مرشحين للاستفادة من البرنامج الوطني لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم	6	زيارات متنقلة نفذت في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكفالة تقديم قوائم منفصلة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، ومراعاة شواغل الأطفال في هذه العملية ويعزى انخفاض الناتج إلى قرار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، الذي يتولى قيادة القيام بأنشطة متنقلة لنزع السلاح والتسريح، بتنظيم عدد أقل من الجلسات

الناتج المقرر	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
حملة وطنية واحدة في مجال التعبئة المجتمعية و 6 مناسبات إعلامية عامة في المناطق من أجل زيادة فهم المجتمعات المحلية المعنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ودعم تلك المجتمعات المحلية للبرنامجين وتوليها المسؤولية عنهما	1 144 10 18 48 1 7	حملة وطنية واحدة في مجال التعبئة المجتمعية دورة توعية لصالح 672 3 مستفيداً في 6 مواقع (بانغي وبريا وبوار وبوسانغوا وبانغاسو وكاغا - باندورو) مؤتمرات صحفية مجلة إذاعية وتقريراً إخبارياً منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي قصة مصورة نُشرت على الإنترنت صور في إطار "صورة اليوم" تعرض تنفيذ مختلف مهام ولاية البعثة

العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

59 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم الحكومة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومع جهات فاعلة دولية أخرى، في تفعيل آليات العدالة الانتقالية وتقويتها، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، وسيادة القانون. وواصلت البعثة دعم جهود المحكمة الجنائية الخاصة للتغلب على التحديات التي تواجه عملياتها وتعزيز قدرتها على التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها، لتمكين المحكمة من إجراء المحاكمات وفقاً للمعايير الوطنية والدولية. وواصلت البعثة تقديم الدعم لأنشطة التحقيق والقضاء، وتوعية الجمهور والمجتمعات المتضررة والتواصل معهم، وتوفير الأمن لموظفي المحاكم وحماية الضحايا والشهود، والإدارة العامة للمحاكم، ودعم إنشاء وتشغيل نظام المساعدة القانونية.

60 - وأحرز تقدم كبير في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، على الرغم من التأخيرات التي حدثت في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. واكتمل الملاك الوظيفي لجميع أجهزة المحكمة التي باتت تعمل بكامل طاقتها، باستثناء دائرة الاستئناف، التي لم يبت بعد في تعيين من تبقى من القضاة الدوليين المختارين لها. وبحلول 30 حزيران/يونيه 2021، كان لدى المحكمة 10 قضايا قيد التحقيق القضائي الذي تجريه دائرة التحقيق، إلى جانب قضية أخرى مفتوحة في المراحل الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، كان 12 متهماً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بانتظار جلسات محاكمتهم.

61 - وفيما يتعلق بتفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، دعمت البعثة لجنة الاختيار الوطنية التي كلفتها الحكومة بتعيين أعضاء اللجنة. فقد أدى 11 مفوضاً اليمين في 2 تموز/يوليه 2021 بدعم تقني ومالي من البعثة، ومثل ذلك بداية تفعيل ولاية اللجنة وتنفيذها بصورة كاملة. ومثل هذا التطور معلماً هاماً في عملية العدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظراً لأنه أتاح فرصة للتوفيق بين الانقسامات السابقة والتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي بطريقة مجدية للضحايا.

62 - وواصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، بسبل منها العمليات المشتركة مع قوات الأمن الداخلي للقيام باعتقالات محددة الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم لأنشطة التحقيق والأنشطة القضائية التي تضطلع بها المحاكم الوطنية، والاتصال بالجهات الفاعلة في مجال العدالة الرسمية وغير الرسمية والتواصل معها، وإدارة المحاكم بوجه عام، مع توفير الدعم التقني أيضاً للوحدات المتخصصة في الشرطة والدرك المكلفة بإجراء التحقيقات.

63 - وعلى الرغم من جهود الدعوة التي قامت بها البعثة، لم تعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي جلسات محاكمة جنائية لجرائم تزيد عقوبتها على 10 سنوات بسبب وجود أولويات منافسة أخرى لدى الحكومة، وهي جائحة كوفيد-19 والانتخابات وتدهور الحالة الأمنية. وقدمت البعثة الدعم التقني للدورات التحضيرية لجلسات المحاكمة الجنائية التي عقدت في بانغي وبوار. ونظراً لعدم عقد جلسات محاكمات جنائية، لم تجر محاكمة أي قضايا رفعت ضد مرتكبي الجرائم المقترفة بحق حفظة السلام. غير أنه فُتحت خلال الفترة سبعة تحقيقات جديدة. ودعمت البعثة أيضاً السلطة القضائية من خلال القيام بأنشطة بناء القدرات لفائدة كتبة المحاكم والقضاة وأفراد الشرطة القضائية ورؤساء القلم، مع التركيز على مواضيع قانونية مختلفة مثل المسؤولية المهنية والأخلاقيات القانونية. ولتحسين قدرات الشرطة القضائية، نظمت البعثة دورات تدريبية تركز على التعامل مع الأدلة وإدارة القضايا، ولا سيما لأغراض قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وركز تدريب البعثة للحُجّاب بدرجة أكبر على القواعد الإجرائية في إطار قانون جمهورية أفريقيا الوسطى وكيفية تنفيذ قرارات المحاكم على أفضل وجه، بهدف الحد من النفوذ الخارجي والفساد. ودعماً لنظام القضاء العسكري، وفرت البعثة دورات تدريبية ودورات لبناء القدرات لموظفي المحكمتين العسكريتين في بانغي وبوار بشأن تطبيق قواعد القضاء العسكري، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالولاية القضائية والتكامل التي قد تنشأ عند الفصل في الجرائم التي ترتكبها الجهات الفاعلة في أمن الدولة. ونتيجة للدعم التقني واللوجستي المباشر الذي قدمته البعثة، عُقدت في شباط/فبراير 2021 أولى جلسات المحكمة العسكرية منذ اعتماد قانون القضاء العسكري في عام 2017.

64 - ولا يزال غياب الجهات الفاعلة القضائية في بعض مناطق البلد يؤثر على سيادة القانون. وأدى العنف المتصل بالانتخابات إلى انخفاض عدد الجهات الفاعلة القضائية الموجودة في المناطق الواقعة خارج بانغي. وتحسن معدل الانتشار خلال الربع الأخير من العام، حيث واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي لوزارة العدل في نشر القضاة، بما في ذلك دعم البعثات القضائية المؤقتة في المناطق التي لم يوطد فيها الأمن بعد. ولزيادة نشر الجهات الفاعلة القضائية وتوفير البنية التحتية اللازمة لنظام العدالة، بدأ العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أربعة مشاريع لإصلاح المحاكم، وكان لا يزال جارياً حتى نهاية حزيران/يونيه 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد محكمة العدل العليا وخمس محاكم بالتجهيزات خلال العام.

65 - وعلى الرغم من التحديات الأمنية المستمرة، واصلت البعثة دعم نظام السجون في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع الطابع العسكري عن السجون من خلال تقديم الدعم والمشورة التقنيين لوضع الأطر القانونية والإجراءات والسياسات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم من خلال أنشطة بناء القدرات لموظفي السجون المدنيين. وتواصل تنفيذ أنشطة الدعوة من أجل إدماج موظفي السجون المدنيين المدربين حديثاً في الخدمة العامة. ودعمت البعثة أيضاً إصلاح السجون لتحسين أمن السجون وتوفير البنية التحتية الملائمة لنظام سجون كفؤ قائم على احترام الحقوق ومستوفٍ للمعايير الدولية. وقد شهدت مشاريع

الإصلاح هذه بعض حالات التأخير بسبب جائحة كوفيد-19 والوضع الأمني في البلد. وتسببت أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها وفرار أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جعل السجون أكثر عرضة لهجمات الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، مما أدى إلى حوادث هروب من السجون وعطل سير العمل في بعض السجون، وعكس مسار الجهود التي تبذلها البعثة.

66 - وأحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة. غير أن الجهود المبذولة في سبيل تشييد وإصلاح المباني والبنية التحتية الحكومية تأثرت سلباً بالعنف الانتخابي الذي أدى إلى احتلال المباني العامة أو تدميرها. وواصلت البعثة دعم الحكومة في كفاءة توفير الخدمات الإدارية والاجتماعية الحكومية الأساسية الفعالة على الصعيدين المحلي والوطني. وواصلت البعثة الاضطلاع ببناء قدرات موظفي الإدارة المحليين وتدريبهم وتقديم الدعم لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي لنشر الإدارة المدنية، أي الولاة ونوابهم والأمناء العامين، والقضاة والموظفين القضائيين وموظفي السجون، فضلاً عن أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، في جميع أنحاء الإقليم. وعلى الرغم من القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، دعمت البعثة السلطة الوطنية للانتخابات والسلطات الانتخابية في المقاطعات الفرعية والمكاتب الانتخابية الإقليمية في نشر السلطات المحلية الرئيسية وموظفي الخدمة المدنية في المناطق النائية، وتلقي وتخزين المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة. وكان لهذا الدعم أهمية بالغة بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقُدّم هذا الدعم أيضاً في المواقع التي تجري الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى المقاطعات الفرعية التي لم تتمكن من التصويت في الجولة الأولى بسبب الشواغل الأمنية. ونُظمت أيضاً دورات لبناء القدرات ودورات تدريبية للولاة ونوابهم والأمناء العامين بهدف تعزيز قدرات هيكل الدولة اللامركزية على اكتساب المهارات التقنية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها القانونية. وقد أتاحت تلك الدورات التدريبية ودورات بناء القدرات للمستفيدين القيام بأدوار رئيسية في كفاءة التنظيم الناجح لمختلف جولات الانتخابات عن طريق تخفيف المخاطر قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، ورصد الحالة وإمكانية تدهورها، وكفالة مشاركة النساء والشباب في العملية دون قيام الجماعات المسلحة بعرقلة العملية بصورة خطيرة تضر بسيرها. وقد كان لوجود سلطات إقليمية لا مركزية مع المجتمعات المحلية دور في تحقيق الاستقرار في بدء عملية العودة التدريجية لمختلف الخدمات العامة، في ظل الأزمة السائدة، بما يلبي توقعات السكان بخصوص خدمات الدولة. وأسهم نشر السلطات الوطنية وموظفي الخدمة المدنية وبناء قدراتهم كذلك في مساعدة المجتمعات المحلية على تهيئة الظروف والأدوات اللازمة لتعزيز مبادرات الحماية والسلام والمصالحة، واتخاذ تدابير لمنع انتشار كوفيد-19.

67 - وقامت البعثة، إلى جانب سائر الشركاء التقنيين والماليين، بإعطاء الأولوية لدعم لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات والحكومات والمعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ التقدم المحرز في تقديم دعم أقوى للحكومة من خلال لجنة تنسيق الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة في مكتب رئيس الوزراء، وتعزيز وجود السلطات الإقليمية في جميع أنحاء البلد، وتشكيل الأساس لنشر الخدمات القضائية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ظلت هناك صعوبات في التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والبعثة ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات التقنية والمالية الأخرى، نظراً لتفاوت مستوى الالتزام وتحمل المسؤولية بين المؤسسات المكلفة بتنفيذ مختلف عناصر الاستراتيجية الوطنية.

الإنجاز المتوقع 3-1: تعزيز آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وتحسين القدرة على مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تنفذها الشرطة والدرك الوطنيون بالتعاون مع البعثة (2019/2018: 31؛ 2020/2019: 21؛ 2021/2020: 20)	لم تنفذ أي عمليات مشتركة محددة الأهداف ويعزى عدم وجود عمليات مشتركة محددة الأهداف إلى إعطاء الحكومة الأولوية لإجراء انتخابات ناجحة والهجوم المضاد على ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير
عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، القادرة على أداء مهامها والممثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2019/2018: 0؛ 2020/2019: 3؛ 2021/2020: 2)	أنشئت آلية واحدة للعدالة الانتقالية، هي لجنة التحقيق الخاصة، في 4 أيار/مايو 2021 للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في سياق الانتخابات
عدد التحقيقات الأولية التي ينفذها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة وتحال إلى قضاة التحقيق (2019/2018: 4؛ 2020/2019: 7؛ 2021/2020: 7)	ويعزى انخفاض عدد الآليات إلى تأخر الحكومة في إنشاء آليات إضافية للعدالة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم نحو التشغيل الكامل للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وأدى 11 عضواً، من بينهم 5 نساء، اليمين في 2 تموز/يوليه 2021
عدد القضاة ورؤساء القلم العاملين في المحكمة الجنائية الخاصة (2019/2018: 16؛ 2020/2019: 15؛ 2021/2020: 29)	أنجز: أنجز المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة 10 تحقيقات أولية وأحالها إلى قضاة التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، فتح مكتب المدعي العام تحقيقاً أولياً هو الحادي عشر، في أيار/مايو 2021
عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تحقق فيها المحاكم (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 3؛ 2021/2020: 10)	يعمل لدى المحكمة الجنائية الخاصة ما مجموعه 28 من القضاة ورؤساء القلم بعد أن تم نشر 3 قضاة دوليين جدد وأدوا اليمين. وجرى اختيار قاضيين إضافيين، لكنهما لم يوفدا بعد إلى مكان العمل حتى 30 حزيران/يونيه 2021
تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في المستقبل، وحلقتي عمل للخبراء بشأن سير عمل اللجنة، بما في ذلك وضع النظام الداخلي والميزانية، و 5 دورات تدريبية على التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان تُعدّ من أجل موظفي اللجنة، وحلقتي عمل للخبراء لدعم منبر المجتمع المدني ورابطات الضحايا من أجل المساهمة في أعمال اللجنة، و 10 دورات	سجل ما مجموعه 43 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع وُفُتِح التحقيق فيها. بيد أن جلسات المحاكمات الجنائية لم تعقد منذ آذار/مارس 2020 بسبب القيود المفروضة جراء جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، لم تعقد المحاكم حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير أي جلسة للتحقيق في القضايا
النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في المستقبل، وحلقتي عمل للخبراء بشأن سير عمل اللجنة، بما في ذلك وضع النظام الداخلي والميزانية، و 5 دورات تدريبية على التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان تُعدّ من أجل موظفي اللجنة، وحلقتي عمل للخبراء لدعم منبر المجتمع المدني ورابطات الضحايا من أجل المساهمة في أعمال اللجنة، و 10 دورات	10 دورات للتوعية نظمت لدعم الفريق العامل للمجتمع المدني المعني بالعدالة الانتقالية ورابطة الضحايا للترويج لولاية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
	لا لم تنظم أي دورات تدريبية أو حلقات عمل
	وأُجِلَت أنشطة التدريب إلى حين قيام مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بأداء اليمين

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
للتوعية في مجال الترويج لولاية اللجنة وتنفيذها، فضلاً عن صياغة منهجيات البحث عن الحقيقة بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان	لا	أُجلت القضيتان التجريبتان إلى حين قيام مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بأداء اليمين
دعم البعثة قضيتين تجريبتين لآليات البحث عن الحقيقة والمصالحة، للتحقق من صحة المنهجيات، مع مراعاة مبادئ حماية المدنيين	20	عملية تحقق أُدرجت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة المسرحون في عمليات التحقق من سجلات أفراد الجماعات المسلحة قبل تجنيدهم في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
تنظيم حلقتي عمل تشريعتين وحكومتين و 16 نشاطاً للتوعية بشأن أداء الصندوق الاستئماني المنشأ لأغراض التعويضات، بالتعاون مع رابطات الضحايا، من أجل دعم الحكومة في وضع الإطار القانوني لإدارة/حوكمة الصندوق الاستئماني وتكميله	لا	لم تُعقد أي حلقات عمل أو أنشطة للتوعية بسبب التأخير في إنشاء الصندوق الاستئماني للتعويضات، نظراً لتأخر تشغيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. غير أن الحكومة أجرت ونشرت دراسة عن طرائق التعويضات، يتطلبها إنشاء الصندوق الاستئماني لتوجيه أعمال اللجنة
تنظيم حلقتي عمل للخبراء للدعوة إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لحماية الضحايا والشهود ودعم ذلك التنفيذ ووضع سياسة للتحقق تتولى المسؤولية عنها جهات وطنية	لا	لم تنظم أي حلقات عمل للخبراء نظراً لأن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لم تكن تعمل بكامل طاقتها ولم تتمكن من وضع نظامها الداخلي لصياغة إطار للدعم الذي تقدمه البعثة فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود
عقد 12 جلسة إحاطة بشأن آليات وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، تشمل 4 دورات مع مختلف عناصر البعثة وكيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى و 4 جلسات مع قوات الدفاع والأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى و 4 جلسات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دعماً لتعميم مراعاة تلك السياسة	9	جلسات إحاطة تشمل:
	1	جلسة واحدة مع مختلف عناصر البعثة وكيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى
	4	ويعزى انخفاض الناتج إلى تعليق جلسات التدريب التعريفي بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
	4	جلسات لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
	4	جلسات لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
	32	تقيماً فردياً للمخاطر أتاحت التحقق من 1 717 فرداً من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إجراء 100 تقييم فردي للمخاطر لما تقدمه البعثة من دعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى	3	ويعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عدد الطلبات المقدمة من الشركاء الوطنيين التي أجريت على أساسها تقييمات للمخاطر
تنظيم 3 حلقات عمل تدريبية لقضاة المحكمة الجنائية الخاصة وموظفيها، تشمل حلقة عمل تدريبية واحدة بشأن محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة، وحلقة عمل تدريبية واحدة بشأن القانون الجنائي الدولي وحماية الضحايا والشهود، وحلقة عمل تدريبية واحدة بشأن إدارة المحاكم من أجل بناء قدرات موظفي المحكمة	3	حلقات عمل تدريبية
عقد اجتماعات أسبوعية للمشورة والتوجيه مع المحكمة الجنائية الخاصة لتقديم المشورة التقنية، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بحماية الضحايا والشهود في القضايا الجارية من أجل كفالة التنسيق بين المحكمة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وبهدف تطوير العلاقات مع المحاكم الوطنية الأخرى لتعزيز نظام العدالة في جميع أنحاء البلد	12	اجتماعاً لتقديم المشورة لقضاة المحكمة الجنائية الخاصة وموظفيها بشأن الجوانب التقنية لقضاياها، وتقييم احتياجات التدريب وبناء القدرات، وتحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ووزارة العدل ويُعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
عقد اجتماعات أسبوعية مع رئيس قلم المحكمة الجنائية الخاصة لتعزيز خدمات قلم المحكمة، بما في ذلك خدمة دعم دائرتي المحكمة، وخدمة إدارة المعلومات، والخدمات الإدارية، وخدمة دعم الضحايا والدفاع	نعم	من خلال عقد الاجتماعات المنتظمة، وكذلك من خلال منصة Microsoft Teams، لتعزيز خدمات قلم المحكمة
عقد اجتماعات شهرية مع رئيس المحكمة الجنائية الخاصة لتقديم المساعدة في إنشاء آليات المحكمة المعنية بالإدارة والإبلاغ والمراجعة من خلال إنشاء دائرة للمراجعة الخارجية، والاستفادة إلى أقصى درجة من اللجنة التوجيهية الحالية، وإصدار تقارير نصف سنوية عن سير عمل المحكمة	نعم	من خلال عقد الاجتماعات العادية، بما في ذلك الاجتماعات الافتراضية من خلال منصة Microsoft Teams
عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل لاختيار ونشر 5 قضاة دوليين و 9 قضاة وطنيين لدعم تفعيل الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التابعتين للمحكمة الجنائية الخاصة	12	اجتماعاً
نشر قاض دولي واحد إلى الدائرة التمهيدية وأداؤه اليمين	1	
نشر قاض دولي واحد إلى الدائرة الابتدائية وأداؤه اليمين	1	
نشر مدع خاص مساعد دولي وأداؤه اليمين	1	

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
		قاضيان دوليان جرى اختيارهما لدائرة الاستئناف
		قضاة وطنيين جرى تعيينهم
		ويعزى انخفاض عدد القضاة الوطنيين إلى عدم قيام وزارة العدل بتعيين قضاة إضافيين
		اجتماعات
		ويعزى انخفاض الناتج إلى عقد الوزارات المعنية عدداً أقل من اجتماعات إطار التوافق
		عقد اجتماعات تخطيط شهرية مع إطار التوافق التابع للوحدة المختلطة المعنية بالتدخل السريع ومنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، أو وحدة التدخل السريع، والاضطلاع بالتوعية المجتمعية، واستقبال الضحايا وإحالتهم، وتسجيل قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتحقيق فيها وإعداد ملفات القضايا لأغراض المحاكمة؛ وكذلك دعم متابعة الملفات في سلسلة القضاء والدعوة إلى مقاضاة الجناة المشتبه فيهم في المحكمة
		تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة يومياً بشأن التحقيقات القضائية وإدارة مسرح الجريمة، بما في ذلك تنظيم أنشطة توعية لأفراد الاستجابة الأولية في مسرح الجريمة
		كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية
		فرداً من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 64 امرأة
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى اهتمام قوات الأمن الداخلي وإمكانية مشاركتها بعد فترة العنف المتصل بالانتخابات، وإلى استئناف التدريب بمجرد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
		نُفذت أعمال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة يومياً من خلال الاشتراك في المواقع بين أفرقة الشرطة التابعة للبعثة و 56 وحدة من قوات الأمن الداخلي، ولا سيما لتوفير الدعم اللازم للتحقيقات بما يكفل، في جملة أمور، تحسين تولي أفراد قوات الأمن الداخلي المسؤولية عن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في أفريقيا الوسطى ومعارفهم في هذا المجال، واحترام حقوق الأشخاص المحتجزين

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم 4 حلقات عمل تدريبية للوحدات المتخصصة في إطار التحقيقات في الجرائم الخطيرة والمنظمة	6	حلقات عمل تدريبية ويعزى ارتفاع الناتج إلى إمكانية مشاركة قوات الأمن الداخلي بعد فترة العنف المتصل بالانتخابات، وإلى استئناف التدريب بمجرد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم 4 دورات تدريبية وتقديم توجيه يومي لدعم إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للتحقيقات الجنائية (للشرطة والدرك)، بما في ذلك تقديم الدعم لأخصائيي الاستدلال العلمي الجنائي	7	دورات تدريبية حول إدارة مسرح الجريمة لأفراد الاستجابة الأولية وإدارة قواعد بيانات الاستدلال العلمي الجنائي ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى تلبية تزايد الاهتمام وإمكانية المشاركة لدى أفراد قوات الأمن الداخلي في معرفة المواضيع التي يغطيها التدريب
تم تقديم التوجيه اليومي من خلال الاشتراك في المواقع مع شرطة الأمم المتحدة في الوحدات المتخصصة في التحقيق الجنائي التابعة للشرطة والدرك والمتمركزة في بانغي والمحافظات، وتقديم الدعم التقني اليومي لجميع التحقيقات التي تجريها تلك الوحدات	نعم	
إجراء 30 زيارة إلى مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك ومرافق الاحتجاز القضائي لرصد وجود أطفال محتجزين فيما يتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة والدعوة إلى إطلاق سراحهم	39	زيارة ويعزى ارتفاع الناتج إلى تجدد العنف، مما زاد من احتمال توقيف الأطفال واحتجازهم
تنظيم دورتين تدريبيتين بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل لفائدة 50 عنصراً من العناصر الفاعلة القضائية	3	دورات تدريبية عنصراً من العناصر الفاعلة القضائية
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	40	ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	2	حملتان للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية بين سكان أفريقيا الوسطى وتسليط الضوء على دور لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	20	مجلة إذاعية
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	25	تقريراً إخبارياً
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	7	مقالات نشرت على الموقع الشبكي للبعثة
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	1	ألبوم صور على موقع Flickr
تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وتولي زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة	14	منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي

الإنجاز المتوقع 3-2: إحراز تقدم صوب بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد المدربين حديثاً من موظفي السلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والموظفين المدنيين (2019/2018: 2 057؛ 2020/2019: 5 041؛ 2021/2020: 800)	أنجز: تم تدريب 1 892 من رؤساء البلديات ورؤساء الخدمات العامة وحكام المقاطعات وأعضاء المجتمع المدني وموظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم 260 امرأة، على عوامل الكفاءة الإدارية على المستويين المركزي والمحلي، والمسؤوليات والمسائلة، والحكم المحلي، واللامركزية، والعقد الاجتماعي والقبول بين السلطات والمجتمعات المحلية، والأخلاقيات، وإدارة الأداء، وتقديم الخدمات، وجودة الخدمات الإدارية
عدد العناصر الفاعلة القضائية (القضاة ورؤساء القلم) المدربة والموجهة والعاملة (2019/2018: 110؛ 2020/2019: 130؛ 2021/2020: 175)	تم تدريب ما مجموعه 133 عنصراً من العناصر الفاعلة القضائية وتوجيهها، وقد باشرت عملها ويعزى انخفاض عدد العناصر الفاعلة القضائية إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية
عدد العناصر الفاعلة القضائية المنتشرة خارج بانغي (القضاة ورؤساء القلم) (2019/2018: 45؛ 2020/2019: 53؛ 2021/2020: 100)	حتى 30 حزيران/يونيه 2021، نُشر ما مجموعه 47 عنصراً من العناصر الفاعلة القضائية خارج بانغي ويعزى انخفاض عدد العناصر الفاعلة القضائية المنتشرة خارج بانغي إلى تدهور الحالة الأمنية في المناطق الواقعة خارج بانغي في أعقاب الهجوم الذي شنه ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير
العدد السنوي لجلسات المحاكمات الجنائية التي تعقدها محاكم الاستئناف الثلاث (2019/2018: 3؛ 2020/2019: 3؛ 2021/2020: 5)	لم تعقد أي جلسات محاكمات جنائية بسبب القيود المفروضة جراء جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية، مما أعاق قدرة القضاة على إكمال التحقيقات القضائية، ولأن العناصر الفاعلة القضائية الوطنية لم تنظم أو تعقد جلسات خلال الفترة الانتخابية
عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (2019/2018: 33؛ 2020/2019: 46؛ 2021/2020: 100)	لم تتجز أي ملاحقات قضائية تتعلق بجرائم خطيرة بسبب عدم عقد جلسات محاكمات جنائية
عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الذين جرى تعيينهم وفحص سجلاتهم الشخصية وتدريبهم (2019/2018: 116؛ 2020/2019: 136؛ 2021/2020: 336)	جرى فحص السجلات الشخصية لما مجموعه 297 من موظفي السجون المدنيين وتدريبهم. وفي 30 حزيران/يونيه، تخرج 147 متدرباً من تدريبهم العملي، وواصل 150 موظفاً جديداً تدريبهم النظري. وكانت عملية إدماجهم في الخدمات العامة جارية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة (حالات التمرد، والهروب الجماعي، وأعمال الشغب، والهجمات على السجون) التي تشكل تهديداً مباشراً لعمليات السجون والسلامة العامة، لكل 100 محتجز، على مدار السنة (2019/2018: 2,85؛ 2020/2019: 6,5؛ 2021/2020: 5)	لوحظ ما مجموعه 12 حادثاً من حوادث السجون الخطيرة خلال هذه الفترة ويعزى ارتفاع عدد الحوادث إلى وقوع هجمات أو انتشار شائعات عن وقوع هجمات، أعقبها تخلي حراس الأمن عن مراكزهم الأمنية، في السجون في جميع أنحاء البلد

العدد الإجمالي للسجون التي أعيد فتحها وتشغيلها خارج بانغي كان هناك ما مجموعه 7 سجون عاملة خارج بانغي ويعزى انخفاض عدد السجون العاملة خارج بانغي إلى أنه لم يبق هناك سوى 3 سجون عاملة خارج بانغي بسبب أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات وبعدها، والتي تعرضت خلالها 7 سجون لهجمات وأعمال تخريب ونهب. وخلال الفترة، مكن الدعم الذي قدمته البعثة 4 سجون من استئناف عملياتها

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إصلاح أو بناء 3 محاكم وتوفير المعدات لتلك المحاكم	4	مشاريع بدأ تنفيذها من أجل إصلاح المحكمة الابتدائية في كاغا باندورو ونولا وبريا ونديلي، وكان العمل فيها جارياً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
	5	مشاريع بدأ تنفيذها من أجل توفير المعدات للمحكمة الابتدائية في نولا وبريا وبامباري وبوار وسيبوت، وكان العمل فيها جارياً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير
		ويعزى ارتفاع عدد المشاريع إلى إعادة ترتيب أولويات الأنشطة لتلبية الاحتياجات الإضافية فيما يتعلق بعمليات الإصلاح وتوفير المعدات، التي خُددت خلال الفترة
عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل، ودوائر التفتيش القضائي، ولجنة تنسيق تدريب العناصر الفاعلة القضائية و/أو السلطات الوطنية المعنية الأخرى من أجل تخطيط وتنسيق النقل المادي للعناصر الفاعلة في مجال العدالة وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج بانغي	50	اجتماعاً
عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل والسلطات القضائية المختصة لتقديم الدعم اللوجستي والتقني لمحاكم الاستئناف من أجل عقد جلسات المحاكمة الجنائية (2 في بانغي، و 2 في بوار، و 1 في بامباري)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل الفعالية في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وفي مقاضاة مرتكبيها	20	اجتماعاً عقدت لأغراض جلسات المحاكمة الجنائية لمحكمة الاستئناف في بوار ويعزى انخفاض الناتج إلى تعليق الاجتماعات من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أيار/مايو 2021 بسبب تدهور الحالة الأمنية في بوار
	لا	لم تعقد أي اجتماعات لتقديم الدعم من أجل قيام محكمة الاستئناف في بامباري بعقد جلسات المحاكمة الجنائية بسبب عدم نشر العناصر الفاعلة القضائية في المنطقة بسبب تدهور الحالة الأمنية في البلد

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
	2	اجتماعان عقدا في أيلول/سبتمبر 2020 وآذار/مارس 2021 لدعم تنظيم جلسات المحاكمة الجنائية لمحكمة الاستئناف في بانغي ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم تمكن العناصر الفاعلة القضائية الوطنية من تنظيم وعقد جلسات خلال الفترة الانتخابية بسبب تدهور الحالة الأمنية
عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل والسلطات القضائية المختصة لدعم التنفيذ الفعال للخطة الوطنية لتعزيز استقلال القضاء ومساءلة القضاة وإنشاء آليات لتنسيق سياسة الإصلاح الاستراتيجي لقطاع العدل	6	اجتماعات عقدت حتى كانون الأول/ديسمبر 2020 وأنشئ خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير الفريق العامل المواضيعي المعني بخطة العمل المتعلقة باستقلالية العدالة. ومع ذلك، لم تعقد أي اجتماعات لهذا الفريق العامل منذ كانون الأول/ديسمبر 2020 بسبب تعذر مشاركة السلطات الوطنية
تنظيم 3 دورات للتدريب على المهارات الشخصية مدة كل منها ثلاثة أيام لفائدة 20 محامياً من أجل التنفيذ الكامل لقانون المساعدة القانونية، ودورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لبناء قدرات 25 حاجباً من أجل زيادة سبل اللجوء إلى القضاء	لا	لم تنظم أي دورات تدريبية بسبب القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19
	1	دورة تدريبية واحدة لمدة ثلاثة أيام حول الابتكارات في السوابق القضائية، بما في ذلك القواعد الإجرائية المحددة والعامة على السواء وتنفيذ قرارات المحاكم، بهدف الحد من النفوذ الخارجي والفساد
	20	حاجباً
		يعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة على عدد المشاركين في الاجتماعات بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام بشأن قضاء الأحداث لفائدة 25 قاضياً	1	دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام بشأن قضاء الأحداث لفائدة 25 قاضياً
لفائدة 30 من القضاة وأفراد الشرطة القضائية العاملين في محاكم ضمن المقاطعة التي توجد فيها محكمة استئناف بامباري، ودورتين تدريبيتين مدة كل منهما ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضياً بشأن أساليب التحقيق والحفاظ على الأدلة، ودورتين تدريبيتين مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن السلوك والأخلاقيات لفائدة 30 قاضياً، ودورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام بشأن مدونة القضاء العسكري لفائدة 30 قاضياً، وحلقتي عمل تدريبيتين مدة كل منهما خمسة أيام لفائدة 40 قاضياً بشأن مجموعة من المواضيع المتنوعة المتصلة بالعدالة الجنائية، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية	2	دورتان تدريبيتان مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن أساليب التحقيق والحفاظ على الأدلة لفائدة 32 قاضياً
	1	دورة واحدة مدتها ثلاثة أيام بشأن السلوك والأخلاق لفائدة 9 قضاة
		يعزى انخفاض الناتج إلى جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على حجم الاجتماعات
	2	دورتان تدريبيتان مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن مدونة القضاء العسكري لفائدة 39 مشاركاً
		يعزى ارتفاع العدد إلى تفعيل نظام المحاكم العسكرية في شباط/فبراير 2021

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	لا لم تنظم أي حلقات عمل تدريبية مدة كل منها خمسة أيام بشأن مواضيع تتعلق بالعدالة الجنائية، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، وذلك بسبب القيود المفروضة فيما يتعلق بكوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية، فضلاً عن حالات التأخير المتعلقة بوفاة رئيس محكمة العدل العليا
تنظيم دورة مدتها ثلاثة أيام لفائدة أعضاء محكمة العدل العليا التسعة بشأن دور المحكمة وسير عملها، و 5 حلقات عمل للتوعية مدة كل منها يوم واحد بشأن دور محكمة العدل العليا وسير عملها، وتوزيع الوثائق ذات الصلة بالموضوع على 140 عضواً في البرلمان	لا	لم تنظم أي دورات بسبب القيود المفروضة في ظل ارتفاع عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في عام 2021، وحدثت حالات تأخير في الانتخابات البرلمانية، ووفاة رئيس محكمة العدل العليا
تنظيم 3 دورات تدريبية مدة كل منها يومان لفائدة 60 قاضياً بشأن مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الانتخابي، وحلقتي عمل للتوعية لفائدة 40 قاضياً بشأن قانون الانتخابات، وصياغة ونشر دليل للجرائم الانتخابية من أجل بناء قدرات القضاة قبل انتخابات 2020-2021	4	دورات تدريبية مدة كل منها يومان بشأن مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الانتخابي نُظمت لفائدة 68 قاضياً رشحهم وزارة العدل ويعزى ارتفاع الناتج إلى كون وزارة العدل رشت عدد أكبر من القضاة للمشاركة
عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والعناصر الفاعلة القضائية المعنية وحلقة عمل مدتها يومان لدعم إنشاء آليات لحماية الضحايا والشهود أمام المحاكم العادية	لا	لم تنظم أي حلقات عمل للتوعية بسبب القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 وعدم توفر العناصر الفاعلة القضائية التي لم تنشر في مواقعها خارج بانغي وجرى وضع الصيغة النهائية لدليل الجرائم الانتخابية، ووزعت نسخ منه على القضاة والبرلمانيين وسُلمت إلى وزارة العدل في آب/أغسطس 2020 لتوزيعها على القضاة وأفراد الشرطة القضائية والمحامين والبرلمانيين
عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والعناصر الفاعلة القضائية المعنية وحلقة عمل مدتها يومان لدعم إنشاء آليات لحماية الضحايا والشهود أمام المحاكم العادية	لا	لم تعقد أي اجتماعات أو حلقات عمل بسبب تحول أولويات الجهات الفاعلة الوطنية نحو التحضير للانتخابات، بالإضافة إلى نقص الموارد المتاحة على الصعيد الوطني لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بحماية الضحايا والشهود
نظمت دورتان تدريبيتان مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن حماية الضحايا والشهود في بانغي وبوار لفائدة 26 قاضياً لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة الوطنية فيما يتعلق بالإطار القائم لحماية الضحايا والشهود	2	

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع سلطات السجون وتقديم الدعم التقني إلى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاة من أجل دعم عملية فحص السجلات الشخصية لـ 150 موظفاً إضافياً من موظفي السجون المدنيين وتدريبهم في إطار إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون	نعم	جرى عقد اجتماعات أسبوعية وتقديم الدعم التقني موظفاً من موظفي السجون المدنيين جرى تدريبهم، وتخرج منهم 147 موظفاً في حزيران/يونيه 2021
تحسين الأمن وتحسين ظروف الاحتجاز في 4 سجون، يقع ثلاثة منها خارج بانغي (نغاراغا وبامباري وبربراتي وبريا)	3	مشاريع للبنية التحتية بدأ تنفيذها خلال الفترة، شملت تشييد بناء ملحق بسجن نغاراغا المركزي وإصلاح سجن بري وبربراتي. وبالإضافة إلى ذلك، كان مشروع إصلاح سجن بامباري لا يزال قيد الاستعراض وبانتظار الموافقة في نهاية فترة الأداء
		ويعزى التأخير في بدء مشاريع الإصلاح إلى نقص مواد البناء بسبب ما تواجهه سلسلة الإمداد من تحديات ناجمة عن تدهور الحالة الأمنية في البلد
تقديم التوجيه والمشورة يومياً لفائدة 136 من موظفي السجون المدنيين في 12 سجناً، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، وتوجيه ومشورة مكثفين لفائدة 25 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع في سجن نغاراغا المركزي والمبنى الملحق به في معسكر كامب دي رو من خلال الاشتراك في موقع واحد مع موظفي السجون التابعين للبعثة؛ وتوفير التدريب أثناء العمل، وتوفير توجيه ومشورة مكثفين لفائدة 150 متدرباً من موظفي السجون المدنيين لمنع الاضطرابات داخل السجون وتحسين إدارة السجون وفقاً للمعايير الدولية	نعم	تم تقديم التوجيه والمشورة والتدريب أثناء العمل يومياً من خلال الاشتراك في الموقع لفائدة 136 من موظفي السجون المدنيين في 10 سجون وظيفية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، وتقديم توجيه ومشورة مكثفين لفائدة 25 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع في سجن نغاراغا المركزي والمبنى الملحق به في معسكر كامب دي رو سجون، تضم 3 سجون في بانغي وسجناً في كل من بربراتي وباوا وبوار ومبايكي ونولا وبامباري وبانغاسو
	نعم	لا يزال يجري تقديم التوجيه والمشورة المكثفين من خلال الاشتراك في الموقع على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع مع الموظفين الحكوميين المتخصصين في أمن السجون والاستجابة السريعة في سجن نغاراغا المركزي والمبنى الملحق به في معسكر كامب دي رو
	147	موظفاً من موظفي السجون المدنيين

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم 3 حلقات عمل مدة كل منها 3 أيام لفائدة 75 مشاركاً، وجلستين تدريبيتين مدة كل منهما خمسة أيام لفائدة 40 مشاركاً، واجتماعات أسبوعية لتقديم الدعم التقني لموظفي السجون الوطنيين، بالتعاون مع المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، من أجل تعزيز ممارس السجون ووضع الأطر القانونية والإجراءات والسياسات المناسبة للتهوض بتنفيذ استراتيجية نزع الطابع العسكري عن السجون والحد من الفساد داخل نظام السجون	لا	لم تنظم أي حلقات عمل مدة كل منها 3 أيام بسبب القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وبدلاً من ذلك، عقدت دورة تدريبية واحدة بشأن إدارة أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي لفائدة 25 مشاركاً في أيار/مايو 2021
	2	دورتان تدريبيتان بشأن إدارة الميزانية والموارد البشرية لفائدة 40 مشاركاً
	1	دورة تدريبية واحدة على إدارة أمن السجون لموظفي السجون الوطنيين استفاد منها 25 مشاركاً
	نعم	عقدت اجتماعات أسبوعية، على الرغم من بعض حالات التأخير، بسبب الفترة الانتخابية واستمرار القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
إجراء تقييم لمراقبة السلوك البيولوجي لفيروس نقص المناعة البشرية في 3 سجون، وتنظيم حلقة عمل مدتها يومان لفائدة 35 موظفاً من وزارات العدل والصحة والدفاع والمنظمات غير الحكومية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد في السجون، وإعداد مادتين توجيهيتين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتجهيز 5 حجرات تمرير في السجون بأدوات طبية (في بامباري وبربراتي وبوسميلي ومباكي وباوا) في إطار تنفيذ السياسة الصحية الخاصة بالسجون للحد من الحوادث الأمنية المرتبطة بظروف الاحتجاز	لا	لم ينفذ أي تقييم أو أنشطة فيما يتصل بتنفيذ السياسة الصحية الخاصة بالسجون للحد من الحوادث الأمنية المرتبطة بظروف الاحتجاز ولم ينفذ التقييم والأنشطة بسبب تأخر بدء العمل في المشروع. وقد وُضعت وثيقة المشروع لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولم تُعتمد إلا في نيسان/أبريل 2021
تنظيم دورة واحدة مدتها ستة أيام لتدريب المدربين على أساليب التدخل في السجون لفائدة 6 من موظفي السجون المدنيين الوطنيين، ودورة تدريبية أساسية مدتها خمسة أيام بشأن أمن السجون وأساليب التدخل فيها لفائدة 150 من موظفي السجون المدنيين، ودورة تدريبية متخصصة مدتها خمسة عشر يوماً بشأن التدخل السريع لفائدة 36 من موظفي السجون المدنيين، وإجراء 5 عمليات محاكاة في مجال مكافحة الشغب/الحوادث في سجون بانغي	لا	لم تنظم أي أنشطة تدريبية أُرجئت أنشطة التدريب لتجنب مخاطر انتشار كوفيد-19 لأن نوع التدريب يتطلب اتصالاً جسدياً وثيقاً بين المشاركين والمدربين ولا يمكن تنفيذه بما يتماشى مع تدابير الوقاية من كوفيد-19 لم تجر أي عمليات محاكاة في مجال مكافحة الشغب/الحوادث في سجون بانغي. وعُلقَت العمليات بسبب القيود المفروضة جراء جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية ووجود تهديدات أمنية ضد السجنين حيث كان مقرر إجراء العمليات

النواتج المقررة		أُنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
تنفيذ 10 مشاريع إصلاح و/أو تشييد لتحسين البنى التحتية الإدارية الحكومية وإصلاح 10 مراكز للشرطة أو ألوية الدرك، و 4 مشاريع لتوفير البنى التحتية والمعدات لدعم الوحدات المتخصصة التابعة لدوائر الأمن الداخلي، و 3 مشاريع لتوفير البنى التحتية والمعدات لدعم 3 مراكز لشرطة التعيين	5	مشاريع للوحدات الإدارية، بما في ذلك مكاتب لمحفوظات مكتب الموارد البشرية التابع للشرطة الوطنية ومكاتب للإدارة الإقليمية للدرك	
	20	مشروعاً لمراكز الشرطة وألوية الدرك	
		ويعزى انخفاض الناتج فيما يتعلق بالوحدات الإدارية وارتفاع الناتج فيما يتعلق بمراكز الشرطة والدرك إلى إعطاء الأولوية لأنشطة الإصلاح لتمكين الشرطة والدرك من العمل خارج بانغي	
	4	مشاريع للوحدات المتخصصة، بما في ذلك الوحدة التقنية والعلمية للشرطة والخلية العملياتية للدرك	
	5	مشاريع لوحدة مكافحة الغش المسؤولة عن التعيين	
عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية، بما في ذلك اشتراك الأمم المتحدة في المواقع مع شرطة التعيين، لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لأعمال فرض الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في سياق وجود الجماعات المسلحة	لا	لم تعقد أي اجتماعات شهرية	
		ويعزى عدم عقد اجتماعات إلى محدودية إمكانية مشاركة شرطة الأمم المتحدة التي لديها خبرة في مسائل التعيين، وإلى كون شرطة الأمم المتحدة لم تشارك في المواقع إلا مع الوحدات الخاصة لمكافحة الغش في بانغي وبربراتي، حيث أن الوحدات الأخرى لمكافحة الغش في البلد لم تكن تتمتع بعد بالقدرة الاستيعابية التي تتيح لها الاشتراك في الموقع مع شرطة الأمم المتحدة	
		ومع ذلك، قدمت البعثة الدعم لتوفير التجهيزات للوحدات الخاصة لمكافحة الغش في كارنو ونولا وبوار وبوزوم	
الاشتراك في المواقع مع 56 وحدة من وحدات دوائر الأمن الداخلي (في بانغي والمقاطعات) لتقديم المساعدة التقنية من خلال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لدعم تنفيذ المرحلة المتوسطة الأجل من خطة النشر، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل نشر 1 000 من طلاب الشرطة المتخرجين حديثاً	نعم	من خلال الاشتراك في المواقع مع دوائر الأمن الداخلي	
	56	وحدة للأمن الداخلي، تتألف من 32 وحدة في بانغي و 24 وحدة خارج بانغي	
	1 313	طالباً من طلاب الشرطة تخرجوا	
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة عدد الخريجين	

الناتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم 10 حلقات عمل تدريبية بشأن نُهج وأساليب الخبرة المجتمعية بمشاركة 30 مشاركاً من دوائر الأمن الداخلي من المفوضيات والألوية الإقليمية	7	حلقات عمل تدريبية ويُعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19
مشاركاً من قوات الأمن الداخلي، بينهم امرأة واحدة ويعزى ارتفاع الناتج إلى إمكانية مشاركة قوات الأمن الداخلي بعد فترة العنف المتصل بالانتخابات، وإلى استئناف التدريب بمجرد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19	44	
16 مجلس مقاطعة (400 مستفيد) لدعم تولي الجهات المحلية/الإقليمية المسؤولية عن استراتيجية إعادة بسط سلطة الدولة على الصعيد الوطني وتقييم تنفيذها الجاري، وحلقة عمل وطنية واحدة (50 مستفيداً) لتصميم الشراكات والتخطيط المشترك بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021 والشركاء الماليين والتقنيين من أجل زيادة التزامهم تجاه الحكومة المركزية والمؤسسات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة	31	مجلس مقاطعة وبلدية مستفيداً، منهم 206 نساء ويعزى ارتفاع الناتج إلى توسيع نطاق النشاط ليشمل المجالس البلدية بالإضافة إلى مجالس المقاطعات، وقد تسنى ذلك بفضل زيادة عدد الشركاء التقنيين والماليين المشاركين في إعادة بسط سلطة الدولة
2	2	حلقتا عمل وطنيتان لصالح 40 مستفيداً عقدتا بشأن تحسين مشاركة الولاة في التخطيط لنشر الخدمات العامة في المقاطعات الست عشرة، وبشأن تنقيح الآلية المستخدمة لرصد وجود موظفي الخدمة المدنية في مواقعهم
16 بعثة ميدانية/دورة تدريبية ينظمها 48 مراقبي لجنة التنسيق الوطنية بشأن إعادة بسط سلطة الدولة (400 مستفيد)، لتقييم نوعية الخدمات الإدارية التي تقدمها الإدارة الإقليمية (الولاة ونوابهم، ورؤساء البلديات، ورؤساء المناطق) ومعالجة مواطن الضعف الإداري ودعم الجوانب المتعلقة بالأمن والمصالحة في خطط التنمية المحلية التي يقودها فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيون على صعيد المقاطعات الست عشرة	92	بعثة ميدانية/دورة تدريبية نظمها 48 مراقباً من لجنة التنسيق الوطنية في مناطق جديدة بشأن دور ومسؤوليات السلطات المحلية وزعماء القرى ومجالس الأحياء، وأخلاقيات الخدمة العامة والحكم الرشيد. ونُظمت أيضاً دورات تدريبية بشأن عملية تخطيط الميزانية ووضع خطط عمل للبلديات وخطط للتنمية المحلية موظفاً في السلطات المحلية، منهم 493 امرأة
2 578	2	يعزى ارتفاع عدد مجالس المقاطعات والمستفيدين إلى زيادة عدد الشركاء التقنيين والماليين المشاركين في عملية إعادة بسط سلطة الدولة

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
القيام بأنشطة اتصالات استراتيجية فصلية وشهرية من خلال المطبوعات ومنافذ البث الإذاعي لتحسين فهم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوقهم وللعمليات القانونية ومن أجل توعية السكان بالجهود التي تبذلها البعثة والمؤسسات الوطنية سعياً إلى تحسين سير عمل المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون	نعم	من خلال التقارير الإذاعية لزيادة فهم حقوق الإنسان بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وإمكانية لجوئهم إلى القضاء، وكذلك الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تحسين سير عمل المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون الوطنية مجلة أسبوعية
	50	
	6	مقالات منشورة على الموقع الشبكي للبعثة
	1	رسالة إخبارية منشورة على الموقع الشبكي للبعثة
	10	صور في إطار "صورة اليوم"
	1	قصة مصورة عن التعرض من أجل زيادة الوعي بين السكان بالجهود التي تبذلها البعثة
	63	منشوراً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي
	38	حلقة عمل بشأن آليات بديلة لتسوية المنازعات، والعلاقة بين نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي، نظمت لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في نظام العدالة غير الرسمي في إطار الجهود الرامية إلى التوعية بالعمليات القانونية وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء

العنصر 4: الدعم

68 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم عنصر الدعم في البعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالكفاءة والفعالية لقوام فعلي من الأفراد يتألف في المتوسط من 13 520 فرداً نظامياً و 1 585 موظفاً مدنياً، دعماً لولاية البعثة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة.

69 - وشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم في مجالات إدارة الموارد البشرية، والميزانية، والإدارة المالية والإبلاغ، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل البري والجوي، والمرافق والإدارة الهندسية، ورصد ومراقبة توريد وتوصيل حصص الإعاشة والوقود والإمدادات العامة، وتوفير خدمات الأمن لجميع أفراد البعثة.

70 - وفيما يتعلق بالتحسينات التي أدخلت على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة، أقامت البعثة بُرجاً للدعم الذاتي في قاعدتها اللوجستية في بانغي ونشرت غرفاً جديدة للمعدات التقنية المتنقلة ضمن حاويات، وحلا يتضمن خواصم فائقة القدرة على الغرضنة على نطاق البعثة إلى جانب خادم ردايوس لتوسيع نطاق التطور على المدى الطويل في بانغي. وبالإضافة إلى ذلك، وسعت البعثة نطاق تغطية الاتصالات اللاسلكية في المقار القطاعية وعززت نظم جو - أرض من خلال توسيع وبناء أبراج

اتصالات جديدة في المكاتب الميدانية وفي المقار القطاعية. وعلاوة على ذلك، تم تركيب هياكل أساسية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواقع مختلفة في بانغي لدعم الاحتياجات التشغيلية لفرقة العمل المشتركة التابعة للبعثة في بانغي وتنفيذ الولاية الانتخابية. ووسعت البعثة نظام المراقبة في مدينة بانغي من خلال تفعيل الدقة الطويلة والقصيرة المدى لكاميرات الفيديو التحليلية.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهلكت البعثة عدة مشاريع بيئية ونفذتها، ومنها مشاريع الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت البعثة على 21 محرقة لإدارة النفايات الصلبة لفائدة المكاتب الميدانية وواصلت تركيب محارق للنفايات الطبية البيولوجية وأكملت تركيبها في كاغا باندورو وبامباري. وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك الوقود في البعثة، بدأت البعثة تركيب نظام للطاقة الشمسية في القاعدة اللوجستية في بانغي. وواصلت البعثة أيضاً تركيب وحدات تكييف هواء وصمامات ثنائية باعثة للضوء تتسم بالكفاءة. كما نظمت البعثة حملة توعية ودورة تدريبية في مجال البيئة، اشتملت على الاحتفال باليوم العالمي للبيئة لعام 2021 لزيادة وعي موظفي البعثة.

الإنجاز المتوقع 4-1: تقديم خدمات دعم إلى البعثة تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين) (2018/2019: 58 في المائة؛ 2019/2020: 60 في المائة؛ 2020/2021: $90 \leq$ في المائة)	70,6 في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية أساساً إلى عدم نشر وحدة جوية واحدة وطول فترات عدم صلاحية بعض الطائرات للخدمة
متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (2018/2019: 13,2 في المائة؛ 2019/2020: 12,7 في المائة؛ 2020/2021: 13,0 في المائة ± 1 في المائة)	13,0 في المائة
متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2018/2019: 26 في المائة؛ 2019/2020: 28,5 في المائة؛ 2020/2021: $39 \leq$ في المائة)	25,8 في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحات بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة، وكذلك تأخر التحاق الموظفات الفعلي بالعمل في ضوء القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19
متوسط عدد الأيام التي يستغرقها التعيين من قائمة المرشحين المقبولين لانتقاء المرشحين الدوليين (2018/2019: 48؛ 2019/2020: 48؛ 2020/2021: $80 \leq$ يوماً تقويمياً منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بالنسبة للرتب من ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ م-3 إلى خ م-7)	108 أيام يعزى ارتفاع متوسط عدد الأيام إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحين بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة، وكذلك تأخر اختيار الموظفين بسبب جائحة كوفيد-19

متوسط عدد الأيام التي يستغرقها التعيين في وظائف محددة لاختيار المرشحين الدوليين (2018/2019: 130 يوماً تقويمياً؛ 2020/2019: 120؛ 2021/2020: ≤ 100 يوماً تقويمياً منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بالنسبة للرتب من ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ م-3 إلى خ م-7)	218 يوماً يعزى ارتفاع متوسط عدد الأيام إلى استمرار الصعوبات المتعلقة باجتذاب المرشحين بسبب طبيعة ظروف عمل البعثة الشاقة والخطيرة، وكذلك تأخر اختيار الموظفين بسبب جائحة كوفيد-19
درجة التقييم الإجمالية في سجل الإدارة للأداء في مجال الإدارة البيئية (2018/2019: 66؛ 2020/2019: 70؛ 2021/2020: 100)	لا ينطبق تمشيا مع مبادئ الإبلاغ عن التخطيط والأداء في مجال العمل البيئي في الحالات التي يُكتشف فيها مخاطر بيئية جسيمة، تم الإبلاغ عن درجة الأداء البيئي للبعثة للفترة 2021/2020 على أنها غير منطبقة بسبب المخاطر الجسيمة الناجمة عن مياه الصرف التي أُكتشفت في معسكر بومبولو. وتضطلع البعثة بتدابير فورية للتخفيف من مخاطر مياه الصرف عن طريق تركيب خزانات التعفن وخُفِر التشرب ووحدات الاغتسال
النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2018/2019: 92 في المائة؛ 2020/2019: 95 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 95 في المائة)	95 في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 التي أثرت على قدرة البعثة على استدامة وتنفيذ البرامج والأنشطة المتصلة بالسلامة المهنية وإدارة المخاطر
الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2018/2019: 100 في المائة؛ 2020/2019: 80 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)	50 في المائة يعزى انخفاض النسبة المئوية إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 التي أثرت على قدرة البعثة على استدامة وتنفيذ البرامج والأنشطة المتصلة بالسلامة المهنية وإدارة المخاطر
درجة التقييم الإجمالية بحسب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعت الإدارة استناداً إلى 20 مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الأداء (2018/2019: ≤ 744 ؛ 2020/2019: 1 752؛ 2021/2020: $\leq 1 800$)	1 677 يعزى انخفاض درجة التقييم أساساً إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 التي حالت دون إتمام التحقق المادي من المواد المتسلسلة والجرد المادي للمخزونات
الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وحسن توقيت عملية الشراء (2018/2019: لا ينطبق؛ 2020/2019: ≥ 20 في المائة؛ 2021/2020: ≥ 20 في المائة)	8,5 في المائة

النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة 100 في المائة
مستوفية للمعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التقاهم
(2019/2018: 82 في المائة؛ 2020/2019: 95 في المائة؛
2021/2020: 100 في المائة)

امتنال الجهات البائعة لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بحصص 99 في المائة
الإعاشة من حيث إيصالها وجودتها وإدارة مخزونات (2019/2018: 95 في المائة؛ 2020/2019: 99,8 في المائة؛ 2021/2020: 97 في المائة)

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

تحسين الخدمات

لا لم تتم زيادة تغطية الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة نتيجة
للتأخير في تسليم المعدات بسبب القيود المفروضة على الحركة
وإغلاق الحدود بسبب جائحة كوفيد-19

زيادة تغطية الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة في
4 مواقع إقليمية من خلال تنفيذ مشروع متطور طويل الأجل
لتكنولوجيا البيانات المتنقلة عريضة النطاق من أجل تغطية
الفجوة الحالية في البنية التحتية المحلية للاتصالات السلكية
واللاسلكية وتوفير قدرة على الاتصال الإلكتروني مستقرة
ومأمونة ومحسنة

نعم من خلال توسيع الهياكل الأساسية لشبكة الكابلات اللاسلكية
الرباعية التي تعمل بنظام تترا في معسكر فيديل وقاعدة
اللوجستيات لتلبية الطلب الكبير على التغطية اللاسلكية الواسعة
النطاق من أجل تأمين الاتصالات وإيصال خدمات رسائل
الطوارئ والأمن في جميع أنحاء منطقة البعثة

تعزيز النظام اللاسلكي الحالي ذي التردد فائق الارتفاع في
جميع أنحاء منطقة البعثة، من خلال توسيع الهياكل
الأساسية للشبكة في معسكر فيديل وقاعدة اللوجستيات لتلبية
الطلب الكبير على التغطية اللاسلكية الواسعة النطاق من
أجل تأمين الاتصالات وإيصال خدمات رسائل الطوارئ
والأمن في جميع أنحاء منطقة البعثة امتثالاً لمعايير العمل
الأمنية الدنيا

12 من الخواديم الفائقة القدرة على الفرضنة وعالية الأداء نُشرت
بالكامل في بانغي منها خواديم لدعم المراقبة بالفيديو والهياكل
الأساسية للتطور الطويل الأجل من الجيل الرابع في بانغي

نشر خواديم فائقة القدرة على الفرضنة وعالية الأداء في
بانغي وفي 3 مقار قطاعية، و 8 مكاتب إقليمية لتحسين
القدرة التخزينية لخواديم البعثات وأدائها إلى أقصى حد
وتعزيز أمن البيانات

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

28 توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات قامت البعثة
بتنفيذها، في انتظار تأكيد مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تنفذ بعد، على
النحو الذي وافقت عليه الإدارة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
	توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات لا تزال قيد التنفيذ
1	توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات تجاوزتها الأحداث، في انتظار تأكيد مجلس مراجعي الحسابات
13	توصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية تم تنفيذها
47	توصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا تزال قيد التنفيذ

خدمات الطيران

تشغيل وصيانة 17 طائرة (4 طائرات ثابتة الجناحين و 13 طائرة مروحية)	15	طائرة
	5	طائرات ثابتة الجناحين
	10	طائرة مروحية
يعزى انخفاض الناتج الصافي إلى عدم نشر 3 طائرات هليكوبتر هجومية، وقابل ذلك نشر طائرة واحدة ثابتة الجناحين إضافية في آذار/مارس 2021، عقب إعادة تشكيل أسطول البعثة عن طريق الاستعاضة عن طائرة واحدة ثابتة الجناحين بطائرتين أصغر حجماً وأكثر كفاءة		
توفير 11 686 ساعة طيران مقررة (4 686 ساعة من جهات مقدمة لخدمات تجارية و 7 000 ساعة من جهات مقدمة لخدمات عسكرية) لجميع أنواع الخدمات، بما فيها الخدمات المتصلة بالركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي	8 240	ساعة هي مجموع ساعات الطيران
	4 307	ساعات طيران من جهات مقدمة لخدمات تجارية
	3 933	ساعة طيران من جهات مقدمة لخدمات عسكرية
يعزى انخفاض الناتج إلى ما يلي: (أ) عدم نشر 3 طائرات هليكوبتر هجومية؛ (ب) تمديد فترات عدم صلاحية الطائرات الهليكوبتر للخدمة؛ (ج) انخفاض استخدام الطائرتين الثابتي الجناحين بسبب طول فترة الانتظار اللازمة للحصول على قطع الغيار وعدم وجود منظمات صيانة معتمدة في بانغي؛ (د) انخفاض عمليات الطيران نتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19		
الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده 17 طائرة و 50 مطاراً وموقعاً لهبوط الطائرات	15	طائرة
وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر 7 طائرات من بعثات أخرى لدعم الانتخابات، واستخدمت 4 طائرات من اتفاقات استئجار الطيران القياسية		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات		
مطارا وموقعا لهبوط الطائرات يعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عمليات الطيران نتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 عقدت جلسات إحاطة عن بُعد بشأن سلامة الطيران لموظفي الأطقم والبعثة أثناء التدريب التمهيدي			40
خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ			
تقديم خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة فيما يتعلق بميزانية قدرها 948,0 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة			937,7
تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة			نعم
خدمات الموظفين المدنيين			
توفير خدمات الموارد البشرية لقوام مأذون به من الموظفين المدنيين أقصاه 1 631 (749 موظفا دوليا و 616 موظفا وطنيا و 266 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة			1 479
موظفا مدنيا (متوسط القوام) موظفاً دولياً، بما في ذلك 53 موظفا يشغلون وظائف مؤقتة (متوسط القوام)			651
موظفاً وطنياً، بما في ذلك 7 موظفين يشغلون وظائف مؤقتة (متوسط القوام)			576
من متطوعي الأمم المتحدة (متوسط القوام)			252
من فرادى المشاركين في الدورات التدريبية الافتراضية داخل البعثة			1 360
من فرادى المشاركين في الدورات التدريبية خارج البعثة			3
يعزى انخفاض الناتج أساساً إلى عدم تمكن بعض الموظفين من المشاركة في التدريب الافتراضي بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت في بلدهم الأصلي أو بسبب الفارق الزمني الكبير بين بلدهم الأصلي وبنغي			

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
دعم تجهيز 214 6 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 213 طلب سفر خارج منطقة البعثة لغير أغراض التدريب و 141 طلب سفر لأغراض التدريب لموظفين مدنيين	1 177	طلب سفر لغير أغراض التدريب داخل منطقة البعثة يعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى إلغاء العديد من الرحلات لأغراض التدريب
	231	طلب سفر لغير أغراض التدريب خارج منطقة البعثة
	24	طلب سفر لأغراض التدريب
		يعزى انخفاض الناتج إلى الاستعاضة عن التدريب بالحضور الشخصي بالتدريب الافتراضي بسبب جائحة كوفيد-19
خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية		
تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لما مجموعه 112 موقعا من مواقع البعثة في 37 مكانا	116	موقعا
	37	مكانا
تنفيذ 11 مشروعا من مشاريع التشييد وأعمال التجديد والتعديل في 46 موقعا في بانغي و 78 موقعا في المناطق، بما في ذلك أعمال التشييد الرئيسية والثانوية ولخدمة الطائرات ومدجج في بانغي، وتوسيع قاعدة اللوجستيات لاستيعاب مرفق لرعاية الموظفين وورشات للمركبات الخفيفة، وبناء حظائر للطائرات في 4 مواقع، وبناء 50 من مرشحات الشحوم وتجهيزات احتواء الوقود في جميع أنحاء منطقة البعثة، وبناء ساحة مركزية لإدارة النفايات في 4 مواقع في المناطق، وتشديد صهريج خرساني لتخزين المياه الجوفية في موقع واحد، وحفر 12 بئرا في 10 مواقع، وبناء 5 جسور من طراز بيلي، وصيانة وإصلاح 4 مرافق للمطارات في 4 مواقع، وصيانة 11 مطارا و 15 مهيطة للطائرات العمودية في 14 موقعا؛ وإصلاح 450 كيلومترا من الطرق و 15 جسرا وصيانتها	17	مشروعا للتشييد وأعمال التجديد والتعديل في 49 موقعا في بانغي و 80 موقعا في المناطق، بما في ذلك أعمال التشييد الرئيسية والثانوية
		يعزى ارتفاع الناتج إلى أعمال تشييد وتجديد المباني اللازمة للامتثال للمبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في سياق الوقاية من كوفيد-19، والتي شملت تشييد مرافق عزل جاهزة في بانغي، ومرفقين جديدين جاهزين في قطاعي بووار وكاغا باندورو، وتجديد 5 مبان يتكون كل منها من طابقين لتوفير مساحة أكبر للموظفين للسماح بالتباعد البدني في المكاتب، بالإضافة إلى بناء وحدات اغتسال
	4	حظائر طائرات في 4 مواقع (بانغي وكاغا باندورو وبريا وبوار)
	36	مرشحا للشحوم
		يعزى انخفاض الناتج إلى إعطاء الأولوية لبناء المرافق المتصلة بالوقاية من كوفيد-19
	3	ساحات مركزية لإدارة النفايات
		يعزى انخفاض الناتج إلى التأخيرات الناجمة عن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
	لا	تم بناء مخزن المياه الجوفية. وبدلاً من ذلك، قامت البعثة بتركيب 14 خزاناً من الألياف الزجاجية فوق سطح الأرض في مواقع مختلفة (5 خزانات في مبوكو، و 5 خزانات في معسكر فيديل، و 4 خزانات في قاعدة اللوجستيات)، نظراً لسهولة تركيبها وصيانتها، ويمكن نقلها عند الاقتضاء
	10	آبار
	15	جسراً من طراز بيلي
		يعزى ارتفاع الناتج إلى المواقع الإضافية للجسور من طراز بيلي التي تشكل جزءاً حاسماً من طرق الإمداد الرئيسية وطرق الإمداد الثانوية
	4	مرافق للمطارات جرى إصلاحها وصيانتها
	11	مطاراً جرت صيانتها
	15	مهيئاً لطائرات الهليكوبتر جرت صيانتها
	450	كيلومتراً من الطرق جرى إصلاحها وصيانتها
	15	جسراً جرى إصلاحها وصيانتها
	2 200	صندوق ملون لتجميع النفايات وفرزها في 40 موقعا
	8	مرافق لتسميد النفايات العضوية في 8 مواقع
	لا	يعزى انخفاض الناتج إلى عدم تسليم المحارق خلال الفترة نتيجة للقيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19
	251	مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة
	9	مواقع لألواح الطاقة الشمسية
		يعزى ارتفاع الناتج إلى تركيب 3 مواقع إضافية لألواح الطاقة الشمسية لتلبية الاحتياجات التشغيلية
		تركيب 2 200 صندوق ملون لتجميع النفايات وفرزها في 40 موقعا وتشغيل 8 مرافق لتسميد النفايات العضوية في 8 مواقع
		تركيب 20 محرقة نفايات متوسطة الحجم في المناطق؛ ومحرقتين كبيرتين للنفايات في بانغي ومقار القطاعات، و 6 من آلات تمزيق الورق تصلح لجميع الأغراض، و 12 كسارة مصابيح إضاءة
		تشغيل وصيانة 255 مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة و 6 مواقع لألواح الطاقة الشمسية، إضافة إلى خدمات الكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تشغيل وصيانة مرافق لتوفير المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة (47 من آبار المياه/الآبار الضحلة، و 28 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها و 63 محطة لمعالجة مياه الصرف مملوكة للأمم المتحدة)	47 من آبار المياه/الآبار الضحلة 28 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها 63 محطة لمعالجة مياه الصرف مملوكة للأمم المتحدة	
توفير خدمات معالجة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 108 مواقع	108 مواقع	
توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات في 28 موقعا، وصيانة مرافق الإطعام في 6 مواقع	28 موقعا 6 مواقع	
تشغيل وصيانة وحدتين ضمن منظومة جوية غير مأهولة و 3 وحدات لتكنولوجيا المراقبة، في إطار ترتيب متفق عليه مع بلد مساهم بقوات بموجب طلب توريد، لأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة	4 وحدات ضمن منظومة جوية غير مأهولة يُعزى ارتفاع الناتج إلى منظومتين إضافيتين من المنظومات الجوية غير المأهولة طلبتهما البعثة لتعزيز عمليات الاستخبارات والاستطلاع في سياق الحالة الأمنية المتقلبة ودعم عملية الانتخابات	
لا وحدات لتكنولوجيا المراقبة يعزى عدم وجود وحدات لتكنولوجيا المراقبة إلى توقف خدمات الأجهزة الكهربائية البصرية النموذجية الثلاثة التي استعيرت عنها بأجهزة استشعار للمراقبة مملوكة للأمم المتحدة يتولى موظفو البعثة تشغيلها	لا وحدات لتكنولوجيا المراقبة	
خدمات إدارة الوقود		
إدارة توريد وتخزين 31,9 مليون لتر من الوقود (9,8 ملايين لتر للعمليات الجوية، و 6,6 ملايين لتر للنقل البري، و 15,5 مليون لتر للمولدات وغيرها من المرافق)، ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 14 موقعا	29,3 مليون لتر من الوقود إجمالاً 7,1 ملايين لتر للعمليات الجوية 6,7 ملايين لتر للنقل البري 15,5 مليون لتر لمولدات الكهرباء والمرافق الأخرى	
خدمات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية		
توفير ودعم 3 950 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جدا والتردد العالي جدا على موجات الملاحة الجوية، و 1 422 من أجهزة اللاسلكي المتنقل ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جدا والتردد العالي المصممة من أجل المركبات، و 400 من الأجهزة	3 950 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد 1 422 من أجهزة اللاسلكي المتنقل المصممة من أجل المركبات 400 من الأجهزة اللاسلكية القاعدية	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
اللاسلكية القاعدية ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جدا/التردد العالي والتردد العالي جدا على موجات الملاحه الجوية	14 جهاز إرسال إذاعي على موجات التضمين الترددي قيد التشغيل في 14 موقعا (بامباري وبانغاسو وبانغي وبيربراتي وبيراو وبوسانغوا وبوار وبريا وكاغا باندورو ونديلي وأوبو وباوا وسيبوت وبوكارانغا)	تشغيل وصيانة 14 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك 37 وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا، و 22 بروتوكولا لنقل الصوت البشري عبر الإنترنت، و 50 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة وموصلة من نقطة واحدة إلى نقاط متعددة، و 171 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة موصلة من نقطة واحدة إلى نقطة أخرى	10 عمليات لاستديوهات الإنتاج الإذاعي (5 عمليات في بانغي وعملية واحدة في كل من بامباري وبانغاسو وبوار وبريا وكاغا باندورو) 34 محطة طرفية ذات فتحات صغيرة يعزى انخفاض الناتج إلى وجود 3 محطات طرفية لا تعمل 21 بروتوكولا لنقل الصوت البشري عبر الإنترنت يعزى انخفاض الناتج إلى وقف تشغيل موقع واحد في دوالا 50 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة موصلة من نقطة واحدة إلى نقطة أخرى 171 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة وموصلة من نقطة واحدة إلى نقاط متعددة/وحدة تعمل بالموجات الدقيقة	توفير 2 466 من الأجهزة الحاسوبية و 316 طابعة لقوام متوسطه 2 611 مستخدما نهائيا من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافة إلى 1 152 جهازاً حاسوبياً و 234 طابعة لأغراض الاتصال الإلكتروني بين أفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة بها
دعم وصيانة 200 من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة في 75 موقعا	2 466 جهازا حاسوبيا 316 طابعة متعددة الوظائف 2 611 مستخدماً نهائياً من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين 1 152 جهازا حاسوبيا 234 طابعة متعددة الوظائف 202 من الشبكات المحلية يُعزى ارتفاع الناتج إلى شبكة تطور أساسية إضافية طويلة الأجل 80 موقعا	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
يُعزى ارتفاع الناتج إلى 5 مواقع إضافية لشبكات التطور الطويلة الأجل		
إنتاج 4 500 خريطة وتحديث 300 خريطة طبوغرافية ومواضيعية ذات مقاييس مختلفة	1 947 166	خريطة خريطة طبوغرافية ومواضيعية
يعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض طلبات طباعة الخرائط الورقية التي يقدمها العملاء بسبب جائحة كوفيد-19		
دعم وصيانة 60 طائرة رباعية المرواح لعمليات المسح الجوي العالي الاستبانة لـ 20 معسكرا وعمليات المسح على مستوى المدن لمساحات تصل إلى 500 كيلومتر مربع من أجل دعم التخطيط العملياتي، ولأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة	60 20 500	طائرة رباعية المرواح معسكرا (عمليات مسح على مستوى المدن) كيلومتر مربع
دعم وصيانة 22 كاميرا/مستشعرا ذكيا لأغراض المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين	22	كاميرا/مستشعرا ذكيا للمدن
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادة من المستوى الأول في بانغي و 7 مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في بامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وبابوا)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (33 عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الأول المعزز في بوار، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في بانغي، وبريا، وكاغا باندورو)	1 7 33	عيادة مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول في بانغي مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية مملوكة للأمم المتحدة في أوبو وبامباري وبانغاسو وبابوا وبوسانغوا وبربراتي ونديلي عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات
مواصلة تنفيذ ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 4 مرافق طبية مملوكة للوحدات (مستشفى واحد من المستوى الأول المعزز، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني) في منطقة البعثة (بانغي، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو)، و 5 مرافق طبية (4 مرافق من المستوى الثالث ومرق واحد من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة	9 1 3 2	مرافق طبية (منها 4 مستشفيات من المستوى الثالث ومستشفى واحد من المستوى الرابع) و (مستشفى واحد من المستوى الأول المعزز و 3 مستشفيات من المستوى الثاني) من المواقع خارج منطقة عمليات البعثة
خدمات إدارة سلسلة الإمداد		

النواتج المقررة		النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تقديم الدعم في مجالي التخطيط والتزود من أجل اقتناء بضائع وسلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 141,6 مليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة	153,4	مليون دولار	يعزى ارتفاع الناتج إلى اقتناء مرافق جاهزة ومعدات أخرى للإيواء لدعم القوات العسكرية وأفراد الشرطة الإضافيين
استلام ما يصل إلى 3 500 طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة	3 650	طنا من البضائع	يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة تواتر القوافل بسبب الاحتياجات الإضافية لنشر المباني الجاهزة ووحدات الاغتسال والمواد الهندسية ومواد ومعدات الإمداد لتوسيع المخيمات القائمة في القطاعات والمكاتب الميدانية وحركة المعدات المملوكة للوحدات
إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية إضافة إلى المعدات التي تقل قيمتها عن قيمة الحد الأقصى بتكلفة أصلية إجمالية تبلغ 290,8 مليون دولار، وإعداد حساباتها والإبلاغ بها، تماشياً مع السلطة المفوضة	261	مليون دولار	
خدمات الأفراد النظاميين			
توفير خدمات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام أخصائيه 13 730 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (169 مراقباً عسكرياً، و 311 من ضباط الأركان العسكريين، و 11 170 من أفراد الوحدات، و 400 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات	13 520	فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (متوسط القوام)	
	148	مراقباً عسكرياً	
	11 317	فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، منهم 148 من ضباط الأركان	
	366	فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة	
	1 689	فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	106	أفراد مقدمون من الحكومات	
التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبامتثال 40 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة لشروط الاكتفاء الذاتي في 89 موقعا	40	وحدة من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة	
	89	موقعا	
توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه 12 800 فرد من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة	11 317	وحدة عسكرية	
	1 689	فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 13 730 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات	13 520	فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (متوسط القوام)	
	106	أفراد مقدمون من الحكومات	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
دعم تجهيز 225 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 53 طلب	27	طلب سفر لغير أغراض التدريب داخل منطقة البعثة
سفر خارج منطقة البعثة لغير أغراض التدريب و 32 طلب	85	طلب سفر لغير أغراض التدريب خارج منطقة البعثة
سفر لأغراض التدريب	6	طلبات سفر لأغراض التدريب

يعزى انخفاض الناتج فيما يتعلق بطلبات السفر داخل منطقة البعثة وطلبات السفر لأغراض التدريب إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، في حين يعزى ارتفاع الناتج فيما يتعلق بطلبات السفر خارج منطقة البعثة إلى ارتفاع عدد المرافقين الطبيين لعمليات الإجلاء الطبي

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

تشغيل وصيانة 1 106 مركبات مملوكة للأمم المتحدة (721 مركبة ركاب خفيفة، و 184 مركبة لأغراض خاصة، و 9 سيارات إسعاف، و 99 عربة مصفحة، و 93 من المركبات المتخصصة الأخرى ومن المقطورات وملحقات المركبات)، و 3 316 مركبة مملوكة للوحدات، و 12 ورشة ومرفق تصليح، و 20 صنفا من أصناف المعدات اللازمة لدعم المطارات، وتوفير وسائل النقل وخدمات النقل المكونية	1 273	مركبة مملوكة للأمم المتحدة
	713	مركبة ركاب خفيفة
	195	مركبة للأغراض الخاصة
	11	سيارة إسعاف
	98	عربة مصفحة
	244	من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات
	12	حلقة عمل
	3 350	مركبة مملوكة للوحدات

يعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى المعدات المتخصصة لدعم أعمال التوسع الهندسي في المواقع الميدانية وفي مقر البعثة لتلبية احتياجات القوات والأفراد المتزايدين في المخيمات لتلبية الاحتياجات التشغيلية

الأمن

القيام على مدار الساعة بتوفير الحماية للصيقة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين الرفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع موظفي البعثة ومنشأتها	نعم
--	-----

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم 4 دورات تدريبية شهريا لموظفي الأمن بشأن القتال بدون سلاح، والأسلحة النارية، وإجراءات الحماية للصيقة وأساليبها، وأساليب التحقيق، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستمرار في تقديم خدمات الأمن بطريقة احترافية	53 5 6	دورة تدريبية بشأن الأسلحة النارية والسلامة دورات تدريبية بشأن استخدام القوة الأقل فتكا دورات تدريبية لأفراد الحماية للصيقة
تنظيم دورة سنوية للتدريب الأمني لجميع منسقي الأمن في الأقاليم والمناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى على نطاق البعثة	1 2	دورة تدريبية سنوية تدريبان عمليان على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى
تنظيم 6 دورات شهريا لتدريب موظفي البعثة على هُج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية من أجل تقليل أثر التهديدات الأمنية	7	دورات تدريبية لفائدة 116 مشاركاً
تنظيم جلسة إعلامية أسبوعية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة	3	جلسات إحاطة أمنية في الأسبوع للموظفين الجدد وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت كثيرا جلسات إحاطة أمنية مخصصة لكبار الشخصيات وللزوار الرسميين للأمم المتحدة. وبُثت التحذيرات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة. ووضعت للانتخابات خطط طوارئ لخفض أثر المخاطر التي تم تحديدها في تقييمات المخاطر الأمنية القطرية، منها خطط للتعامل مع حوادث الإصابات الجماعية وحوادث الحريق الكبرى
السلوك والانضباط		استمرار تنفيذ استراتيجية ثلاثية المحاور للمنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية، مع التركيز بشدة على اتخاذ تدابير وقائية معززة تشمل تنفيذ إطار معزز لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال استخدام الوحدات العسكرية لنماذج تقييم المخاطر الذاتية، وتحسين تنسيق المساعدة المقدمة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتوسيع نطاق آليات الإبلاغ المجتمعية في جميع أنحاء البلد، وإعادة تدريب بعض أعضاء آليات الإبلاغ المجتمعية في جميع أنحاء البلد، وتدريب موظفي الأمم المتحدة، والاضطلاع بأنشطة التوعية والتواصل مع سكان البلد المضيف
تنفيذ برنامج السلوك والانضباط لجميع أفراد البعثة، من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية واتخاذ الإجراءات التصحيحية	نعم	موظفا (أفراد عسكريون وأفراد شرطة وموظفون مدنيون) جرى تدريبهم على معايير السلوك في الأمم المتحدة، لا سيما الحماية ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 472 دورة تدريبية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
		100 في المائة
	تقديم إحاطة إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومدونة قواعد السلوك للبعثة	
	عملية لتقييم المخاطر في معسكرات الجيش والشرطة، مع تيسير تحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وغيرهما من أوجه سوء السلوك، وتنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر	101
	تشكيل آليات جديدة للشكاوى المجتمعية تضم 93 عضواً، ليصل المجموع في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى 31 آلية بها 887 عضواً، وجميعهم مجهزون ومدربون على الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين ودعم الضحايا في جميع مراحل العملية	3
	أنشطة توعية متنوعة، وصلت إلى 1 386 205 من المستفيدين	206
		100 في المائة
	ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المحالين إلى المساعدة بناء على طلبهم	

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021)

الفئة	الفرق			
	المخصصات (1)	النفقات (2)	المبلغ (3) = (1) - (2)	النسبة المئوية (4) = (3) ÷ (1)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	8 114,7	7 875,9	238,8	2,9
الوحدات العسكرية	397 486,2	387 944,1	9 542,1	2,4
شرطة الأمم المتحدة	19 659,8	17 832,6	1 827,2	9,3
وحدات الشرطة المشكّلة	54 024,7	54 026,5	(1,8)	(0,0)
المجموع الفرعي	479 285,4	467 679,1	11 606,3	2,4
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	154 552,8	150 189,5	4 363,3	2,8
الموظفون الوطنيون	20 166,0	24 442,6	(4 276,6)	(21,2)
متطوعو الأمم المتحدة	20 088,1	15 110,2	4 977,9	24,8
المساعدة المؤقتة العامة	14 377,2	14 348,0	29,2	0,2
الأفراد المقدمون من الحكومات	5 202,9	5 134,6	68,3	1,3
المجموع الفرعي	214 387,0	209 224,9	5 162,1	2,4
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيين	—	—	—	—
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	1 075,6	939,8	135,8	12,6
السفر في مهام رسمية	3 745,9	2 242,9	1 503,0	40,1
المرافق والهياكل الأساسية	68 254,3	94 952,4	(26 698,1)	(39,1)
النقل البري	16 416,5	16 682,6	(266,1)	(1,6)
العمليات الجوية	64 946,9	45 208,5	19 738,4	30,4
العمليات البحرية	500,0	3 374,4	(2 874,4)	(574,9)
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	45 554,8	42 517,9	3 036,9	6,7
الخدمات الطبية	1 803,8	3 312,1	(1 508,3)	(83,6)
المعدات الخاصة	—	—	—	—
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	38 741,5	47 247,8	(8 506,3)	(22,0)
المشاريع السريعة الأثر	3 000,0	2 935,4	64,6	2,2
المجموع الفرعي	244 039,3	259 413,8	(15 374,5)	(6,3)
إجمالي الاحتياجات	937 711,7	936 317,8	1 393,9	0,1

الفئة	الفرق		
	المخصصات	النفقات	المبلغ
	(1)	(2)	(3)=(1)-(2) (4)=(3)÷(1)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 868,3	15 715,1	(846,8) (5,7)
صافي الاحتياجات	922 843,4	920 602,7	2 240,7 0,2
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—
مجموع الاحتياجات	937 711,7	936 317,8	1 393,9 0,1

باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات

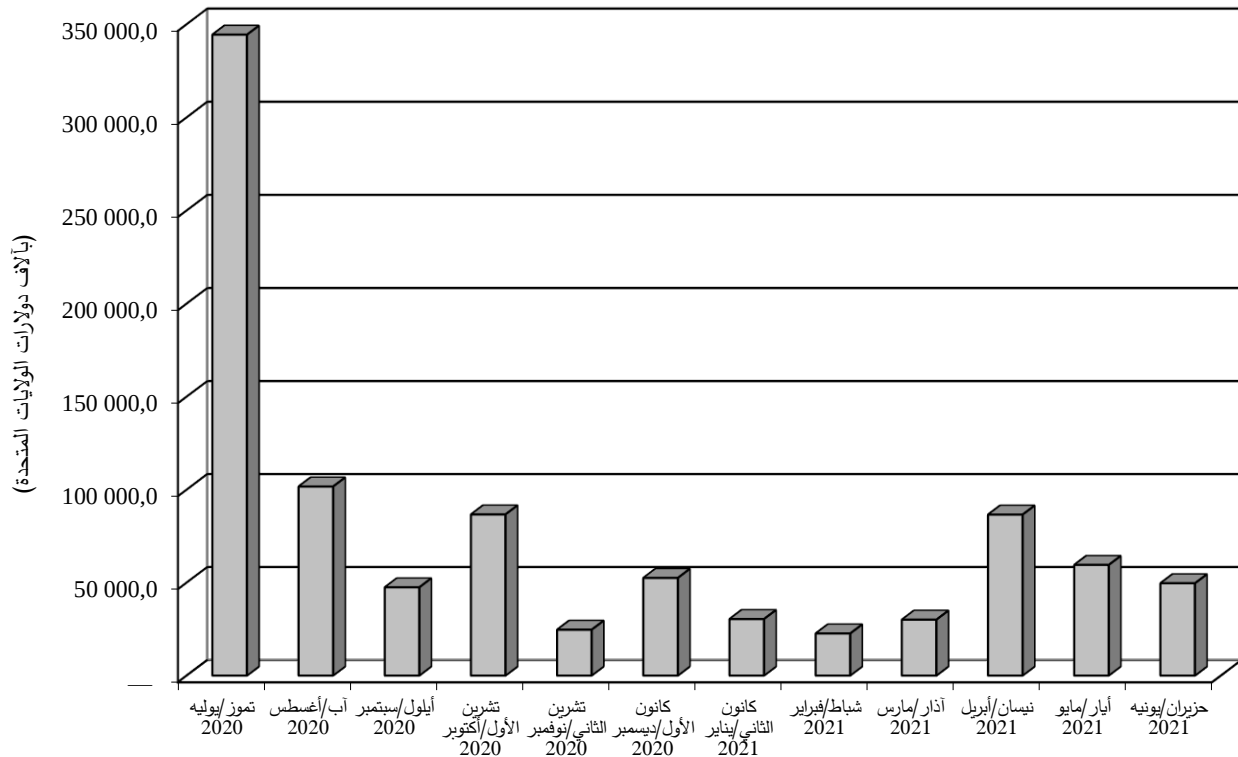
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	المخصصات	
	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	479 285,4	(10 257,0) 469 028,4
ثانيا - الموظفون المدنيون	214 387,0	(5 161,4) 209 225,6
ثالثا - التكاليف التشغيلية	244 039,3	15 418,4 259 457,7
المجموع	937 711,7	— 937 711,7
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع المخصصات	1,6	

72 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقِلَت أموال إلى المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، من المجموعة الثانية، الأفراد المدنيون، والمجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة. وتعزى إعادة توزيع الأموال إلى المجموعة الثالثة أساساً إلى زيادة الاحتياجات من المرافق والهياكل الأساسية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والعمليات البحرية، وذلك بسبب اقتناء مبان جاهزة وتكاليف الشحن ذات الصلة لإيواء الأفراد النظاميين الإضافيين الذي أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021).

73 - وكانت إعادة التوزيع من المجموعة الأولى ممكنة بسبب انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوحدات العسكرية، ويعزى ذلك إلى تأخر نشر المعدات الرئيسية، وعدم نشر وحدة طيران واحدة وقوة للرد السريع، وانخفاض صلاحية المعدات المملوكة للوحدات. وكانت إعادة التوزيع من المجموعة الثانية ممكنة بسبب انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة، ويعزى ذلك إلى انخفاض التكاليف العامة للموظفين وبدلات الأمم المتحدة، على التوالي.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



74 - تُعزى زيادة النفقات في تموز/يوليه 2020 أساساً إلى تسجيل التزامات تتعلق بسداد التكاليف القياسية وتكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات واحتياجات الاكتفاء الذاتي في الفترة 2021/2020 للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الاستثمار	753,2
إيرادات أخرى/متنوعة	274,6
التبرعات النقدية	—
تسويات الفترات السابقة	—
إلغاء التزامات الفترات السابقة	19 143,0
المجموع	20 170,8

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة		
	المعدات الرئيسية		
73 880,1	الوحدات العسكرية		
11 539,1	وحدات الشرطة المشكلة		
85 419,2	المجموع الفرعي		
	الاكتفاء الذاتي		
48 998,1	الوحدات العسكرية		
6 674,1	وحدات الشرطة المشكلة		
55 672,2	المجموع الفرعي		
141 091,4	المجموع		
تاريخ آخر استعراض	التاريخ الفعلي	النسبة المئوية	المعاملات المنطبقة على البعثة
ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة			
1 حزيران/يونيه 2017	1 تموز/يوليه 2017	2,1	معامل الظروف البيئية البالغة القسوة
1 حزيران/يونيه 2017	1 تموز/يوليه 2017	3,8	معامل ظروف التشغيل المكثف
1 حزيران/يونيه 2017	1 تموز/يوليه 2017	5,0	معامل العمل العدائي/التخلي القسري
باء - المعاملات المنطبقة على البلد الأصلي			
		0-5,0	معامل النقل التزايد

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
68 585,7	اتفاق مركز البعثة ^(أ)
68 585,7	المجموع

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعاً - تحليل الفروق⁽²⁾

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
238,8	2,9	المراقبون العسكريون

75 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض بدل الإقامة الفعلي المقرر للبعثة، بسبب ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 12,4 في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 7,5 في المائة، نتيجة للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 التي أخرجت تعيين مراقبين عسكريين. وقيل انخفاض الاحتياجات جزئياً بزيادة في تكاليف السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن، وذلك بسبب ارتفاع مطالبات الاستحقاق الفعلية لشحن المتعلقات الشخصية مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
9 542,1	2,4	الوحدات العسكرية

76 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض المطالبات الفعلية المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، ويعزى ذلك أساساً إلى: '1' التأخر في نشر المعدات الرئيسية، بما في ذلك ناقلات الأفراد المصفحة وغيرها من المركبات، بسبب صعوبات الشراء التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات؛ '2' عدم نشر وحدة طيران واحدة وقوة للرد السريع، فضلاً عن انخفاض صلاحية المعدات المملوكة للوحدات؛ (ب) انخفاض التكاليف الفعلية للسفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن، ويعزى ذلك إلى انخفاض سعر الساعة للرحلات الجوية المستأجرة المنصوص عليه في عقد الإيجار الطويل الأجل الجديد اعتباراً من تموز/يوليه 2020، مقارنة بالأسعار الواردة في العقد السابق المطبقة في الميزانية المعتمدة.

77 - وقيل انخفاض الاحتياجات جزئياً بزيادة في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات بسبب ارتفاع تكاليف الشحن البحري الفعلية نتيجة لارتفاع أسعار السوق العالمية وارتفاع تكاليف الشحن البري بسبب دفع رسوم وقوف السيارات الرسوم لفترة طويلة على الحدود التي أغلقت في إطار التدابير التي فرضتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب تدهور الحالة الأمنية حول طريق الإمداد الرئيسي؛ (ب) تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 1,4 في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 3 في المائة، وذلك بسبب استمرار البعثة في بذل جهودها لتحسين نشر القوات وزيادة فترة الانتشار المتعلقة بالوجود المشترك

(2) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

للوحدات العسكرية المتناوبة في منطقة عمل البعثة طوال فترة الحجر الصحي الإلزامي في سياق جائحة كوفيد-19.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 827,2	9,3	شرطة الأمم المتحدة

78 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض بدل الإقامة في البعثة بسبب ما يلي: (أ) ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 8,5 في المائة مقارنة بالمعدل المدرجة الميزانية البالغ 3 في المائة، نتيجة للتأخيرات في تعيين أفراد الشرطة بسبب القيود المفروضة على السفر في سياق جائحة كوفيد-19؛ (ب) انخفاض متوسط المعدل اليومي الفعلي لبدل الإقامة للبعثة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، وذلك بسبب نشر عدد أكبر من أفراد الشرطة في المناطق التي توفر فيها أماكن إقامة تابعة للأمم المتحدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
4 363,3	2,8	الموظفون الدوليون

79 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف الموظفين العامة الفعلية وانخفاض التكاليف الفعلية لاستحقاقات بدل المخاطر بسبب انخفاض العدد الفعلي للموظفين المؤهلين للحصول على بدلات التنقل، نظراً لمحدودية التنقل الجغرافي لموظفي البعثة، والاستحقاقات أخرى، بما في ذلك الراحة والاستجمام، وإجازة زيارة الوطن، وبدل بالمخاطر، وذلك بسبب تنفيذ ترتيبات العمل المرنة في سياق جائحة كوفيد-19 التي سمحت للموظفين بالعمل عن بعد، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(4 276,6)	(21,2)	الموظفون الوطنيون

80 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف المرتبات بسبب ارتفاع متوسط الرتب/الدرجات في جدول المرتبات لحساب مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة، مقارنة بالرتبة/الدرجة المطبقة في الميزانية المعتمدة؛ و (ب) ارتفاع قيمة فرنك وسط أفريقيا مقابل الدولار، مما أدى إلى متوسط سعر الصرف الفعلي البالغ 551,381 فرنكاً من فرنكات وسط أفريقيا مقابل الدولار، مقارنة بالسعر البالغ 587,512 فرنكاً المطبق في الميزانية المعتمدة. و (ج) انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ 4,2 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 6,5 في المائة نتيجة لجهود التوظيف المستمرة التي تبذلها البعثة فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، وقبول ذلك جزئياً بارتفاع في معدل الشغور الفعلي البالغ 11,3 في المائة للموظفين الوطنيين من

الفئة الفنية مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 8,5 في المائة، وذلك بسبب التحديات المستمرة في اختيار المرشحين المناسبين لهذه الفئة من الموظفين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
4 977,9	24,8	متطوعو الأمم المتحدة

81 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض بدل المعيشة الفعلي المقرر لمتطوعي الأمم المتحدة، ويشمل فرق بدل الرفاه، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية؛ و (ب) انخفاض العدد الفعلي للمتطوعين المؤهلين للحصول على منح الاستقرار، واستحقاقات ما قبل المغادرة والإعادة إلى الوطن، والراحة والاستجمام، نظرا لتنفيذ ترتيبات العمل المرنة في سياق جائحة كوفيد-19 والتي سمحت للموظفين بالعمل عن بعد، وذلك مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
135,8	12,6	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

82 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تأجيل التعاقد مع خبير استشاري لدعم إنشاء إطار لجمع المعلومات الاستخبارية وتجهيزها وتحليلها ونشرها لاتخاذ قرارات مستنيرة وذلك نتيجة للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19؛ و (ب) إلغاء الاستعانة بالخدمات الاستشارية في تصميم أداة للتقييم وإجراء دراسة استقصائية حول التصور الأمني في المناطق التي تنفذ فيها مشاريع للحد من العنف المجتمعي نتيجة للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية، مما أدى أيضا إلى فرض قيود على التنقل في المناطق التي تنفذ فيها المشاريع.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 503,0	40,1	السفر في مهام رسمية

83 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض عدد الرحلات داخل منطقة البعثة مقارنة بعدد الرحلات المدرج في الميزانية، بسبب إلغاء مختلف الرحلات، ومنها الرحلات المقررة للأغراض التالية: '1' دعم العملية الانتخابية في المناطق؛ '2' رصد أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج الحد من العنف المجتمعي؛ '3' توفير التدريب لمؤسسات العدالة والإصلاحات؛ '4' تنسيق ورصد المشاريع السريعة الأثر وغيرها من المشاريع الجارية في الميدان، بسبب تدهور الحالة الأمنية في البلد والقيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19؛ و (ب) انخفاض تكاليف السفر في مهام رسمية بسبب ما يلي: '1' إلغاء بعض الأنشطة التدريبية الخارجية التي تستلزم الحضور الشخصي؛ '2' انخفاض عدد

المشاركين في الدورات التدريبية التي تستلزم الحضور الشخصي؛ '3' الاستعاضة عن أنشطة التدريب التي تستلزم الحضور الشخصي بالتدريب الافتراضي بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة للجائحة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(26 698,1)	(39,1)	المرافق والهياكل الأساسية

84 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتناء المباني الجاهزة ووحدات الاغتسال التي لم يدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة، من أجل ما يلي: '1' إيواء الأفراد الإضافيين من الجيش والشرطة الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)؛ '2' رفع مستوى جميع المعسكرات الحالية للأفراد النظاميين لتوفير أماكن إقامة مناسبة لحفظه السلام من الإناث دعماً لاستراتيجية الأمين العام المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، بما في ذلك ما يتعلق بنشر حفظه السلام الإناث؛ '3' الامتثال للتدابير المقررة في سياق جائحة كوفيد-19؛ (ب) بناء جدار للمحيط الأمني من الخرسانة المسلحة بالفولاذ حول مجمع غرينفيلد لتكملة السياج الشبكي المعدني المحيط الذي شيدته الحكومة في البداية حول المطار، لأنه لم يستوف المواصفات الأمنية للحد من التعدي على ممتلكات الغير والاتصال غير المصرح به مع السكان المحليين، وتعزيز قدرة البعثة على منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل الأفراد النظاميين، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة؛ (ج) تعزيز منظومة جوية تكتيكية غير مأهولة صغيرة قائمة، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ونشر منظومتين إضافيتين من المنظومات الجوية التكتيكية غير المأهولة الصغيرة لتعزيز القدرات، بما في ذلك تحسين حمولة البعثة باستخدام قدرات بصرية عالية الوضوح وقدرات نهاية/ليلية، في تخطيط الاحتياجات التشغيلية وحماية المدنيين وأفراد البعثة في ضوء تدهور الحالة الأمنية، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة؛ (د) شراء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، بما في ذلك خزانات التعفن ومحطات معالجة المياه، لتوفير المياه النظيفة للأفراد النظاميين الإضافيين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(266,1)	(1,6)	النقل البري

85 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى اقتناء مركبات ركاب خفيفة لدعم الأفراد النظاميين الإضافيين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة، نظراً لتوقيت القرار. وقوبلت الزيادة في الاحتياجات بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالوقود والزيت ومواد التشحيم بسبب ما يلي: (أ) انخفاض متوسط التكلفة الفعلية البالغ 1,484 دولار للتر مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 1,713 دولار؛ (ب) الحصول على خصومات السداد الفوري؛

(ج) انخفاض الاستهلاك الفعلي لمواد التشحيم، بسبب انخفاض التحركات نتيجة للقيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19 مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
19 738,4	30,4	العمليات الجوية

86 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض تكاليف عمليات استئجار طائرات هليكوبتر بسبب انخفاض العدد الفعلي لساعات الطيران، مقارنة بالساعات المدرجة في الميزانية، وما ترتب على ذلك من انخفاض الاستهلاك الفعلي البالغ 7,1 ملايين لتر بمتوسط سعر فعلي قدره 1,13 دولار للتر، مقارنة بـ 9,8 ملايين لتر مدرجة في الميزانية بتكلفة قدرها 1,18 دولار للتر الواحد، ونظرا لعدم نشر ثلاث طائرات هليكوبتر هجومية، وعدم صلاحية طائرتين هليكوبتر للخدمة لفترة طويلة، وتأخر نشر ثلاث طائرات هليكوبتر.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(2 874, 4)	(574,9)	العمليات البحرية

87 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى شراء ما يلي: (أ) حاويات بحرية لشحن المباني الجاهزة، ووحدات الاغتيال، ومعدات لمعالجة المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومعدات لنظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية لدعم نشر الأفراد النظاميين الإضافيين الذين أُنْذِر بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)؛ و (ب) حاويات بحرية لنقل السياج الشبكي المطلوب لتأمين مختلف الكيانات داخل مجمع غرينفيلد، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
3 036,9	6,7	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

88 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض التكاليف الفعلية لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات بسبب انخفاض استخدام الخدمات الخلوية، نظرا لزيادة الاعتماد على تطبيقات الإنترنت مثل Microsoft Teams، بسبب ترتيبات العمل المرنة التي سمحت للموظفين بالعمل من منازلهم، وانخفاض استخدام المحطة الطرفية الساتلية المتنقلة بسبب انخفاض العدد الفعلي لموظفي الانتخابات الذين تمركزوا في مواقع لا توجد بها هياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تابعة للأمم المتحدة، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية؛ (ب) انخفاض التكاليف الفعلية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب: '1' عدم شراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المدرجة في الميزانية لدعم الانتخابات، نظرا لوجود مخزون كاف تم الحصول عليه خلال الفترة 2020/2019؛ '2' عدم

شراء وصلات تعمل بالموجات الدقيقة، بسبب تأخر موافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الترددات المطلوبة؛ (ج) انخفاض التكاليف الفعلية لقطع الغيار بسبب: '1' عدم تجديد أحبار الطابعات، بالنظر إلى عدم استبدال الطابعات التي تم شطبها تمشياً مع مبادرة التخضير التي أطلقها الأمين العام؛ '2' وجود مخزون كاف من قطع الغيار التي تم الحصول عليها خلال الفترات السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(1 508,3)	(83,6)	الخدمات الطبية

89 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الخدمات الطبية المتعلقة باختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل لكوفيد-19 للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين القادمين والمغادرين، والمطلوبة إلى أن تنشئ البعثة القدرة الداخلية لإجراء اختبار كوفيد-19، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة؛ (ب) ارتفاع التكاليف الفعلية لشراء المعدات الطبية، ويعزى ذلك أساساً إلى شراء آلات التفاعل البوليميري المتسلسل لإنشاء قدرة داخلية لإجراء اختبارات كوفيد-19 للموظفين والمعدات الطبية الأخرى، بما في ذلك محطة للأوكسجين لتعزيز قدرة وحدة العناية المركزة في ضوء تفاقم جائحة كوفيد-19، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة؛ (ج) ارتفاع تكاليف اللوازم الطبية، التي تعزى إلى اقتناء معدات الحماية الشخصية، ومجموعات الاختبار وغيرها من اللوازم الطبية في إطار التدابير التي اتخذتها البعثة في سياق الجائحة، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(8 506,3)	(22,0)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

90 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) تكاليف الشحن المتعلقة بنقل المباني الجاهزة، ومركبات الركاب الخفيفة، والمعدات الأخرى لدعم الأفراد النظاميين الإضافيين الذين أُنْهَ بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة؛ (ب) ارتفاع التكاليف الفعلية لفرادى الموظفين المتعاقدين بسبب: '1' الرسوم التنظيمية والإدارية الواردة في الاتفاق المبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة، لأن البعثة، في وقت إعداد الميزانية، كانت تتظر في خيار التحول إلى إدارة فرادى الموظفين المتعاقدين مباشرة بدلاً من الاستعانة بالمكتب؛ '2' الاستعانة بعدد أكبر من فرادى الموظفين المتعاقدين المهرة الذين يتقاضون أجوراً أعلى، مقارنة بالمعدلات القياسية المدرجة في الميزانية المعتمدة؛ '3' الاستعانة بالمزيد من فرادى الموظفين المتعاقدين لتقديم خدمات الأمن في غرف مراقبة الأمن المركزية في مختلف المواقع في ما يتعلق بتنفيذ مشروع كاميرا المدينة الذكية ومرافق الحجر الصحي في المطار، دون أن تكون هناك مخصصات لذلك في الميزانية المعتمدة.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

91 - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ 1 393 900 دولار المتعلق بالفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021 البالغة 20 170 800 دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (753 200 دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (274 600 دولار)، ومن إلغاء التزامات من الفترة السابقة (19 143 000 دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قرارها 298/75

(القرار 298/75)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلبية الطلب

واصلت البعثة تنفيذ سلسلة من التدابير لحماية موظفي الأمم المتحدة والحد من انتشار كوفيد-19 في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشكلت البعثة لجنة رفيعة المستوى ضمت ممثلين عن كل من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة، لتنسيق وتنفيذ برنامج التطعيم لجميع الموظفين المؤهلين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال هذه الفترة، تم تطعيم غالبية الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين في البعثة. وشمل برنامج التطعيم أيضا موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الموظفين الدوليين غير الحكوميين المؤهلين. وعقب إطلاق برنامج الأمم المتحدة للتطعيم ضد كوفيد-19، انخفض عدد الحالات الإيجابية للإصابة بكوفيد-19 في أوساط الأمم المتحدة انخفاضاً كبيراً.

حافظت البعثة على علاقات عمل وثيقة مع الحكومة والشركاء، مما يكفل اتباع نهج يشمل الأمم المتحدة بأكملها في التصدي لجائحة كوفيد-19. وقدمت البعثة ووكالات الأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني الدعم في مجالي النظافة الصحية والطبية، من خلال توزيع المياه ومنتجات غسل اليدين، وإصلاح المرافق الصحية، وإنشاء مراكز عزل ومواقع للعلاج. كما دعمت البعثة الحكومة في فحص المسافرين في مطار بانغي وفي تعزيز الرقابة على نقاط العبور الحدودية الرئيسية، وقامت أيضا في الوقت نفسه بالتبرع بمجموعات الاختبار ودعم المجتمعات المحلية في إنتاج أقنعة محلية. ودعمت البعثة أيضا حملات التوعية الوطنية لنشر أفضل الممارسات بشأن تدابير الحماية والجهود الرامية إلى الدعوة إلى التطعيم ضد كوفيد-19 من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتطعيم. واستنادا إلى الدروس المستفادة من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، واصلت البعثة تنفيذ سلسلة من التدابير والإجراءات الرامية إلى التخفيف من أثر الجائحة على البعثة والبلد المضيف، وحماية موظفي الأمم المتحدة وضمان استمرارية تصريف الأعمال. وفي مواجهة زيادة عدد الحالات بين الموظفين المدنيين في نيسان/أبريل 2021، اتخذت البعثة سلسلة من التدابير الإضافية لحماية الموظفين، منها تناوب الموظفين العاملين فعليا في المكاتب التي لا يتسنى فيها للموظفين تنفيذ التباعد البدني وتوجيه طلب للموظفين الذي يؤدون مهام غير أساسية بالعمل عن بعد داخل

تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الخطر الذي ما فتئ يتهدد الأرواح والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأهمية ضمان سلامة وأمن وصحة أفراد حفظ السلام بسبل منها استخدام لقاحات مأمونة وفعالة للأفراد المدنيين والنظاميين، والحفاظ على استمرار إنجاز المهام، بما فيها حماية المدنيين، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر تسبب أنشطة البعثة في نقشي هذا الفيروس، ومساعدة السلطات الوطنية على تصديها لجائحة كوفيد-19، بناء على طلبها، عند الاقتضاء وفي حدود الولايات الموكلة إليها، بالتعاون مع المنسق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد (الفقرة 13)

تلاحظ التدابير المعتمدة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام، بما فيها تدابير تيسير الاستمرار في تنفيذ ولايات البعثة مع ضمان صحة وسلامة أفراد حفظ السلام والمجتمعات المحلية في البلد المضيف، وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن أثر الجائحة، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والكيفية التي حسنت بها البعثة تأهبها وقدرتها على الصمود، وكيف تعاونت مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للجائحة في سياق التقرير المقبل عن أداء البعثة ومشروع ميزانيتها (الفقرة 14)

بانغي وإعادة فرض الحظر على تناول الطعام في المطاعم. وفي حين أن تدابير التباعد الاجتماعي أثرت على قدرة البعثة على التنسيق الوثيق مع النظراء الوطنيين وأدت إلى بعض التحديات، فإن الأنشطة الأساسية الصادر بها تكليف لا تزال تنفذ دون مشكلات رئيسية.

واصلت البعثة طوال الفترة المشمولة بالتقرير العمل عن كثب مع المقرر وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاء آخرين من خلال فريق متكامل شامل يتألف من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وقدم الفريق المتكامل الدعم إلى الحكومة في تتبع انتشار الفيروس وتنفيذ تدابير للحد من انتشار الفيروس ودعم التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة. ونظم الفريق المتكامل اجتماعات منتظمة مفتوحة واجتماعات محددة مع الموظفين الوطنيين من أجل ما يلي: (أ) إطلاع الموظفين على حالة الجائحة في البلد، وعلى التطورات على الصعيدين العالمي والوطني، وعلى التدابير الداخلية المتخذة للتخفيف من انتشار الفيروس وحماية الموظفين؛ (ب) تشجيع تطعيم الموظفين؛ (ج) معالجة الاستفسارات الطبية والإدارية للموظفين. وفي سياق تنفيذ استجابة تكيفية وقائمة على الأدلة للتصدي للفيروس، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري اتخاذ تدابير وقائية لحماية صحة وسلامة موظفي الأمم المتحدة والسكان، مع ضمان استمرار تنفيذ الولاية والأنشطة الأساسية.

وترد معلومات إضافية عن استجابة البعثة في سياق أثر جائحة كوفيد-19، في الفقرات 26 إلى 28 من هذا التقرير.

طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تعزيز نظم الرصد والتقييم للبرامج، والإبلاغ المالي، وواصلت النهوض بالنظام الشامل لتقييم الأداء. علاوة على ذلك، دعم الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد الرقابة على نفقات التمويل البرنامجي وأثره.

وترد معلومات إضافية عن الأنشطة البرنامجية للبعثة في الفقرات 26 إلى 30 من هذا التقرير.

تلاحظ بقلق أثر جائحة كوفيد-19 في الأجلين المتوسط والطويل على البلدان والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي تشهد نزاعات، وتزداد أهمية أن تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما كان ذلك مناسباً وفي حدود ولايات كل منها، بالتنسيق مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى للنهوض بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وخاصة منها الواقعة في أفريقيا (الفقرة 15)

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثة المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، انسجاماً مع التوجيهات ذات الصلة بهذا الموضوع وفي ظل مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية التي اضطلعت بها البعثة، تشمل إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة، وارتباطها بالولايات، والكيانات المنفذة، واضطلاع البعثة بالرقابة اللازمة (الفقرة 22)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

تشدد أيضا على أهمية الأداء العام للميزانية في عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين الرقابة على أنشطة بعثات عمليات حفظ السلام، وأن ينفذ توصيات هيئات الرقابة المعنية، وأن يتقاضى في هذا الصدد أوجه قصور الإدارة وما يتصل بها من خسارات اقتصادية بهدف كفالة الامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية، مع إيلاء العناية الواجبة لتوجيهات الجمعية العامة وتوصياتها، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقارير الأداء (الفقرة 37)

وحتى 30 حزيران/يونيه 2021، كانت البعثة قد نفذت ما عدده 28 توصية من أصل 62 توصية أصدرها مجلس مراجعي الحسابات، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة، ويجري تنفيذ 34 توصية.

وحتى 30 حزيران/يونيه 2021، كانت البعثة قد نفذت ما عدده 30 توصية من أصل 76 توصية أصدرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويجري تنفيذ 46 توصية.